

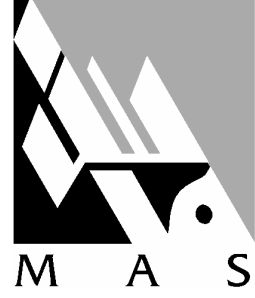
قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

محمد نصر
جميل هلال

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)



2007



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

محمد نصر

جميل هلال

2007

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، ربما خلف، سامر خوري (أمين الصندوق)، سلام فياض، منيب المصري، نبيل قذومي، هبة حندوسة، جورج العبد، غانية ملحيس، رجا الخالدي، محمد نصر (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2007 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: <http://www.pal-econ.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

محمد نصر

جميل هلال

2007

قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، 2007

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحثون الرئيسيون: د. محمد نصر، المدير العام (ماس)
جميل هلال، باحث زائر في ماس.

الباحثون المساعدون: وجيه عامر (ماس).
يوسف عدوان (ماس).

المعالجة الإحصائية: د. عوض مطرية، باحث زائر في ماس.

المراجعة والتقييم: د. باسم مكحول، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح.
د. مجدي المالكي، أستاذ الاجتماع في جامعة بيرزيت.

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة (عربي)
سايمن بواس (انجليزي)

التنسيق الفني: ليلى عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
القدس ورام الله
2007
حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

هذه الدراسة هي الثانية التي يقوم بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول رأس المال الاجتماعي. وكان المعهد قد نشر عام 2006 دراسة نظرية أعدها د. فضل النقيب بعنوان "مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة"، استعرض فيها الجوانب المختلفة للمفهوم وانعكاساته على الاقتصاد الفلسطيني. وتأتي الدراسة الحالية لتضيف مساهمة عملية من خلال تحديد إطار عملي لمفهوم رأس المال الاجتماعي، ومحاولة تطوير مؤشر لقياسه في الأراضي الفلسطينية ككل، والتجمعات السكانية الفلسطينية المختلفة كل على حدة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى التي تحاول تطوير مثل هذا المؤشر، ليس في فلسطين فقط وإنما في العالم العربي أيضا. كما أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبرز الكثير من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي سوف تثير اهتمام متخذي القرار وصانعي السياسات في فلسطين لما لها من دلالات هامة. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تثير مجموعة من التساؤلات المنهجية والعملية، وبالتالي فهي تمثل نقطة انطلاق لمزيد من الأبحاث والدراسات المعمقة التي لها انعكاسات على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا تلك المتعلقة بمكافحة الفقر والصحة والتعليم، ومستوى الدخل والإنتاج، ودعم صمود الشعب الفلسطيني وتماسكه، مما يمكن أن يسهم في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمن ساهموا في هذه الدراسة. وبالإضافة إلى طاقم البحث، أود أن أشكر الزميل د. عوض مطرية الذي بذل جهدا كبيرا في الإشراف على المعالجة الإحصائية التي شكلت جزءا هاما من الدراسة. كما أشكر المعقبين د. باسم مكحول ود. مجدي المالكي اللذين أسهمت ملاحظتهما القيمة في إثراء البحث في جوانبه المختلفة، وأشكر الأخوة والأخوات الخبراء الذين شاركوا في ورشتي العمل اللتين تمت خلالهما مناقشة منهجية ونتائج هذه الدراسة. كما أقدم شكرا خاصا للجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني الذي قام بإنجاز المسح الميداني بإتقان ومهنية عالية، بالرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهت عمله خلال تلك الفترة. وأخيرا، وليس آخرا، أتوجه بالشكر الجزيل للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمهم السخي لهذه الدراسة.

د. محمد نصر
المدير العام

المحتويات

1	مقدمة
5	الفصل الأول: رأس المال الاجتماعي: إشكالية المفهوم
7	1-1 رأس المال الاجتماعي: من ابن خلدون إلى البنك الدولي
11	2-1 رأس المال الاجتماعي وأنواع رأس المال الأخرى
13	3-1 دخول مفهوم جديد على رأس المال الاجتماعي
15	1-3-1 جدل واسع حول المفهوم الجديد
17	2-3-1 مفهوم البنك الدولي لرأس المال الاجتماعي
18	3-3-1 مفهوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
19	4-1 قضايا تطرحها مراجعة الأدبيات حول مفهوم "رأس المال الاجتماعي"
23	الفصل الثاني: رأس المال الاجتماعي: إشكالية القياس
24	1-2 المحاولات السابقة لقياس رأس المال الاجتماعي
26	1-1-2 محاولات تطوير مؤشرات جزئية
29	2-1-2 محاولات تطوير مؤشرات كلية
33	الفصل الثالث: المنهجية والتحليل الإحصائي
33	1-3 المنهجية
	1-1-3 المرحلة الأولى: عمل إطار لقياس رأس المال الاجتماعي في الضفة الغربية
33	وقطاع غزة
34	2-1-3 المرحلة الثانية: تجميع البيانات
35	3-1-3 المرحلة الثالثة: التحليل
36	4-1-3 تحليل العوامل
36	2-3 الإطار المفاهيمي
38	3-3 أبعاد رأس المال الاجتماعي
39	1-3-3 المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية
40	2-3-3 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
40	3-3-3 الثقة
41	4-3-3 التوجهات والقيم المشتركة
41	4-3 التحليل الإحصائي

47	5-3 تحليل النتائج
48	1-5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي
50	2-5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية
52	3-5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الديموغرافي
54	4-5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المستوى التعليمي
54	5-5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل
57	الفصل الرابع: قراءة سوسيولوجية في نتائج مسح رأس المال الاجتماعي
57	1-4 عضوية الشبكات الاجتماعية
57	1-1-4 الانتساب للتنظيمات السياسية
58	2-1-4 النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والغرف التجارية والصناعية والأطر الجماهيرية وجمعيات مجتمع مدني أخرى
59	3-1-4 الروابط المنبثقة من الانتماءات الدينية (المنبثقة عن المساجد والكنائس)
59	4-1-4 لشبكة العلاقات السياسية، والعلاقات الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني
61	5-1-4 تباين الشبكات الاجتماعية والسياسية والمحلية والدينية والافتراضية بين مناطق الضفة الغربية
63	6-1-4 تباين "رأس المال الاجتماعي" وفق نوع التجمع السكاني
64	7-1-4 تباين مؤشرات رأس المال الاجتماعي وفق العضوية في المؤسسات والروابط المدنية) وحسب النوع الاجتماعي
65	8-1-4 تباين حجم رأس المال الاجتماعي حسب الفئة العمرية
65	9-1-4 التعليم يزيد من رأس المال الاجتماعي؛ التعليم يرفع من معدلات المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني
66	10-1-4 تباين حجم رأس المال الاجتماعي (من حيث العضوية في مؤسسات المجتمع المدني) من حيث موقع الفرد في سوق العمل
68	2-4 مؤشر المشاركة في النشاطات السياسية
68	1-2-4 المشاركة في الانتخابات التشريعية للعام 2006
69	2-2-4 المشاركة في توزيع منشورات سياسية خلال عام
70	3-2-4 المشاركة في الاجتماعات أو ندوات سياسية (خلال عام)
71	4-2-4 المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية
73	5-2-4 العلاقة مع زملاء العمل
74	3-4 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية
74	1-3-4 الزيارة والتحدث مع الأقارب والجيران والأصدقاء
75	2-3-4 الاتصال مع الأهل والأصدقاء في الخارج

76	3-3-4 دعوة الأصدقاء والجيران لزيارة البيت
77	4-3-4 انتشار الروابط والفعاليات العشائرية
82	5-3-4 جمعيات أبناء البلد
83	6-3-4 الأصدقاء ورأس المال الاجتماعي
86	4-4 مؤشر الثقة
86	1-4-4 الثقة بالآخرين (بالأفراد)
88	2-4-4 الثقة بالمؤسسات والشخصيات العامة
89	3-4-4 الثقة بالبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية
90	4-4-4 الثقة في المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة ومؤسسة الرئاسة
91	5-4-4 الثقة في النظام القضائي
91	6-4-4 الثقة في المؤسسات الدينية
92	7-4-4 الصحافة والتلفزيون المحلي
93	8-4-4 الثقة في المنظمات غير الحكومية
93	9-4-4 الثقة في النقابات
94	10-4-4 الثقة في النظام التعليمي
94	11-4-4 الثقة في الشركات الكبرى العاملة في الضفة والقطاع
95	12-4-4 الثقة في المنظمات الدولية والدول المانحة
96	5-4 القيم والتوجهات المشتركة
96	1-5-4 التطوع والعمل الخيري
97	2-5-4 الأهداف الاجتماعية
100	3-5-4 الموقف من ممارسات اجتماعية معينة
101	6-4 مؤشرات عامة
101	1-6-4 الثقة بالمستقبل
102	2-6-4 التكبير بالهجرة ودوافعه

105 الفصل الخامس: خلاصة واستنتاجات ... من هنا إلى أين؟

115 المراجع

119 الملاحق

قائمة الجداول

30	مكونات مؤشر رأس المال الاجتماعي الشمولي لـ بوتنام	جدول 1:
39	أبعاد رأس المال الاجتماعي	جدول 2:
44	الأبعاد الرئيسية والعوامل المرتبطة بها وقوة الترابط فيما بينها	جدول 3:
50	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي	جدول 4:
52	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية	جدول 5:
54	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الديموغرافي	جدول 6:
56	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المستوى التعليمي	جدول 7:
57	مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل	جدول 8:

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مفهوم رأس المال الاجتماعي في سياق الشرط الفلسطيني، وتصميم إطار عام يتيح إمكانية قياس رأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة، بغية وضع مؤشر لفلسطين يعكس الأبعاد والأنواع المختلفة لرأس المال الاجتماعي في الأراضي المحتلة ككل، وفي التجمعات السكانية المختلفة كل على حدة.

وعلى الرغم من أن هذا المصطلح ليس جديداً من حيث مضمونه، فإن الاهتمام به زاد مؤخراً في ظل تبني البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى هذا المفهوم واعتباره، في بعض الأحيان، "الحلقة المفقودة في التنمية". وتشير مراجعة الأدبيات الكثيرة حول الموضوع إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعاني من إشكاليات عديدة، تتمثل في غياب تعريف موحد يبيّن ما يشمله هذا المفهوم، وما لا يشمله، وعدم تحديد طبيعة العلاقة بين هذا المفهوم والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وكذلك علاقة رأس المال الاجتماعي برأس المال المادي والبشري والثقافي.

وقد انعكست إشكالية المفهوم على القياس، وظهر ذلك في عدم الاتفاق على مؤشر معين أو أبعاد محددة يمكن من خلالها قياس التغير في رأس المال الاجتماعي، ومقارنته بين مكان وآخر، وبخاصة أن كثيراً من تلك الأبعاد لا يمكن تكميمها بسهولة؛ مثل الثقة، والتوجهات، والقيم، وغيرها. وقد جرت محاولات كثيرة لتطوير مؤشر جزئي أو شمولي لقياس رأس المال الاجتماعي، وكان البنك الدولي من المبادرين في هذا المجال ضمن محاولته البحث عن تفسير أو آليات لمعالجة الفقر وتشجيع فرص التنمية.

تم في هذه الدراسة تبني تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، الذي يشير إلى أن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأبعاد، يمثل "الشبكات الاجتماعية والقيم والتفاهات والمعايير المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها". وقد تم تكيف هذا المفهوم ليتوافق والوضع الفلسطيني؛ وذلك عن طريق إضافة مجموعة من الأسئلة للاستمارة التي تم تطويرها بناءً على الإطار المذكور.

بناءً على التعريف السابق، تم تحديد أربعة أبعاد رئيسية تشمل: المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية؛ الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي؛ الثقة بالمؤسسات والأفراد؛ التوجهات والقيم المشتركة. ثم جرى تطوير استمارة تعكس هذه الأبعاد، وتم اختيار عينة ممثلة من الأسر في جميع الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم إجراء المسح بالكامل في الضفة الغربية، ولكن الظروف السياسية والأمنية التي مر بها قطاع غزة خلال فترة المسح، حالت دون إنجازه بالكامل، كما كان مقرراً، ما يسمح فقط بإجراء التحليل على مستوى القطاع ككل، وليس على مستوى التجمعات السكانية والخصائص الديموغرافية لكل مجموعة.

في تحليل نتائج المسح، استخدم التحليل الاجتماعي في فحص العلاقة بين مكونات الرأسمال الاجتماعي المختلفة والمتغيرات الرئيسية. كما استخدم تحليل العوامل من أجل تجميع المتغيرات الكثيرة في مجموعات تعكس الجوانب الرئيسية المختلفة لرأس المال الاجتماعي، ثم تم استخدام أسلوب (Scree Plot) من أجل تحديد هذه المتغيرات واختصارها إلى ستة أبعاد رئيسية تشمل: الثقة بالمؤسسات السياسية، المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية، القيم السلوكية، الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي، القيم الاجتماعية. وهذا العدد من الأبعاد الذي أظهرته نتائج التحليل، بناءً على البيانات والمعطيات التي تم تجميعها في الاستمارة، يتجاوز العدد المتوقع الذي تم افتراضه في منهجية الدراسة. وقد تم بعد ذلك حساب المؤشر الخاص بكل بعد من أبعاد رأس المال الاجتماعي الستة، وذلك على شكل قيم قياسية (standardized) ذات متوسط حسابي يساوي صفر، وانحراف معياري يساوي 1، وتم استخدام هذه النتائج لحساب مؤشر كلي يعكس مستوى رأس المال الاجتماعي في فلسطين، من خلال طريقة المتوسط المرجح للقيم المحسوبة للأبعاد المختلفة.

تم استخدام قيم كل من الأبعاد الستة المذكورة، وكذلك قيمة المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي الذي تم احتسابه، لإجراء تحليل واختبارات إحصائية للفروقات بين الأفراد، اعتماداً على خصائصهم الاقتصادية-الاجتماعية والديموغرافية. وقد أظهر هذا التحليل الإحصائي مجموعة من النتائج المثيرة للاهتمام، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً. تظهر النتائج أن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي لدى سكان قطاع غزة أعلى من سكان باقي الضفة الغربية، وهذا الأخير أعلى من سكان القدس. وعند النظر إلى باقي الضفة الغربية وحدها، نلاحظ أن المحافظات الشمالية تتمتع بأعلى مستوى من الثقة بالمؤسسات السياسية، تليها المنطقة الجنوبية، فالوسطى. بالمقابل، تتفوق المنطقة الجنوبية على المنطقة الشمالية في الشبكات الاجتماعية، بينما تحتل المنطقة الوسطى المرتبة الأخيرة. هذا، وتشير النتائج إلى أن سكان المحافظات الجنوبية لديهم مقدار مرتفع من القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك سكان المنطقة الوسطى ثم الشمالية. أما بالنسبة للعوامل الأخرى، فقد لوحظ عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المناطق الثلاث في باقي الضفة الغربية.

ثانياً. ظهر أعلى مستوى نسبي للثقة في المؤسسات السياسية عند سكان باقي الضفة الغربية، يليهم في ذلك سكان القدس، ثم سكان غزة. في المقابل، نجد أن سكان قطاع غزة لديهم أعلى مستوى نسبي من الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية، يليهم سكان باقي الضفة الغربية، ومن ثم سكان القدس.

ثالثاً. أظهرت النتائج أن سكان القدس لديهم أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان القطاع، ومن ثم سكان باقي الضفة الغربية. لكن هذا لا ينطبق على الشبكات الاجتماعية، حيث تشير النتائج إلى أن سكان باقي الضفة الغربية يملكون أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان قطاع غزة، ومن ثم محافظة القدس. أما بالنسبة للقيم (سواء السلوكية أم الاجتماعية)، فإننا نجد أن سكان القدس لديهم أدنى مستوى من القيم بنوعها. في حين يحتل قطاع غزة مكانة أفضل من باقي الضفة الغربية بالنسبة للقيم (السلوكية والاجتماعية) مع وجود فارق أكبر لصالح قطاع غزة بالنسبة للقيم الاجتماعية.

رابعاً. يملك سكان القرى أعلى مستوى من الثقة في المؤسسات السياسية، ولكنهم يملكون أقل مستوى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية. أما المخيمات فتتخذ اتجاهاً معاكساً لذلك. وفي حين أظهر سكان المخيمات أقل مستوى من المشاركة الاجتماعية قياساً مع سكان الحضر والريف، نجد أنه لا توجد فروقات كبيرة بين المناطق بالنسبة للقيم السلوكية، إلا أننا نجد أن سكان المدن لديهم أعلى مستوى من

القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك المخيمات، ومن ثم سكان الريف. وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن الفروقات تختفي بين هذه المناطق. **خامساً.** تظهر النتائج أن مستوى المشاركة والشبكات الاجتماعية أعلى لدى الرجال من النساء، بينما تتفوق النساء على الرجال في مستوى الثقة في المؤسسات السياسية. في المقابل، أظهرت النتائج أن مستويات الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية لدى الجنسين متشابهة. أما بالنسبة للقيم السلوكية، فقد أظهرت النتائج أن مستوى هذه القيم عند الرجال أعلى منها عند النساء، في حين أن القيم الاجتماعية عند النساء كانت أعلى منها عند الرجال. وعند النظر إلى المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن الرجال يتمتعون بمستويات أعلى من رأس المال الاجتماعي مقارنة مع النساء.

سادساً. تظهر النتائج أن كبار السن يملكون مستوى عالياً من الثقة في المؤسسات السياسية، بينما نجد أن الفئة العمرية الشابة تملك النسبة الأعلى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية. في المقابل، نلاحظ أن معدل المشاركة الاجتماعية يقل مع التقدم في العمر، بينما نجد أن مستوى الشبكات الاجتماعية يشهد اتجاهًا عكسيًا. وفي المحصلة، وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن الفئة العمرية ما بين 26-35 سنة تملك أعلى مستوى من رأس المال الاجتماعي، بينما تملك الفئة العمرية 66 سنة فما فوق أقل مستوى لرأس المال الاجتماعي.

سابعاً. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الأفراد الذين تحصيلهم العلمي أقل من دبلوم متوسط لديهم أعلى مستوى من الثقة في الهيئات السياسية، بينما الأفراد الذين يتمتعون بمستويات علمية عليا لديهم ثقة أكبر في المؤسسات المحلية والدولية. كما نلاحظ بشكل عام أن الأفراد ذوي المؤهلات العلمية العالية يظهرون مستويات أقل من الثقة في الجهات السياسية. ومن الملفت للنظر وجود مستوى مرتفع من المشاركة عند الذين يحملون درجة البكالوريوس. وتشير النتائج إلى أن مستوى رأس المال الاجتماعي يزداد مع ازدياد مستوى تعليم الفرد إلى أن يصل إلى مرحلة الدبلوم المتوسط، ومن ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل مستوياته عند حاملي درجة

الماجستير فما فوق. لكن يجب التعامل مع هذه النتيجة الأخيرة بحذر بالغ نظراً، لقلة عدد حملة الماجستير فأكثر في العينة.

ثامناً. لوحظ أن العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية لديهم مستويات عالية من الثقة (سواء في المؤسسات السياسية أم المؤسسات المحلية والدولية)، وكذلك من القيم الاجتماعية، لكن العاملين في القطاع العام لديهم أعلى مستوى من المشاركة والشبكات الاجتماعية مقارنة بالآخرين. وبالنسبة للمؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن العاملين في القطاع العام لديهم مقدار أكبر من رأس المال الاجتماعي، يليهم العاملون في قطاع المنظمات غير الحكومية -مع وجود فروقات هامشية- ثم العاملون في القطاع الخاص.

بالإضافة إلى التحليل الإحصائي، قدمت الدراسة قراءة سوسيولوجية لنتائج المسح لتعزيز وتحليل ما توصل إليه التحليل الإحصائي. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذا التحليل السوسيولوجي على النحو التالي:

- ✧ أظهرت النتائج الحضور الملموس لشبكة العلاقات السياسية وضعف شبكة العلاقات الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني (وتحديداً النقابات والاتحادات والأطر الجماهيرية). ويسترعي الانتباه ارتفاع نسبة المنتسبين إلى روابط دينية في المناطق الثلاث. كما أظهرت نتائج المسح نسبة عالية نسبياً من الانتماء للجمعيات الخيرية أو للجمعيات التي تقوم بنشاطات اجتماعية، وإن كانت بنسبة أدنى من حضور الروابط الدينية.
- ✧ يتباين توزيع رأس المال الاجتماعي المتمثل في الشبكات الاجتماعية والسياسية والمحلية والدينية والافتراضية بين مناطق الضفة الغربية (شمال، وسط، وجنوب): فقد تميّز الأفراد في وسط باقي الضفة الغربية بالمعدلات الأعلى في "اقتناء" رأس المال الاجتماعي غير القائم على الانتماء الديني، وبالمعدلات الأعلى من العضوية النشطة في منظمات المجتمع المدني، كما يتميز بالمعدلات الأدنى من "رأس المال الاجتماعي" المستند إلى الروابط الدينية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وسط الضفة الغربية هي المنطقة الأقل فقراً مقارنة بالمناطق الأخرى، وتحوي النسبة الأعلى من الطبقة

الوسطى، ما قد يؤثر إلى علاقة بين أبعاد معينة من رأس المال الاجتماعي والوضع الطبقي للأفراد.

وقد أظهر وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأعلى من الأعضاء الحزبين النشيطين، ولعل من أبرز أسباب هذا التمايز تركز قيادات وكوادر التنظيمات السياسية في وسط الضفة (وتحديداً في رام الله والبيرة). كما تمايز وسط الضفة الغربية عن المناطق الأخرى بكونه يحظى بأعلى نسبة من المنتسبين إلى نوادٍ رياضية ومراكز وجمعيات شبابية ومراكز الترفيه العامة، وباحتوائه على النسبة الأعلى من الأعضاء النشيطين في النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأطر الجماهيرية. وتمايز وسط باقي الضفة الغربية عن شمالها وجنوبها لكونه يسجل أدنى نسبة من المنتسبين إلى، والنشيطين في، جمعيات أو روابط دينية، وبالنسبة الأدنى من النشيطين في هذه الجمعيات. وكان المسح قد سجل ارتفاعاً في محافظة القدس، وإن بقيت نسبة العضوية النشيطة فيها أدنى مما هي عليه في جنوب الضفة الغربية. وتمايز وسط باقي الضفة الغربية بأعلى نسبة من الأعضاء النشيطين في جمعيات خيرية وفي الجمعيات الثقافية، وفي عضوية المجموعات الافتراضية (الإنترنت).

✧ يتباين حجم "رأس المال الاجتماعي" وفق نوع التجمع السكاني (مدنية، قرية، مخيم)، فقد أظهر سكان المدن معدلات أعلى من العضوية النشيطة قياساً بالتجمعات السكانية الأخرى، وتبرز القرى في احتوائها على نسب أعلى من المشاركة في عدد من الروابط والجمعيات.

✧ تتباين معدلات امتلاك مؤشرات رأس المال الاجتماعي (وفق مؤشر العضوية في المؤسسات والروابط المدنية) بشكل واضح وفق النوع الاجتماعي. وتتفوق معدلات العضوية النشيطة للذكور على الإناث في معظم المؤسسات والروابط الاجتماعية والمدنية. ويظهر الفارق بين النساء والرجال واسعاً في معظم هذه الروابط والجمعيات. ويدل ذلك على أهمية العضوية في الروابط الاجتماعية والمدنية كمؤشر على امتلاك رأس المال الاجتماعي.

✧ يتباين حجم رأس المال الاجتماعي حسب الفئة العمرية، فالفئات الشابة هي الأكثر ميلاً للعضوية النشيطة في التنظيمات والروابط المدنية المختلفة. وقد أظهرت نتائج المسح

تمركز العضوية النشطة في الفئات العمرية الشبابية (كما في عضوية النوادي، والأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية، ولجان الأحياء، وفي المجموعات الافتراضية، ومجموعات الضغط، وجمعيات البيئة والتعاون الدولي).

✧ أظهرت النتائج أن نسبة عالية من أفراد العينة هم أعضاء في منظمات أهلية ومدنية وسياسية وثقافية. وتستدعي قراءة موضوعية لمدلولات هذه الأرقام دراسات مقارنة ليست بحوزتنا رهنًا. وتترتب المناطق حسب كثافة الشبكات الاجتماعية (نسبة العضوية في جمعيات أو منظمات) كالتالي: محافظة القدس، وسط الضفة (دون القدس)، شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية، قطاع غزة. وهو ترتيب يتناسب عكسياً مع معدلات الفقر.

✧ أظهرت النتائج وجود معدلات مشاركة عالية في الاقتراع في الانتخابات التشريعية للعام 2006، لكن هذه لا تبدو ذات جدوى كمؤشر على امتلاك رأسمال اجتماعي؛ كونها تعبر عن استقطاب سياسي حاد أولاً، ولأنها تتعاكس مع مؤشرات أخرى (معدلات الثقة المتدنية في الأفراد ومعظم المؤسسات، وغير ذلك).

✧ برزت نسبة مشاركة متدنية في توزيع منشورات سياسية، وكان وسط الضفة الغربية الأعلى من حيث نسبة الأفراد الذين شاركوا في توزيع منشورات سياسية. لكن المشاركة في حضور اجتماعات أو ندوات سياسية كانت أعلى. وقد ظهرت محافظة القدس المنطقة الأقل مشاركة في هذا النشاط، مقارنة مع وسط الضفة الغربية ومع جنوبها وشمالها. وكانت نسبة مشاركة أفراد القرى هي الأعلى قياساً بالمخيمات والمدن. كما كانت نسبة مشاركة الذكور ضعف مشاركة الإناث، وتميزت الفئة الشبابية بتفوقها في حضور الندوات والاجتماعات السياسية. وهنا يبرز دور التعليم (كرأسال ثقافي) في رفع مستوى المشاركة السياسية.

✧ يظهر تسييس المجتمع الفلسطيني من النسبة العالية من الأفراد الذين شاركوا في مظاهرات ومسيرات سياسية (خلال العام الذي سبق فترة المسح)، مع تباينات مهمة بين المناطق ووفق الانتماء السياسي، والنوع الاجتماعي. وسجلت القرى النسبة الأعلى من المشاركة في المسيرات والمظاهرات السياسية (قد يكون ذلك بسبب بناء جدار الفصل العنصري والنشاطات الاستيطانية الأكثر بروزاً في المناطق القروية)،

- وقد بلغت مشاركة الذكور أكثر من ضعف مشاركة الإناث، وكانت الفئة دون سن السادسة والعشرين من العمر هي الأكثر مشاركة في هذا النشاط.
- ✧ وصفت نسبة عالية جداً من الأفراد العاملين علاقاتهم مع زملاء العمل بالجيدة جداً أو بالحيدة نوعاً ما. ومن هنا لا يبدو هذا المؤشر ذا فائدة في قياس رأس المال الاجتماعي، كما أن وجود نسبة لا تعمل (ربيات بيوت، متفرغون للدراسة، عاطلون عن العمل... الخ) يعني أن نسبة عالية من الأفراد (بسبب ارتفاع معدلات الإعالة والبطالة في فلسطين) ستكون خارج هذا المؤشر.
- ✧ ظهرت وتيرة عالية من التزاور والتحدث (التلفوني أو الإلكتروني) الأسبوعي مع الأقارب في الأراضي الفلسطينية. وتتميز القرى بالنسبة الأعلى من التزاور والتحدث مع الأقارب. كما أن الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً) هي الأكثر تزاوراً وتحادثاً. وبرزت فروق مهمة فيما يخص وتيرة زيارة الأصدقاء والتحدث معهم حسب النوع الاجتماعي، حيث كانت النسبة لدى الرجال ضعف ما عند النساء.
- كما ظهر ارتفاع في معدل زيارة الجيران أو التحدث معهم (مرة في الأسبوع على الأقل)، وكانت المعدلات الأعلى في التزاور بين الجيران في القرى، تلاها المدن، ثم المخيمات. كما تفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في معدلات التزاور بين الجيران.
- ✧ أظهرت البيانات أن النسبة الأكبر من أفراد العينة في الضفة الغربية لهم أقارب خارج فلسطين، وأن خمسي الذين لهم أقارب في خارج فلسطين يتصلون معهم مرة واحدة على الأقل في الشهر مع أقاربهم (بالتلفون أو عبر البريد الإلكتروني). وكانت النسبة الأعلى من الاتصال مع الأهل في الخارج في المدن، تلاها الريف، وفي وسط الضفة بالمقارنة مع شمالها وجنوبها، وبين الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً) أكثر من غيرها، وعند الرجال أكثر من النساء، وعند الطلبة أكثر من غيرهم.
- ✧ يدعو أكثر من ربع الأفراد في باقي الضفة الغربية أصدقاء لزيارتهم في البيت مرة في الأسبوع على الأقل، ولكن هذه النسبة كانت في محافظة القدس أقل من الخمس. وتفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في وتيرة دعوة الأصدقاء للتزاور على أساس أسبوعي. وكانت النسبة مرتفعة في دعوة الجيران لزيارة البيت، إذ فاقت من

يقومون بذلك مرة واحدة على الأقل نسبة الثلثين في الشهر في باقي الضفة الغربية،
والخمس في محافظة القدس.

إن وجود الكم الكبير من الأهل والأصدقاء خارج فلسطين له علاقة بالشتات الفلسطيني والهجرة المستمرة من الضفة والقطاع؛ أي لها علاقة بخصوصية الشرط الفلسطيني، وهي خصوصية يمكن أن تجبر لصالح التنمية الاقتصادية والثقافية إن توفرت شروط ذلك. لكن هذه العلاقات هي أيضاً رأس مال اجتماعي للفرد، ويمكن أن تساعد على الهجرة للعمل أو الدراسة، أو في توفير مساعدات عند الضيق الشديد. في الوقت نفسه تشير النتائج أعلاه إلى التوزيع اللامتساوي لرأس المال الاجتماعي في حال اعتبار أحد مكوناته الرئيسية يتمثل في شبكة علاقات تشمل الأقارب والأصدقاء والجيران.

✧ أكثر من نصف أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة لديهم ديوان حمولة أو عشيرة، وكانت النسبة أعلى في قطاع غزة. وظاهرة الدواوين أكثر انتشاراً في المدن من القرى أو المخيمات، وربما يكون السبب في ذلك أن البيوت في القرى أو المخيمات تقوم أحياناً مقام الدواوين في تجميع أفراد العائلة. كما أن ما لا يقل عن خمسي أفراد العينة شارك في نشاطات للحمولة أو العشيرة خلال عام. كما برز تباين بين مشاركة الإناث ومشاركة الذكور في نشاطات وفعاليات الحمائل لصالح الذكور. ومن اللافت ارتفاع نسبة المشاركة في نشاطات الحمولة والعشيرة من قبل أفراد ذوي تعليم عالٍ. وكانت النسبة الأعلى للمشاركة في فعاليات الحمولة أو العشيرة في الفعاليات الاجتماعية من المشاركة في الفعاليات السياسية والاقتصادية.

العلاقات العشائرية والمشاركة في نشاطاتها هي من مكونات رأس المال الاجتماعي للفرد (ومن هذا نجدها تترافق مع رأس المال الثقافي)، وهي تتوفر بدرجات متفاوتة عند بعض الأفراد ولا تتوفر عند البعض الآخر. ولذا، نجد تباينات حسب المنطقة وتنوع التجمع السكاني، وحسب النوع الاجتماعي، والمستويات التعليمية. لكن هذا يشير إلى إشكالية اعتبار رأس المال الاجتماعي مؤشراً تنموياً مجتمعياً، كونها لا تتسجم مع بناء مجتمع يقوم على المواطنة وحكم القانون، فالأمر مختلف تماماً.

يمكن القول إن العضوية في الحمولة أو العشيرة والمشاركة في نشاطاتها تمثل نوعاً متوارثاً من رأس المال الاجتماعي للفرد، كما أن العضوية في جمعيات أبناء البلد

الأصلي والمشاركة في نشاطاتها تمثل شكلاً مستحدثاً من رأس المال الاجتماعي (حفاظاً على حق سياسي وذاكرة جمعية) يستند إلى ما تولد عن النكبة من لجوء وتهجير وشتات.

✧ ذكر ثلاثة أرباع أفراد العينة أن عدد أصدقائهم الحميمين يتراوح ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص، وذكر ثلث الأفراد أن لديهم صديقاً حميماً واحداً أو اثنين. لكن يصعب قياس حجم وتأثير هذا الرأسمال الفردي دون الإلمام بمفهوم وتبعات الصداقة السائد في المجتمع أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. كما أن نفوذ الأصدقاء و ثروتهم وصلاتهم تتباين من فرد إلى آخر.

اللافت أن أكثر من نصف المبحوثين في القرى ذكر أنه دون أصدقاء، أو أن له صديقاً أو صديقين فقط. وبلغت هذه النسبة 40% في المدن، و45% في المخيمات. وقد يشير هذا إلى طغيان علاقات قوامها القرابة والجيرة والزمالة والانتماءات الموروثة. من اللافت أيضاً أن نصف الصداقات تتخطى الانتماءات السياسية والحزبية. وتتفوق القرى على المدن على هذا الصعيد. كما ظهر أن العمر والتعليم والنوع الاجتماعي من العوامل المؤثرة. فنسبة الرجال الذين ذكروا أن لهم أصدقاء من انتماءات سياسية أو حزبية مختلفة عنهم بلغت ضعف النسبة عند النساء. ونسبة من كان لهم أصدقاء من انتماءات أو تنظيمات سياسية أخرى ترتفع باستمرار مع المستوى التعليمي حتى الشهادة الجامعية الأولى.

إن وجود نسبة عالية من الأصدقاء ذوي الاتجاهات السياسية والحزبية المختلفة مكون إيجابي لرأس المال الاجتماعي، إذ يشير إلى وجود وعي مدني متقدم، لكنه بحاجة إلى أن يوضع في سياق تدني عدد الأصدقاء عند غالبية المواطنين، وإلى تأثير الروابط العشائرية والمحلية والتمايز القائم على أساس النوع الاجتماعي.

✧ اعتبر أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة من باقي الضفة الغربية ونسبة أعلى في محافظة القدس أنه لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة. وعلى غير ما هو متوقع كانت النسبة الأعلى بالثقة بالآخرين في المدن، تلاها الريف، ثم المخيمات. وكانت أعلى نسبة للثقة لدى فئة أصحاب العمل، وكانت أعلى من المعدل، ولكنها كانت أدنى من المعدل عند من يعملون لحسابهم الخاص.

أظهر المسح تبايناً في معدلات الثقة في أفراد الحمولة والجيران وزملاء العمل وتجاه رجال الدين والسياسة بين المدن والقرى والمخيمات. وأظهرت المخيمات النسبة الأعلى في معدلات الثقة الكبيرة بأفراد الحمولة والنسبة الأدنى من الثقة برجال الدين وأعلى نسبة انعدام ثقة برجال السياسة. وبانت فروق حسب النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي، وبخاصة إزاء الثقة برجال الدين، إذ تميل إلى التناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي، وهو ما يتكرر فيما يخص الثقة برجال السياسة أو بالثقة بزملاء العمل.

وتثير الفروق بين المناطق والتجمعات السكنية والفئات العمرية والمستوى التعليمي وغيرها، أسئلة حول المنهجية التي يطرحها قياس رأس المال الاجتماعي، وبخاصة أن الأدبيات الحديثة تعتبر الثقة أحد مكوناته الرئيسية.

✧ كشف المسح عن تدني الثقة بحكومة الوحدة الوطنية (بين حركتي "حماس" و"فتح") التي كانت قائمة خلال فترة المسح، وجاءت أعلى نسبة من انعدام الثقة في وسط الضفة الغربية، وكانت أعلى في المدن والمخيمات من القرى. لكن لوحظ ارتفاع معدلات انعدام الثقة بالكامل لدى أصحاب العمل وبين العاملين لحسابهم الخاص، وبين العاطلين عن العمل. كما كشفت نتائج المسح عن تدني الثقة بالأحزاب السياسية، فنسبة الذين ذكروا أن لديهم ثقة كبيرة في الأحزاب كانت محدودة جداً. وظهرت النسبة الأعلى من انعدام الثقة بالأحزاب السياسية في وسط الضفة الغربية، وكانت الأعلى في المدن. وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة الأفراد في باقي الضفة الغربية الذين لا يتقنون كلياً في الهيئات والبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية (في المخيمات) هي أعلى من نسبة الذين يتقنون بها ثقة عالية. أما من حيث الثقة بالمجلس التشريعي ومؤسسات السلطة ومؤسسة الرئاسة، فإننا نلاحظ انعدام الثقة أو تدنيها، بالإضافة إلى تدني الثقة في النظام القضائي والشرطة، مع تباينات ملموسة على أساس مناطقي والنوع الاجتماعي ونوع التجمع السكاني. كما تشير النتائج إلى وجود ثقة أعلى بالمؤسسات الدينية مقارنة مع المؤسسات الأخرى. في المقابل، نجد أن هناك ميلاً واضحاً لمنح ثقة عالية في الصحافة والتلفزيون المحلي، مقابل ثقة متدنية في المنظمات غير

الحكومية، وبرزت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في المنظمات غير الحكومية في وسط باقي الضفة الغربية، وكانت الأعلى في المدن.

كما ظهرت نسبة متدنية من الثقة في النقابات لم تختلف عن المنظمات غير الحكومية. وأبدى كل من الوسط والمدن النسبة الأعلى من انعدام الثقة في النقابات قياساً بالجنوب والشمال، وقياساً بالمخيمات والقرى. وأشارت نتائج المسح إلى أن النظام التعليمي يتمتع بأعلى نسبة ثقة إزاء المواضيع التي تطرق إليها البحث. وبرزت أعلى نسبة ثقة في النظام التعليمي في جنوب الضفة الغربية، وكانت القرى الأعلى في الثقة التامة بالنظام التعليمي (تبعها المخيمات ثم المدن)، وأظهرت الإناث ثقة أعلى من الذكور. من جهة أخرى، فاقت نسبة من قالوا إن لا ثقة لهم في الشركات الكبرى نسبة من قالوا إن لديهم ثقة فيها. وظهر تباين واضح بين المناطق في هذا المجال، فالنسبة الأدنى من الثقة كانت في وسط الضفة (دون القدس)، وبالعكس كانت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في الشركات الكبرى في وسط الضفة الغربية.

وبين المسح تدني نسبة من يتقون، في المعدل، ثقة كبيرة في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة عن لا يتقون فيها البتة. لكن تباينات واضحة ظهرت، أبرزها تفوق نسبة من منح ثقة كاملة في هذه المنظمات في المخيمات على من قالوا بانعدام الثقة فيها (خلاقاً للقرى أو المدن)، وربما كان ذلك للدور الذي تقوم به وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) في تلك المخيمات.

بشكل عام، تكشف مراجعة نتائج قياس الثقة عن مجتمع تسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الأفراد، وفي مؤسسات السلطة، وفي الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة. وقليلة كانت مواقع الثقة (النظام التعليمي، ورجال الدين) والثقة المقيدة (القضاء وإلى حد ما الشرطة). وكما هو الحال في المؤشرات الأخرى، برزت تباينات بين متغيرات مختلفة، بعضها مهم وبعضها ليس مهماً، وبخاصة على صعيد نوع التجمعات السكنية والمناطقية والنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والتوجه السياسي. وتكمن الإشكالية هنا في كيفية ربط موضوع الثقة برأس المال الاجتماعي، وأيهما أهم: الثقة بالأفراد أم بالروابط القرابية (الحمولة) أم بالمؤسسات السياسية أو المدنية أم الدولية، أم خليط منها؟

وتبدو نسب المساهمة في العمل التطوعي والمشاركة في الأعمال الخيرية عالية من حيث شمولها كل المواقع والفئات والاتجاهات السياسية. وهي، كمؤشرات على وفرة رأس المال الاجتماعي، تتعكس مع دلالات مؤشرات أخرى، وتحديدًا المتعلقة بتدني الثقة في الأفراد وفي المؤسسات.

❖ منحت نسب عالية جداً من الأفراد أهمية قصوى للديمقراطية ومحاربة الفساد ولسيادة القانون ولتحسين الوضع الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة. وإذا اعتبرت هذه الأمور مؤشرات لامتلاك رأس مال اجتماعي، فهي تشير إلى وفرته في الضفة وقطاع غزة. لكن مؤشر المساواة بين الرجل والمرأة يظهر اتجاهًا معاكسًا للمؤشرات الأخرى، وهذه إحدى إشكاليات قياس رأس المال الاجتماعي.

❖ يشير ترتيب نسب إدانة السلوكيات الاجتماعية إلى رفض قبول الكسب الشخصي غير المشروع أولاً، ومخالفة القوانين العامة ثانياً، وتقبل، وإن بشكل محدود، الامتناع عن ممارسة ما يقع في خانة الحقوق والواجبات. وتعتبر التباينات التي برزت في المسح ذات دلالات مهمة، وبخاصة تباين محافظة القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية، والتباينات المرتكزة على أساس النوع الاجتماعي، والتجمع السكني، والمستوى التعليمي، والاتجاهات السياسية والحزبية. غير أن بعض الأسئلة استهدف التوصل إلى قياس عام، ومنها أسئلة تستهدف التوصل إلى فهم مكونات رأس المال الاجتماعي وتحديد إمكانية قياسه.

❖ عبرت غالبية أفراد العينة عن ثقة ما بين المتوسطة والمعدومة في المستقبل. وبرزت تباينات مهمة في هذا المجال بين المناطق: فالنسبة الأعلى من الذين أبدوا ثقة عالية في المستقبل كانت في محافظة القدس، والأدنى في باقي الضفة الغربية. وكانت النسبة الأعلى للثقة المعدومة في المستقبل في قطاع غزة. ويعتبر هذا أكثر ما يعبر عن انغلاق الأفق السياسي أمام الفلسطينيين على المدى المرئي.

❖ ذكر خمس أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، والثمن في محافظة القدس، ونحو الثلث من قطاع غزة أنه فكر بالهجرة للخارج، وكانت أبرز دوافع التفكير بالهجرة الأوضاع الاقتصادية القائمة. وكانت النسبة الأعلى ممن يفكرون بالهجرة بين مناطق الضفة الغربية منطقة الوسط (دون القدس)، بينما كانت النسبة الأعلى في التجمعات

السكنية هي المخيمات. وشكلت نسبة الذكور أكثر من ضعف نسبة الإناث اللواتي يرغبن في الهجرة. وحسب المستوى التعليمي كانت النسبة الأعلى للذين يرغبون في الهجرة بين من نالوا شهادة البكالوريوس، ومن الفئات العمرية كانت النسبة الأعلى بين من قلت أعمارهم عن 19 عاماً. وتبرز هذه المعطيات صعوبة مناقشة رأس المال الاجتماعي بمعزل عن رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي، لارتباط الهجرة، من زوايا مختلفة، بتوفر أو ضعف أو غياب كل من هذه واتجاهات تأثيره.

مقدمة

حظي مفهوم رأس المال الاجتماعي باهتمام بالغ خلال العقدين الماضيين؛ سواء على المستوى النظري أم على المستوى التطبيقي. وقد زاد الاهتمام بهذا المفهوم وبطريقة قياسه في السنوات الأخيرة، وبخاصة مع تبني الكثير من الحكومات والمؤسسات الدولية لهذا المفهوم، واختبار علاقته ببعض متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المهمة، كالدخل، والصحة، والتعليم، والفقر، والبطالة، ومستويات الجريمة، وغيرها. وقد قامت بعض هذه الدول والمؤسسات بتطوير مؤشرات مختلفة لقياس رأس المال الاجتماعي، واستخدم بعضها بيانات ثانوية متوفرة ضمن منشورات أجهزتها الإحصائية، بينما قام البعض الآخر بتطوير استبيانات يتم من خلالها تجميع بيانات خاصة لهذه الغاية. وقد كان البنك الدولي من المؤسسات التي شجعت البحث حول رأس المال الاجتماعي في إطار نقاش قضيتي الفقر والتنمية، وقام بدراسات متنوعة في العديد من الدول النامية خلال العقد الماضي لدراسة رأس المال الاجتماعي وآليات قياسه. كما قامت مؤسسات دولية ومحلية أخرى بجهود مماثلة.

وقد ساهم الجدل حول هذا الموضوع في تطوير المفهوم بشكل ملموس، ولكنه ظل يفتقر إلى الإجماع حول معناه وأساليب قياسه وعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهناك من يعتقد أن رأس المال الاجتماعي يعتبر محددًا رئيسياً لرفاهية المجتمع وتقدمه؛ بل إن بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي وصفت رأس المال الاجتماعي بأنه "الحلقة المفقودة في التنمية". ولكن تجدر الإشارة إلى أن تأثير رأس المال الاجتماعي قد لا يكون دائماً إيجابياً، فقد أشارت بعض الدراسات المقارنة حول الشبكات غير الرسمية في بعض الدول إلى أن تلك الشبكات قد تكون لها آثار سلبية، ويمكن أن تعزز عدم الاستقرار السياسي لهذه الدول.

أما في فلسطين، فقد أشارت بعض الدراسات إلى دور رأس المال الاجتماعي في تخفيف آثار الاحتلال الإسرائيلي والأزمة الاقتصادية المصاحبة له، ولو جزئياً، من خلال الشبكات العائلية الواسعة والتضامن الاجتماعي. وقد علق تقرير للبنك الدولي على ذلك بالقول "إن ما يلفت النظر هو التماسك المتواصل في المجتمع الفلسطيني. فعلى الرغم من العنف والصعوبات الاقتصادية والإحباطات اليومية الناجمة عن الحياة تحت حظر التجول والحصار، فإن المشاركة والإفراض منتشرين، والعلاقات العائلية فعّالة في معظم الأحوال" (World Bank, 2003). كما أشار التقرير إلى أنه، وحتى قبل إعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 2002، "كان المانحون يقولون إن ... المجتمع الفلسطيني يستوعب مستويات من البطالة كان يمكن أن تمزق العقد الاجتماعي في المجتمعات الصناعية" (World Bank, 2003).

وعلى الرغم من إدراك الأهمية المحتملة لرأس المال الاجتماعي، فإن عدد البحوث التي تم القيام بها في هذا المجال في فلسطين لا يزال محدوداً للغاية الآن، ولا يتعدى بعض الإشارات العابرة إلى هذا المفهوم ضمن خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007 لوزارة التخطيط، التي طالبت بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي، ولكنها لم تقترح أية وسائل ملموسة لعمل ذلك،¹ وتقرير التنمية البشرية الفلسطينية لعام 2004 الذي حمل عنواناً فرعياً "الأمل في المستقبل: نحو تفعيل المجتمع الفلسطيني من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي"، ولكنه لم يذكر رأس المال الاجتماعي صراحة سوى ثلاث مرات فقط في التقرير المكون من 213 صفحة.² وتعتبر دراسة فضل النقيب (النقيب، 2006) من بين الدراسات القليلة التي تعالج الموضوع في السياق الفلسطيني صراحة، وتناقش تأثير رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي، وتطالب ببناء مؤشر ملائم لقياس رأس المال الاجتماعي في فلسطين.

تهدف الدراسة الحالية إلى مناقشة مفهوم رأس المال الاجتماعي في سياق الشرط الفلسطيني، وتصميم إطار عام يتيح إمكانية قياس رأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة، وذلك من

¹ انظر الموقع الإلكتروني:

http://www.mop.gov.ps/en/docs_archive/MoP%5CMTDP%20Executive%20Summary%20Final%20031204.pdf

² انظر الموقع الإلكتروني: home.birzeit.edu/dsp/research/publications/2005

خلال مراجعة تفصيلية لمجموعة من الأدوات التي تم تطويرها عالمياً، واختيار الأنسب منها، والعمل على تكيفها لتتلاءم والواقع الفلسطيني. كما تهدف الدراسة إلى استخدام هذه الأداة لوضع مؤشر لرأس المال الاجتماعي لفلسطين، يعكس الأبعاد والأنواع المختلفة لرأس المال الاجتماعي في الأراضي المحتلة ككل، وفي التجمعات السكانية المختلفة (المدنية، والريفية، ومخيمات اللاجئين). ومن هنا، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل عام إلى صياغة وتحديد (conceptualization) مفهوم رأس المال الاجتماعي في الوضع الفلسطيني، وتطوير تعريف إجرائي له (operationalization) يتلاءم وخصوصية الوضع الفلسطيني.

ولهذه الدراسة أهمية من حيث المساهمة في سد النقص الواضح في هذا الجانب من المعرفة حول الموضوع في الواقع الفلسطيني، وتوفير بيانات وتحليلات معمقة حول الأبعاد المختلفة له، وتأثيراتها المحتملة على المجتمع الفلسطيني، ما يتيح لمتخذي القرار في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين وغيرهم التعرف على آليات عمل مكونات رأس المال الاجتماعي في المناطق الفلسطينية ككل، وفي أنواع مختلفة من التجمعات بوجه خاص، وتوجيه سياساتهم بما يتلاءم واحتياجات الشعب الفلسطيني. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها المحاولة الأولى لبناء مؤشرات لقياس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي الفلسطيني، يستفيد من تجارب الدول الأخرى، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية لمجتمع يعيش تحت الاحتلال وفي ظروف قاسية من الحصار والتشريد والمصادرة، ما يتيح متابعة التطور الذي يحدث لهذه الأبعاد بين فترة وأخرى، ويقارنها مع الدول الأخرى في المنطقة.

تستعرض الدراسة الجانب النظري للموضوع، حيث نستعرض في الفصل الأول إشكالية مفهوم رأس المال الاجتماعي، والمدارس المختلفة التي برزت في السنوات الماضية، ومراجعة الأدبيات المختلفة حول الموضوع. وفي الفصل الثاني نستعرض إشكالية قياس رأس المال الاجتماعي والصعوبات التي تعترض ذلك، ومحاولات الدول والمؤسسات المختلفة قياس هذا المفهوم؛ سواء باستخدام مؤشرات جزئية تتناول بعض الجوانب فيه أم باستخدام مؤشر عام للقياس. أما الفصل الثالث، فيتناول المنهجية التي اعتمدها هذه

الدراسة، والأداة التي تم تطويرها لتتلاءم والخصوصية الفلسطينية، ثم نقوم بتحليل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل الإحصائي باستخدام تحليل العوامل. ويشمل ذلك قياس المؤشر الشامل لرأس المال الاجتماعي والأبعاد الرئيسية، ومناقشة التباين في هذه المؤشرات حسب المتغيرات المختلفة. ثم نتناول في الفصل الرابع قراءة سوسيولوجية للنتائج التي كشفت عنها نتائج التحليل الاجتماعي. وأخيراً، وفي الفصل الخامس، نقدم خلاصة لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وبالذات الدلالات والانعكاسات المحتملة لنتائج الدراسة، والخطوات التي يمكن اقتضاؤها لمتابعة الموضوع وتأثيراته على الجوانب المختلفة للمجتمع الفلسطيني.

الفصل الأول

رأس المال الاجتماعي: إشكالية المفهوم

تُجمع الأدبيات التي تتناول ما بات يُعرف بـ "رأس المال الاجتماعي" على مطاطية المفهوم، وعلى غياب تعريف موحد أو تعريف يلقي موافقة غالبية علماء الاجتماع والاقتصاد. ونجد هنالك تنوعاً في الآراء حول مصادر مفهوم "رأس المال الاجتماعي" ومكوناته وتأثيراته (Boas, 2007).³ هذه التعددية في الآراء حول مضمون المصطلح تنعكس على منهجيات قياس ما يشير إليه المفهوم، وعلى مدى قابليته لذلك، كما تبرز في التباين حول ما يتوجب قياسه ولأية غاية. لذا، كان لزاماً البدء في مناقشة المفهوم، وصولاً إلى تعريف إجرائي له يتبنى المفهوم الأصلي لرأس المال الاجتماعي، ويراعي في الوقت نفسه الجوانب التي تصر عليها الأدبيات الحديثة حول المفهوم تسهيلاً لإجراء المقارنات عند الضرورة، ومن ثم وضع إطار للجوانب التي يمكن قياسها، ومتابعة ما يدخل عليها من تغيير على فترات زمنية في إطار الشرط الفلسطيني السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحولاته.

يثير مفهوم "رأس المال الاجتماعي" إشكاليات عدة تتعلق بالتالي:

1. مدلول المفهوم نفسه.
2. قابلية المفهوم أو جوانب منه للقياس.
3. المبررات السياسية لقياس المفهوم في إطار خصوصية الشرط الفلسطيني، والحيثيات السوسولوجية لبحث ما قد يشير إليه المفهوم من نوع استكشاف أشكال واتساع وكثافة شبكات العلاقات الاجتماعية التي يقيّمها الأفراد حسب عدد من المتغيرات تشمل الوضع الاجتماعي-الاقتصادي، والنوع الاجتماعي، والموقع السكني (مدينة، قرية، مخيم) والبعد المناطقي (أو الجهوي)، والمستوى التعليمي، والمهنة (طبيعة العمل)، والفئة العمرية.

³ حول إشكاليات المفهوم، انظر: Boas, 2007.

4. الحثيات السياسية لدراسة ما يشير إليه المفهوم، وتحديدًا فيما يخص جدواه كأداة للتنمية الاقتصادية وللتغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي.
5. المنهجية الملائمة لدراسة "رأس المال الاجتماعي" وتعبيراته واتجاهات حركته. ومن هنا، لن يكون تحليل نتائج استبيان (بحث كمي لعينة تمثيلية من الأفراد البالغين) كافيًا لفهم الجوانب المهمة لما يمكن أن يتضمنه "رأس المال الاجتماعي"، وتبقى الحاجة قائمة إلى أبحاث ميدانية ومقابلات معمقة مع شخصيات منتقاة من المجتمعات المحلية، وتنظيم مجموعات حوار مختلفة، بالإضافة إلى مراجعة ما كتب عن المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. فمن الضروري، على سبيل المثال، أن يتم بحث عن استخدامات "رأس المال الاجتماعي" من قبل النخب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع، وبالتالي استكشاف إمكانيات تنشيطه في خدمة إستراتيجيات مقاومة الاحتلال وتطوير واقع الحركة السياسية الفلسطينية.

شجعت صفة الاجتماعي التي يحملها هذا الرأسمال إلى اعتباره ميزة شمولية لمجتمعات وليس ميزة لأفراد. كما شجعت تسميته برأس المال إلى البحث عن طرائق لقياسه باعتباره قابلاً للقياس الكمي على غرار رأس المال الاقتصادي أو المادي. فقد استخدم المصطلح في الأصل، من قبل علماء الاجتماع، للدلالة إلى ما تمنحه نوعية وشكل وسعة شبكة العلاقات الاجتماعية (المُأسسة وغير المُأسسة) من ميزات وامتيازات للأفراد مقارنة مع غيرهم من الذين لا يتمتعون بنفس سعة ونوعية شبكة العلاقات الاجتماعية، على غرار حال رأس المال الاقتصادي أو المادي الذي يتفاوت من فرد إلى آخر.

وتبرز الإشكالية عند التركيز على منهجيات قياس رأس المال الاجتماعي ومؤشراته وتأثيراته المحتملة، دون إدراك أن أحد أهم مرتكزاته يتمثل في شبكات العلاقات والروابط الاجتماعية، وما لهذه من ديناميكيات وتداعيات ومعانٍ. هذه الملاحظة ضرورية من البداية لفرملة الاندفاع المتسرع لفرض منهجية وضعية على عمليات فهم صيرورة وتنوع العلاقات الاجتماعية، التي باتت تظغى على التعاطي مع مفهوم "رأس المال الاجتماعي"، والتي تدفع نحو اختزاله إلى ما هو قابل للقياس الكمي السريع. وهذا لا يعني عدم إمكانية قياس جوانب

مؤثرة من رأس المال الاجتماعي المتمثل في نوعية وسعة وكثافة شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية المختلفة (القرابية، والسياسية، والمحلية، والثقافية، والدينية، والرياضية، والنقابية، وغيرها) للأفراد، وتحديد علاقتها بمتغيرات أخرى كالتحولات الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، ونوع التجمع السكاني، ومستوى التعليم، والفئة العمرية، وغيرها. البحث هنا يصبح بالأساس بحثاً حول تأثير شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية ونوعيتها على فرص حياة الأفراد.

1-1 رأس المال الاجتماعي: من ابن خلدون إلى البنك الدولي

"ثم إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق، وكل واحدة من الطبقة السفلى يستمد بذي من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه. والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش، ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه، فإن كان الجاه متسعاً كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقاً قليلاً فمثله. وفاقد الجاه، وإن كان له مال، فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهباً وأيباً في تميمته، كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقصروا واقتصروا على فوائد صنائعهم، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة، وإنما يرمقون العيش ترميقاً، ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة. وإذا تقرر ذلك، وأن الجاه متفرع وأن السعادة والخير مقترنان بحصوله، علمت أن بذله وإفادته من أعظم النعم وأجلها" (ابن خلدون، المقدمة، 2002).

على الرغم من الشهرة والرواج الذين بات يتمتع بها مصطلح رأس المال الاجتماعي، فمضمونه الأساسي يستند إلى تاريخ طويل من المفاهيم والأطروحات في العلوم الاجتماعية. فموضوع العلاقات والروابط الاجتماعية، وأشكال المشاركة في الحياة العامة، وأشكال الانتماء في المجتمعات المختلفة وتأثيراتها على الأفراد والمجموعات مطروح في العلوم الاجتماعية منذ وقت مبكر. ويمكن أن نجد مؤشراً على هذا الاهتمام المبكر في مفهوم

"العصبية" الذي طرحه ابن خلدون في القرن الرابع عشر لتفسير التقلبات في الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي ربطه "العصبية" بالسلطة، لأنها تحمل في صيرورتها تحولات تؤدي إلى استجلاب سلطة بديلة. كما نجده، ضمناً، في مفهوم ابن خلدون للجاء (كرأسمال اجتماعي) وما يجلبه لصاحبه من منافع ومكانة اجتماعية.

ونجد بداياته في المفاهيم التي طرحها عدد من علماء الاجتماع الأوروبي في القرن التاسع عشر، بما في ذلك الحديث عند البعض (أميل دوركهايم على سبيل المثال) عما قد يقود إليه فقدان شبكة محيطية من العلاقات الاجتماعية من "تذرر" قد يؤدي إلى فقدان المعايير والقيم (anomie)، ما يدفع إلى تنامي ظاهرة الانتحار. ومنها إشارة ماركس إلى أهمية الوعي والتنظيم لدى الطبقات الاجتماعية (عبر انتقال الطبقة العاملة من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها) في الصراع من أجل تغيير نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع (أي تغيير السلطة). ونجدها في التمييز (عند تونيز على سبيل المثال) بين المجتمعات القائمة على العلاقات الشخصية المباشرة (وجهاً لوجه)، التي نجدها في المجتمعات المحلية (القرية أو المخيم على سبيل المثال)، وفي المجتمعات التي تسودها العلاقات الرسمية والتراتبية وعلاقات السوق كما نجدها في المؤسسات وفي المدن الكبيرة.⁴

وقد أشار مصطلح "رأس المال الاجتماعي"، في الأصل، إلى الميزة التي قد تتوفر للفرد بحكم موقعه في شبكة العلاقات الاجتماعية المتصلة به. وجاء أول استخدام مباشر لهذا المصطلح في الستينيات من القرن الماضي، في إطار إبراز أهمية شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية في حياة الفرد، دون منح تعريف محدد للمصطلح.⁵ وقد جاء إعطاء مضمون محدد للمصطلح في بداية السبعينيات على يد عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، الذي عاد وطوره في الثمانينيات، مقارناً إياه بأشكال أخرى من رأس المال (الاقتصادي والثقافي والرمزي)، وبمفاهيم علم-اجتماعية (سوسيولوجية) أخرى كمفهوم الحقل والسلطة. واعتبر بورديو أن "رأس المال الاجتماعي ميزة فردية تظهر في سياق اجتماعي"، وأن "الفرد

⁴ لأخذ فكرة عن أطروحات مؤسسي علم الاجتماع ذات العلاقة بالرأسمال الاجتماعي (بمن فيهم الأسماء المذكورة أعلاه) راجع: Kuper, 1996.

⁵ ظهر المفهوم، لكن بتعريف محدد، في كتابات جين جيكوبس في الستينيات عن المدن الأمريكية. انظر Jacobs, 1961, 1969.

يستطيع حيازتها عبر أفعال هادفة"، كما "يستطيع تحويل رأس المال الاجتماعي إلى مكاسب اقتصادية اعتيادية. لكن هذا يعتمد على نوعية الواجبات الاجتماعية والروابط والشبكات المتوفرة للفرد" (Bourdieu, 1977, 1986, 1990). بتعبير آخر، تعتمد مدى قدرة الفرد على الوصول إلى موارد عبر "رأس المال الاجتماعي" على شبكة علاقاته الاجتماعية (معارفه وانتماءاته المختلفة وعضويته في روابط ومؤسسات مختلفة)، وعلى قوة هذه العلاقات وثباتها، وعلى الموارد المتوفرة لشبكة العلاقات التي يقيمها الفرد. وهذا لا يعني أن الفرد يرث هذه الشبكة من العلاقات دون تدخل أو جهد منه. صحيح أن الظروف الموضوعية تحدد إطار الممكن لشبكة هذه العلاقات، لكن للفرد دوراً في تحديد سعة واستمرارية هذه العلاقات (الانتماء أو عدم الانتماء لأحزاب أو نقابات أو نوادٍ وجمعيات، ... الخ)، لكن ليس كل العلاقات ودرجة تأثيرها وثباتها خاضعة لاختيار الفرد.

وقد انتقل المصطلح كما صاغه علم الاجتماع في أوروبا إلى الولايات المتحدة، حيث جرى ربط رأس المال الاجتماعي بموضوعة الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على يد عالم الاجتماع جيمز كولمان، معتمداً إلى حد ملموس على توفر أو عدم توفر الثقة بالآخرين وبالمؤسسات لدى الأفراد (Coleman, 1988).⁶ هذه الموضوعة (الثقة) ستتحول إلى أحد أبرز عناوين رأس المال الاجتماعي، والأكثر رواجاً في منهجيات قياسه (Fukuyama, 1955, 1999). ومع أواخر التسعينيات، أصبح المفهوم يحظى باهتمام البنك الدولي الذي كرّس برنامجاً بحثياً له، كما ساهمت العديد من الكتابات والمؤسسات الحكومية والدولية في الترويج للمفهوم رواجاً مبالغاً لمدلولات المفهوم "التنموية" (Putnam, 1993; Putnam, Leonardi and Nanetti, 2000).

ومن الممكن أن يتردد لذهن القارئ: ما السبب وراء إعادة اكتشاف مصطلح "رأس المال الاجتماعي" في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؟ ولماذا تم تبنيه من قبل التيار المركزي في علم الاقتصاد ومن قبل المؤسسات الدولية؟ ولماذا كان السعي لإيجاد مؤشرات لقياسه والعمل على تنميته؟

⁶ عرف كولمان رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة الموارد المتوفرة في العلاقات العائلية وفي التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي التي تفيد في التنمية الإدراكية والاجتماعية للطفل أو الشاب"، انظر Coleman, 1988.

يرى البعض (Portes, 1998) أن السبب يعود، أولاً، إلى أن المفهوم يركز على الجوانب الإيجابية لتداعيات التفاعل الاجتماعي دون الالتفات إلى التداعيات الأقل إيجابية. ويعود ثانياً، إلى أن المفهوم يُموّضع التداعيات الإيجابية لرأس المال الاجتماعي في إطار النقاش الأوسع الذي يدور حول رأس المال بشكل عام، ويشير إلى كيفية أن الأشكال غير النقدية لرأس المال (بما فيها رأس المال الاجتماعي) يمكن أن تكون مصدر نفوذ وسلطة، أسوة بحجم الرصيد البنكي. كما أن تعدد مصادر رأس المال يقلص الفجوة بين المنظور الاقتصادي والمنظور السوسيولوجي، ويجذب في الوقت ذاته اهتمام صنّاع السياسة من حيث أن مفهوم رأس المال الاجتماعي قد يوحي بوجود حلول غير اقتصادية، وبالتالي غير مكلفة، للمشكلات الاجتماعية.

مهما تكن هذه الأسباب، فإن التحول في البيئة الفكرية-السياسية وفشل سياسات مكافحة الفقر، كانا من المحركات الرئيسة لتبني المفهوم من قبل التيار المركزي في علم الاقتصاد ومن المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية (Franke, 2003; Productivity Commission, 2003) ⁷، وانتقاله بالتالي من مفهوم محدد في علم الاجتماع إلى مفهوم شديد الهلالية من قبل هذه الجهات. ففي معظم أدبيات هذه المؤسسات جرى مط المفهوم بحيث بات مرادفاً للمجتمع المدني، وأحياناً مرادفاً للثقافة العامة (culture)، بما فيها من قيم ومعايير.

من الطبيعي أن يكون الرواج الذي حظي به المفهوم ناتجاً عن الإحباط المتكرر لجهود التنمية (الرأسمالية) في معظم دول العالم الثالث وللأزمات المتولدة عن العولمة الرأسمالية بمفهومها الليبرالي الجديد، وفشل برامج استئصال الفقر أو حتى التخفيف من حدته. فقد اختلفت البيئة الأيديولوجية (الفكرية) التي نشأ فيها المفهوم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عن تلك التي تكونت في التسعينيات مع انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الدولي القائم على ثنائية القطبية، ومع صعود الليبرالية الجديدة وتسميتها الإرهاب العدو الأول بعد ما كانت الشيوعية العدو الرئيس.

⁷ بالإضافة إلى المراجع السابقة، انظر الموقع الإلكتروني التالي: www.statistics.gov.uk/socialcapital

لقد اكتشفت المؤسسات الدولية في رأس المال الاجتماعي، ما اعتقدت أنه عامل كامن جديد يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والبشرية وللديمقراطية السياسية. لقد دفع هذا الاعتقاد أحد علماء الاجتماع إلى توصيف رأس المال الاجتماعي بحكم ما أسدي عليه من ميزات "بالشافي لكل الأمراض التي يعاني منها المجتمع محلياً وفي الخارج" (Portes, 1998). ويخلص عالم الاجتماع هذا إلى الاعتقاد بأن المفهوم بات يستخدم للدلالة على أعداد واسعة من الظواهر والأحداث لقائمة في سياقات مختلفة، بحيث بات على وشك فقدان أي معنى محدد له.

1-2 رأس المال الاجتماعي وأنواع رأس المال الأخرى

ميّز بيير بورديو، عالم الاجتماع الفرنسي الذي طور المفهوم، في مقال نشره العام 1983 بالألمانية ونشر العام 1986 بالإنجليزية، بين ثلاثة أنواع من رأس المال، في سياق توجيه الانتقاد للنظرية الاقتصادية التي تركز بشكل ضيق على نوع واحد من رأس المال، وهو رأس المال الاقتصادي الذي يُأسس على شكل حقوق الملكية. لقد ارتأى بورديو أن هذا يحول عالم التبادل إلى مجرد تبادل تجاري يستهدف المنفعة الفردية عبر تعظيم الفائدة، في حين توجد أشكال أخرى من التبادل غير الاقتصادي المسيرة على أسس أخرى. ولذا، دعا عالم الاجتماع الفرنسي إلى تأسيس علم معني بدراسة رأس المال في أشكاله المختلفة. فبالإضافة إلى رأس المال الاقتصادي، طرح بورديو مفهوم رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي، ودمج لاحقاً في الأخير رأس المال الرمزي، بالإضافة إلى رأس المال السياسي.

يعتبر بورديو أن رأس المال الاجتماعي يتشكل من "مجموع الموارد الفعلية أو الكامنة التي تخص حيازة شبكة ممأسسة أو شبه ممأسسة من العلاقات ذات ديمومة من المعارف المتبادلين". بتعبير آخر، يتشكل رأس المال الاجتماعي للفرد من مجموع ما لديه من علاقات اجتماعية قد يلجأ إليها لتحقيق هدف محدد. وتشكل هذه رصيداً يوفر منافع ملموسة للأفراد الأكثر ارتباطاً بهذه الشبكات. هذا يعني أن مفهوم بورديو لرأس المال يختلف عن

مفهوم بوتنام وكولمان وفوكوياما الذي طرحوه في التسعينيات واستخدموه باعتباره، أولاً، تعبيراً عن الشعور بالثقة تجاه الآخرين، وتعبيراً عن قيم التضامن والتبادلية، وباعتباره، ثانياً، رأسمالاً مجتمعياً وليس رأسمالاً فردياً كما افترضه بورديو. فالأخير كان معنياً بإبراز الدور الذي يتولاه رأس المال بشكل عام (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي) في إنتاج اللامساواة في المجتمع، باعتبار أن الموارد والمنافع التي يوفرها رأس المال (بأنواعه) تتباين بين فرد وفرد وبين مجموعة وأخرى.

أشار بورديو إلى شكل آخر من رأس المال هو رأس المال الثقافي. ويظهر رأس المال الثقافي على شكل ميول مستدامة للعقل والجسد تنشياً أو تتمثل في سلع ثقافية (كتب، كمبيوترات، ... الخ)، وتتمأسس في شهادات وألقاب أكاديمية. بتعبير آخر، يتشكل رأس المال الثقافي مما يمنحه التعليم والتدريب من مهارات ومعرفة وامتيازات وتوقعات ومكانة اجتماعية. ولذا، لم ينظر بورديو للمدارس والجامعات باعتبارها مواقع لتوزيع رأس المال الثقافي، بقدر ما رأى فيها مواقع لمنح شرعية لرأس المال الثقافي للطبقة الوسطى والعليا. وهنا ميز بورديو مفهومه هذا (أي مفهوم رأس المال الثقافي) عن مفهوم رأس المال البشري، معتبراً أن المفهوم الأخير يفشل في إبراز دور النظام التعليمي في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي.⁸ يمنح الإطار المفاهيمي لبورديو الإمكانية لكل من رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي للتحويل إلى رأسمال اقتصادي وبالعكس. وتكشف شروط وآليات عمليات التحويل عن الكيفية التي تمارس بها السلطة في المجتمعات الحديثة. وكما ذكر سابقاً كان بورديو قد أشار إلى رأسمال سياسي، لكنه عاد ووضعه من ضمن رؤوس الأموال الثلاثة المذكورة. كما اعتبر بورديو أن رأس المال الرمزي (كما في مراتب الشرف) مصدر سلطة (الحق في أن يُسمع الشخص)، ويتوزع على رؤوس الأموال السابقة عندما يكتسب أي منها شرعية (يصبح للشخص كلمة أو رأي مسموع، كخبير أو أستاذ، ... الخ).

⁸ هناك من يدمج في حسابات حجم رأس المال، رأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري، في مقابل رأس المال الاقتصادي ورأس المال الطبيعي (الموارد الطبيعية)، ورأس المال البيئي.

1-3 دخول مفهوم جديد على رأس المال الاجتماعي

لم يتم تبني مفهوم بورديو لرأس المال الاجتماعي، إذ جرى إدخال هذا المفهوم في مساق مختلف. ومن أكثر المراجع المستشهد فيها في هذا المجال كتابات بوتنام الذي يعرف رأس المال الاجتماعي كالتالي: "يشير رأس المال الاجتماعي إلى الترابط بين الأفراد، وإلى الشبكات الاجتماعية ومعايير التبادلية والثقة التي تنتج عنها (أي عن الشبكات الاجتماعية). بهذا المعنى، فإن رأس المال الاجتماعي ذو صلة قريبة بما سماه البعض "الفضيلة المدنية" (civic virtue). يكمن الفرق في أن "رأس المال الاجتماعي" يشير إلى حقيقة أن الفضيلة المدنية تكون على أشد حالاتها عندما تكون مغروسة في شبكة علاقات متبادلة. فالمجتمع الذي يضم العديد من الأفراد الأفاضل ولكن المعزولين ليس، بالضرورة، مجتمعاً غنياً برأس المال الاجتماعي" (Putnam, 2000; 19).

هذا التعريف يشير إلى التحول الذي أدخل على المفهوم، بحيث بات التركيز ليس على ما يشير إليه من وجود لعلاقات سلطة ولامساواة ناتجة عن تباين فيما يملكه الأفراد من رأس المال (بأنواعه المختلفة)، بل بات التركيز على توجهات وقيم عامة تقاس بالثقة بالآخرين، ولقيم التسامح والتبادلية القائمة على الانتماء المشترك. ويرى بوتنام أن اللامبالاة إزاء الديمقراطية الليبرالية في أمريكا لا تعود لكونها شكلية إلى حد كبير (تختزل في الترشيح والانتخابات للمواقع العامة وفي الفصل النسبي بين السلطات الثلاث)، بل تعود إلى تآكل في رأس المال الاجتماعي (المرجع السابق).

يعطي بوتنام الأولوية للمشاركة في الروابط المدنية، وينظر إلى التراجع في هذه المشاركة - في الولايات المتحدة الأمريكية وربما فيما أسماه بالديمقراطيات المتطورة - باعتباره تراجعاً في رأس المال الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، دعا إلى أن يكون على أولويات البحث الأكاديمي (في العلوم الاجتماعية) كيفية وقف التراجع في الترابط الاجتماعي، واستعادة المشاركة والثقة المدنييتين اللتين يرى أنهما تعرضتا للتآكل. فقد توصل في كتابه الصادر العام 2000 إلى أن تراجعاً قد حصل خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، في مستوى المشاركة السياسية في الولايات المتحدة، وشمل هذا التراجع العلاقات الاجتماعية

غير الرسمية، ومستويات الثقة والتسامح بين الأمريكيين. ويعمل بوتنام هذا التراجع إلى تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة.

يصنف بوتنام الشبكات والروابط الاجتماعية التي يستند إليها رأس المال الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع: أولاً، شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، ويتولد عنها رأسمال يطلق عليه بوتنام رأسمالاً شخصياً أو ترابطياً رعائياً (bonding)، وثانياً شبكات ذات علاقات أقل حميمية كما في علاقات العمل، وفي علاقات المعارف، وأصدقاء الأصدقاء، ويتولد عن هذه ما يطلق عليه بوتنام تعبير رأس المال التجسيري أو التوصيلي (bridging). وثالثاً، شبكات تقوم على العلاقات التراتبية ومستويات مختلفة من السلطة كما في المؤسسات الحكومية والأحزاب والشركات، ويتولد عن هذه، وفق تعبير بوتنام، رأسمال مؤسساتي (linking). ويترتب على كل نوع من هذه الروابط أو الشبكات شكل معين من المنافع التي يمكن للفرد الحصول عليها. فقد يترتب على الصنف الأول توفير الرعاية الشخصية للفرد في حالات المرض أو الشيخوخة أو في مرحلة الطفولة، وقد يترتب على الصنف الثاني توسيع فرص العمل على سبيل المثال، وقد يتوفر في الصنف الثالث الأمان والترقي الوظيفي، ... الخ. لكن، ما يجري إغفاله أن نوع المنافع أو الخدمات التي قد تتوفر يعتمد، إلى حد كبير، على النوع الاجتماعي والموقع الطبقي والفئة العمرية ومتغيرات أخرى كالإثنية والقومية والدين ومستوى التعليم. فشبكات الأفراد الاجتماعية غير متساوية فيما توفره من فرص حياة ومنافع، أو ما تفرضه من مسؤوليات وأعباء وتحديات. فمقابل الحظي بالرعاية هناك مسؤولية تقديم هذه الرعاية. ومقابل توسيع فرص العمل هناك من يقع عليه تحمل مسؤولية توفير مثل هذه الفرص، وهكذا. بتعبير آخر، هناك مسؤوليات، وبالتالي علاقات، غير متكافئة على الرغم من محاولات تسطيحها عبر مفردات من النوع الذي ذكر أعلاه.

الاستخلاص الذي خرج به كتاب بوتنام الصادر العام 2000 (لعِب البولينغ منفرداً) لصناع القرار هو التالي: للانتماء لمجموعات منظمة والمشاركة المنتظمة في نشاطاتها مردود إيجابي على صحة الفرد وعمره وعلى رفاهيته. كما يترتب عن تقوية رأس المال

الاجتماعي، فيما يترتب، تحسين الأداء التعليمي وتراجع معدلات الجريمة،⁹ بما يوفره هذا على موازنة الدولة (وهو بالتالي يقلص من تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية). كما أن تراجع النشاط الذي يتم ضمن مجموعات (انتساب ونشاط أقل في النوادي، ممارسة أقل للمراسيم الدينية المنتظمة، مشاركة أقل في النقابات والروابط المهنية، تخصيص وقت أقل للتسامر الاجتماعي، المساهمة الأقل في النشاطات الخيرية من حيث نسبتها من الدخل، وثقة أقل في الجيران) يهدد ليس نوعية الحياة فحسب، بل والحياة الديمقراطية.

1-3-1 جدل واسع حول المفهوم الجديد

أثارت أفكار بوتنام نقاشاً واسعاً وسلسلة من الأبحاث (من حكومات ومؤسسات دولية ومراكز بحث) استهدفت قياس حجم ومسار رأس المال الاجتماعي في بلدان عدة،¹⁰ وهي أبحاث ما زالت تتواصل، وإن بدأ ضوءها يخبو بعض الشيء بسبب ضبابية المفهوم وتعذر الوصول إلى نتائج حاسمة حول تأثير رأس المال الاجتماعي، سواء على الاقتصاد أم الجوانب الأخرى من الحياة المجتمعية.

تعرضت الأطروحة الرئيسية لبوتنام لانتقادات مختلفة؛ سواء فيما يتعلق بالمنهجية التي اعتمدها أو فيما يتعلق بالمفهوم الذي منحه لرأس المال الاجتماعي (Sobel, 2002). ومن هذه الانتقادات، أن بوتنام يعيد إلى رأس المال الاجتماعي تأثيراً قد يعود لعوامل أخرى؛ فلا يمكن الاستدلال، على سبيل المثال، من تقلص مستوى التبرع للجمعيات الخيرية والتطوع لنشاطاتها أن تراجعاً قد دخل على مجمل رأس المال الاجتماعي، فقد يكون ذلك التراجع ليس له علاقة برأس المال الاجتماعي بل بسياسات الدولة (تغيير في نظام الضرائب على سبيل المثال) أو لحدوث تغيير في المجالات المتاحة لنشاط الأفراد الاجتماعي. ومن هذه الانتقادات أن بوتنام يفسر تقلص المشاركة في نشاط المجموعات باعتباره خطأ في حساب الأفراد (تبذير في رأسمالهم الاجتماعي)، وليس لأن الأفراد لا يرغبون في المشاركة في

⁹ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.infed.org/thinkers/putnam.htm>

¹⁰ انظر الموقع الإلكتروني التالي للبنك الدولي الذي يحتوي على دليل للأبحاث الجارية عن رأس المال الاجتماعي: <http://www.worldbank.org/poverty/scapital/>

نشاطات تقوم بها مجموعات، ويفضلون نشاطات من نوع آخر، أو أنهم يجدون مخارج وحلولاً خارج الشبكات الاجتماعية المعتادة (البحث عن عمل عبر مكاتب العمل أو عبر المكاتب الخاصة في الجامعات والمدارس أو الإعلانات في الصحف، على سبيل المثال، وليس عبر شبكة علاقاتهم الشخصية أو العائلية أو المهنية). كما أن الكثير من الناس لا يمارس المشاركة السياسية عبر النشاطات الحزبية، بل يكتفي بالاستماع إلى البرامج الإذاعية أو مشاهدة البرامج التلفزيونية أو بقراءة الصحف.

يطرح مفهوم بوتنام عدداً من الأسئلة من نوع: هل رأس المال الاجتماعي هو سبب في الوضع الصحي والتعليمي الجيد أم العكس هو الصحيح؟ هل تدني الثقة في المؤسسات الحكومية (أو القضاء أو الأحزاب السياسية، أو الاتحادات والنقابات) هو دوماً مؤشر على تدني رأس المال الاجتماعي، أم أنه نتيجة لعدم فعالية هذه المؤسسات أو ضعفها؟ كما ينبغي الحرص على تجنب اختزال علم الاجتماع إلى مفهوم واحد وحيد هو "رأس المال الاجتماعي"، أو تحويل مفهوم رأس المال الاجتماعي (أو غيره من المفاهيم ذات البعد الاجتماعي والثقافي) إلى مجرد موضوع تقني قادر على القفز عن علاقات القوة وبنى اللامساواة وآليات إنتاجها.

بتعبير آخر، من الممكن أن يتم تجاوز "وظائف" رأس المال الاجتماعي المفترضة عبر وسائط أخرى مستحدثة، إذا ما أخذ الواقع المتغير للمجتمع المعني بعين الاعتبار. كما أن طبيعة المشاركة يحددها ما يتوفر في المجتمع المدني وفي الحيز العام من مؤسسات؛ فقد يكون لغياب النوادي ودور السينما والمسارح والأحزاب السياسية أو المؤسسات الجماهيرية أو النقابات المهنية والعمالية المستقلة في مجتمع معين أسباب خارجة عن إرادة الأفراد، أو حتى عن المجتمع ككل (كما في حال الاحتلال، أو وجود قوى سياسية مهيمنة ترى في بعض النشاطات أموراً خارجة عن الدين أو التقاليد أو مخالفة للقانون).

1-3-2 مفهوم البنك الدولي لرأس المال الاجتماعي

يُعرّف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات، والعلاقات، والمعايير (norms) التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع". ويرى البنك الدولي أن هناك أدلة متزايدة على أن "التماسك الاجتماعي حاسم للمجتمعات كي تزدهر اقتصادياً ولتكون التنمية مستدامة". ويضيف أن "رأس المال الاجتماعي ليس هو مجموع المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع فحسب، بل هو الصمغ الذي يضمها مع بعضها البعض" (Dasgupta, 1999)¹¹. وتعتبر أدبيات البنك الدولي أن الشبكات الاجتماعية قادرة على زيادة الإنتاج عبر تقليص كلفته، وأن رأس المال الاجتماعي يسهل التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، تقر هذه الأدبيات بوجود جوانب سلبية لرأس المال الاجتماعي إلى جانب جوانبه الإيجابية. ومن الجوانب السلبية التي تشير إليها ما قد يسود في المجتمعات المحلية المعزولة من نظرة ضيقة (وبالتالي لا تولد تنمية أو ديمقراطية) أو ما قد تقوم به جمعيات وروابط تعمل ضد "المصالح الجماعية" للمجتمع (مثل عصابات المخدرات ومجموعات الاحتيال) التي تؤخر النمو الاقتصادي.

يشمل تعريف البنك الدولي لرأس المال الاجتماعي الروابط العمودية وكذلك الروابط الأفقية، كما يشمل العلاقات داخل المؤسسات (كالشركات) وبينها. ويركز على ضرورة الروابط الأفقية لإعطاء المجتمعات هوية وهدفاً مشتركاً، مع التأكيد على أنه دون علاقات "تجسيرية" تتجاوز الانتماءات التقطعية للمجتمع (كالدين، أو الطائفة، أو الإثنية، أو الموقع الاجتماعي - الاقتصادي)، لأن الروابط العمودية قد تتحول إلى أساس للبحث عن المصالح الضيقة، وقد تحجب بالتالي الوصول إلى المعلومات والموارد المادية التي يمكن أن تكون عاملاً مساعداً للمجتمع.

لكن أدبيات البنك الدولي لا تقصر مفهوم رأس المال الاجتماعي على الروابط الاجتماعية، بل توسعه ليشمل العلاقات والبنى المؤسساتية الرسمية، كالحكومة، وشكل النظام السياسي،

¹¹ انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/SChowmeas1.htm>

وحكم القانون، ونظام القضاء، والحقوق المدنية والسياسية. بتعبير آخر، يشمل رأس المال الاجتماعي، وفق مفهوم البنك الدولي، ليس مؤسسات المجتمع المدني (كالأحزاب، والاتحادات، والنقابات، والغرف التجارية، والنوادي) ومؤسسات القطاع الخاص (كالشركات) فحسب، بل يشمل كذلك مؤسسات الدولة. وبذا تصبح تخوم رأس المال الاجتماعي تشمل مؤسسات المجتمع ككل ومؤسسات الدولة كذلك، وبهذا يتم تفريغ المفهوم من أي مضمون محدد، أو من أية سمة تحليلية. ومن هنا يصبح الحديث عن دور رأس المال الاجتماعي شديد العمومية والتجريد، بحيث لا يساهم في تراكم المعرفة أو تعميق الرؤية، مثل: "تزدهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عندما يشكل ممثلو الدولة والقطاع الخاص (الشركات) والمجتمع المدني ملتقيات، حيث يتم فيها ومن خلالها تحديد ومتابعة أهداف مشتركة" (المرجع السابق).

1-3-3 مفهوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يمكن القول إن المؤسسات الدولية تميل في فهمها لرأس المال الاجتماعي إلى الجمع بين عدد من العناصر المتباينة التركيب والمضمون والدلالات، في محاولة لإبقاء خياراتها مفتوحة تسهيلاً لإيجاد مؤشرات قياسية للمفهوم. ولعل التعريف الذي تبنته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لرأس المال الاجتماعي هو الأقرب إلى مسعى جمع المكونات التي باتت تتردد في الأدبيات حول الموضوع في التسعينيات من القرن العشرين، وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فهي ترى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من: "الشبكات الاجتماعية والقيم والنقاهات والمعايير المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها" (OECD, 2001). الإشكالية هنا أن التعريف، وإن ركز على الشبكات الاجتماعية (وما تحمله من دلالات على وضع الفرد الاجتماعي والطبقي والنوع الاجتماعي)، إلا أنه هنا يختلط مع أبعاد أخرى مختلفة الدلالات كالقيم، والمعايير، والعمل المشترك، الأمر الذي يولد، كما سيتضح عند محاولة قياس رأس المال الاجتماعي في فلسطين، مدى صعوبة القياس والجمع بين قيم مختلفة، وصعوبة قراءة دلالاتها.

1-4 قضايا تطرحها مراجعة الأدبيات حول مفهوم "رأس المال الاجتماعي"

يلمس في الأدبيات المستجدة حول مفهوم رأس المال الاجتماعي ميل واضح للتعامل مع المجتمعات المعاصرة باعتبارها كيانات مستقلة بذاتها تماماً، وأنها لا تخضع أو تتفاعل مع الأوضاع الإقليمية والدولية، الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ولتحولاتها وتناقضاتها وما تتطوي عليه من علاقات سلطة وسيطرة، ومن تباين في الموارد والإمكانيات والقدرات (العسكرية والاقتصادية والبشرية). كما يلحظ ميل لتجاهل واقع اللامساواة ولعلاقات السلطة داخل المجتمع الواحد، بما في ذلك داخل الأسرة الواحدة (بما فيها علاقات النوع الاجتماعي) وداخل المجتمع المحلي، وداخل مؤسسات المجتمع المدني، وفي العلاقة مع سوق العمل، وداخل مؤسسات الدولة أو السلطة المركزية.

إن من شأن تجاهل السياق المجتمعي والإقليمي والدولي الذي يتم فيه دراسة رأس المال الاجتماعي أن يقود إلى تغييب علاقات السلطة والعوامل التي تنتج اللامساواة وتعيد إنتاجها على المستويات المختلفة (الدولية والإقليمية والمجتمعية والمحلية)، وبالتالي تغييب العوامل الأبرز المولدة للفقر واللامساواة والتسلط والمسؤولية عن هدر الموارد وتلويث البيئة، بل ومنع الاستثمار الأفضل لرؤوس الأموال بأنواعها المختلفة.

كما تطرح مراجعة أدبيات رأس المال الاجتماعي، عدداً من القضايا التي لا مفر من البت فيها. وتتمحور القضية الأولى حول المرجعية الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي: هل هو الفرد (كما هو في تعريف بورديو وآخرين) أم المجتمع ككل، أم الأسرة، أم المجتمع المحلي (كما هو في تعريف بوتنام والبنك الدولي وغيرهما)؟ إن تحديد المرجعية أو موضوع البحث مهم من حيث أنه يحدد كيف ولمن تُشكل العلاقات الاجتماعية رصيماً أو رأسماً قابلاً للصرف في رؤوس أموال أو لأرصدة أخرى (اقتصادية، ثقافية، سياسية...).

تخص القضية الثانية التعريف الإجرائي المطلوب اعتماده في البحث. لقد كشفت المراجعة أنه جرى مط التعريف ليشمل المجتمع المدني بكامله،¹² والبعض (كما حال البنك الدولي)

¹² يعرف الزميل فضل النقيب رأس المال الاجتماعي كالتالي: "الأثار البرانية التي تنشأ عن تفاعل الأفراد في القطاع الأهلي مع بعضهم بعضاً في جماعات، أو هيئات أهلية غير حكومية تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات عامة تعوض عن إخفاق القطاع العام أو

شمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وركز آخرون على الثقافة المدنية والقيم العامة (الثقة بين الأفراد، التعاون، والتسامح)، ومنح غيرهم أهمية للمشاركة في الحياة الاجتماعية (التطوع، الانتماء للاتحادات والجمعيات والنوادي، ... الخ) والمدنية (قراءة الصحف، المشاركة في الانتخابات والمسيرات، ... الخ).

ومهما يكن، فعلى التعريف الإجرائي المعتمد أن يحافظ على التمايز بين الأشكال المختلفة من رأس المال الاجتماعي التي تطرقنا لها في هذا الفصل، وعلى جوهر مفهوم التفاوت بين الأفراد في ما بحوزتهم من رأس مال، واعتبار، بالتالي، أن رأس المال الاجتماعي يتضمن، فيما يتضمن، تبايناً بين الأفراد في حجم ونوع وكثافة علاقاتهم الاجتماعية ذات الثبات والانتظام النسبيين. وهذا يعني أن يشمل التالي: أولاً شبكات العلاقات القرابية (خارج الأسرة الزوجية) والمحلية ومع الأصدقاء (شبكة العلاقات الشخصية)، وأن يشمل ثانياً شبكة العلاقات التي يقيمها الفرد عبر ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني (التنظيمات السياسية، والاتحادات، والنقابات، والمنظمات الخيرية، والنوادي، والروابط المحلية..)، وأن يشمل ثالثاً شبكة العلاقات التي قيمها الفرد عبر مؤسسات العمل والدراسة (الجامعية)، وأن يشمل رابعاً شبكة العلاقات ذات التواصل عن بعد عبر التلفون الأرضي والنقل والبريد العادي والإلكتروني. وهذا يسمح بتحديد حجم الشبكات المذكورة حسب: (أ) مدى الاتساع الجغرافي لشبكة العلاقات؛ (ب) مدى تنوع الشبكة وحجمها؛ (ج) كثافة هذه العلاقات.

القضية الأخرى التي يثيرها المكون الرئيسي لرأس المال الاجتماعي تتمثل في تفاوته الواسع من فرد إلى آخر. فكما ذكرنا سابقاً يشير رأس المال الاجتماعي إلى مجمل العلاقات الاجتماعية التي يرثها ويكونها الفرد ويعمل على ترميمها وإدامتها وتوسيعها عبر نشاطاته وانتماءاته المختلفة (التنظيمات، والتضامنيات، والجمعيات، والروابط التي ينخرط فيها ويدعمها). وقد توفر شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد نوعاً من الحماية أو حاجزاً يدرأ بعض المخاطر أو حلولاً لمشكلات قد يواجهها. كما قد تشكل روافد لتحسين موقعه

الخاص في إنتاجها، أو مكملة لها في حال إنتاجها بشكل ناقص". والواضح أن هذا تعريف وظيفي يحصر دور رأس المال الاجتماعي كردة فعل أو نتيجة لخلل في وظائف القطاعين العام والخاص، دون أن يكون هو مسبب في إعادة إنتاج خلل في الاقتصاد أو المجتمع (في إعادة إنتاج اللامساواة الطبقيّة والنوع الاجتماعيّة، والمناطقية، على سبيل المثال)، انظر: النقيب، 2006.

الاقتصادي و/أو الاجتماعي و/أو السياسي و/أو المعيشي بشكل عام. كما قد يترتب عليها مسؤوليات وتبعات تؤثر سلباً على موقعه الاقتصادي و/أو الاجتماعي و/أو السياسي و/أو المعيشي بشكل عام. فالعلاقات الاجتماعية لا تمنح الفرد حقوقاً وامتيازات فحسب، بل تلقي عليه، في العادة، واجبات ومسؤوليات تجاه الآخرين على الفرد.

انطلاقاً من الاعتبارات السابقة، يمكن القول إنه يمكن لرأس المال الاجتماعي (كما هو حال رأس المال المادي أو الموارد الطبيعية والبيئية، ورأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي) أن يكون عاملاً تمكينياً للفرد ولمجموعات من الأفراد، تتسع وتضيق وفق شروط معينة وتحديداً في مواجهة تحديات خارجية أو كوارث طبيعية (تجربة اللجان الشعبية في الانتفاضة الأولى مثال صارخ على هذا). كما أن رأس المال الاجتماعي (كما هو حال رأس المال الاقتصادي والثقافي) هو من العوامل المهمة التي تعيد إنتاج اللامساواة في المجتمع (على صعيد طبقي ونوع اجتماعي وأثني أو طائفي أو ديني أو غير ذلك، عبر الوساطة والمحسوبية والزبائنية وغيرها)، أو في توليد تجاذب أو استقطاب داخل المجتمع يقود إلى التناحر والافتتال.¹³ بتعبير آخر، ليس هناك ما يمكن معه التقرير مسبقاً بتأثير رأس المال الاجتماعي دون التدقيق في ميزان القوى الذي يمليه توزعه بين أفراد المجتمع، وكيف جرى استخدامه من قبل أصحاب السلطة والنفوذ في هذا المجتمع، وضمن أية شروط وظروف. ولعل فائدة قياس مدى الثقة بالآخرين وبالمؤسسات تعود إلى كونها، وإن بشكل غير مباشر، تعكس كيفية استخدام أصحاب السلطة والنفوذ والثروة لرؤوس أموالهم (بما فيها رأس المال الاجتماعي) ولصالح أية أهداف واعتبارات.

¹³ كما حصل في الاقتتال بين حركتي "فتح" و"حماس" في أواخر العام 2006 وفي ربيع العام 2007.

الفصل الثاني

رأس المال الاجتماعي: إشكالية القياس

يواجه قياس رأس المال الاجتماعي مجموعة من التحديات والإشكاليات، من أبرزها أنه يتكون من مجموعة من الأبعاد التي يصعب تكميمها أو قياسها بشكل مباشر، مثل الثقة، والتجمعات، والشبكات، والمعايير.¹⁴ كما أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على مستوى المجموعة، ومع ذلك، فإن قياسه يتم عادة على مستوى الأفراد بناء على أسئلة توجه إليهم، ثم يتم تجميعها. فهل يمكن تجميع البيانات التي يتم الحصول عليها من الأفراد حول الثقة والعلاقات وغيرها؟

من ناحية أخرى، فإن استخدام رأس المال الاجتماعي للمقارنات الدولية يثير مجموعة من التساؤلات. فمثلاً، هل يمكن استخدام المعايير نفسها لقياس الثقة والشبكات في جميع الدول والسياق، أم أن البعد الثقافي يجب أن يؤخذ بالاعتبار؟¹⁵ وهل يمكن ترجمة بعض الأسئلة المستخدمة في المسوحات الدولية دون مراعاة البيئة أو السياق الذي استخدمت فيها، مثل تلك التي تدور حول الثقة في مسح القيم الدولي (World Values Survey) (WVS) وغيرها؟¹⁶ وأخيراً، هل يمكن الحصول على مقياس واحد "مثالي" لرأس المال الاجتماعي؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فهل هو مرغوب فيه؟

قد تكون الإجابة عن تلك الأسئلة غير واضحة، ولكنها تعكس حجم الصعوبات التي تواجه محاولة قياس رأس المال الاجتماعي. وسوف نستعرض في الأجزاء التالية بعض المحاولات والتجارب السابقة في هذا المجال.

¹⁴ مرجع سابق "Social Capital: The Problem of Measurement. by Francis Fukuyama"، لمزيد من التفاصيل، انظر

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/mdf/mdf1/socicap.htm>

¹⁵ مثلاً يمكن أخذ نسبة الاشتراك في الجرائد كمؤشر للمشاركة (الانخراط) المدنية في إيطاليا (كما فعل بوتنام)، ولكن ليس في الهند حيث تفاوتت معدلات القراءة والكتابة (الامية).

¹⁶ انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/SChowmeas1.htm>

2-1 المحاولات السابقة لقياس رأس المال الاجتماعي

حاولت الكثير من الدول والمنظمات الدولية تطوير مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي. وكان البنك الدولي في طليعة المبادرين في هذا المجال في سياق محاولته لفهم أسباب الفقر ومظاهره ونتائجه في العالم، وقام بمجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية في تلك الدول ضمن "مبادرة رأس المال الاجتماعي" (Social Capital Initiative) (SCI) التي تم تمويلها من حكومة الدنمرك العام 1996. وتهدف تلك المبادرة إلى تقييم تأثير رأس المال الاجتماعي على فاعلية مشاريع التنمية، والمساهمة في تطوير مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي، وتطوير منهجيات لقياس تأثيره على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وقد تم تطوير مجموعة من أدوات القياس المسحية من قبل العاملين في مشاريع البنك في هذه المبادرة. كما أشرف البنك الدولي على مجموعة من الدراسات حول تأثير رأس المال الاجتماعي على مستويات الرفاهية والفقر في ثلاث دول هي بوليفيا، وبوركينا فاسو، وإندونيسيا، من خلال دراسة مؤسسات المستوى المحلي (The Local Level Institutions Study).

كذلك قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات القومية البريطاني بتنظيم مؤتمر في لندن في الفترة ما بين 25-27 أيلول 2002 لمناقشة التحديات التي تواجه عملية قياس رأس المال الاجتماعي، وحضر المؤتمر ممثلون عن البنك الدولي واليونسكو وعدد من الدول. وقد تركزت أعمال المؤتمر على محاولة التوفيق بين أدوات القياس المختلفة لتسهيل المقارنة الدولية، والخطوات اللازمة لتحسين عملية مقارنة البيانات الخاصة برأس المال الاجتماعي بين الدول المختلفة، وإمكانية تطوير نموذج أسئلة قصير يمكن استخدامه دولياً.¹⁷ وقد شاركت في المؤتمر 22 دولة، قدمت معظمها أوراق عمل حول قياس رأس المال الاجتماعي في بلدانهم، وناقش المؤتمر عددا من القضايا، من بينها مفهوم رأس المال الاجتماعي وقياسه، والمحاذير التي يجب مراعاتها عند ترجمة

¹⁷ انظر الموقع الإلكتروني:

http://www.oecd.org/document/24/0,2340,en_2649_34543_2380248_1_1_1_1,00.html

مفاهيم رأس المال الاجتماعي من دولة إلى أخرى، ومدى توفر البيانات اللازمة لتسهيل المقارنة على المستوى العالمي، وعلاقة رأس المال الاجتماعي بالتنمية والفقر والمتغيرات الأخرى، وغيرها. كما ناقش المؤتمر ضرورة تقسيم رأس المال الاجتماعي إلى "أبعاد" منفصلة، أو مجموعات قابلة للقياس، ثم قياس كل "بعد" بشكل منفصل.

وقد أورد تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول المؤتمر المحاولات التي قامت بها بعض الدول في هذا المجال، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

✧ هناك بعض الدول لديها برامج تعمل على قياس رأس المال الاجتماعي بشكل صريح ومباشر، وتتوفر لديها قاعدة بيانات حول هذا الموضوع، مثل استراليا، وكندا، ونيوزلندا، وفنلندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وكندا.

✧ هناك بعض الدول تقوم بقياس بعض المؤشرات التي تتناول واحداً أو أكثر من أبعاد قياس رأس المال الاجتماعي، مثل النمسا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، واليابان، وسويسرا، وتركيا (لديها مسوحات لقياس مظاهر مختلفة من العمل التطوعي والمشاركة) وأسبانيا وتركيا، (يتوفر لديها بيانات من مسح قوة العمل يحمل جوانب رأس المال الاجتماعي)، وهولندا وسويسرا (تستخدمان أدوات دولية مثل مسح القيم العالمي وبرنامج المسح الاجتماعي الدولي للحصول على معلومات حول رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى أدوات المسح الوطنية).

✧ هناك بعض الدول التي استعملت مسوحات "استخدام الوقت" (Time-Use Surveys) للحصول على بيانات حول أنشطة المشاركة المجتمعية والحياة الاجتماعية، مثل كندا وفرنسا وألمانيا واليابان ونيوزيلندا وأمريكا. كما قامت دول عديدة أخرى بدراسات محدودة حول بعض مظاهر رأس المال الاجتماعي مثل استراليا وبلجيكا (في مناطق معينة)، وفرنسا (دراسة حول التلفون كوسيلة تكامل اجتماعي)، واليونان (مسح المشاركة المجتمعية في منطقة أثينا).

ويتضح من دراسة الأدبيات الخاصة بالموضوع أن هناك نوعين من المحاولات لقياس رأس المال الاجتماعي: النوع الأول عبارة عن دراسات تطبيقية تتناول في العادة مشاريع محددة،

وتهدف لمعرفة تأثير رأس المال الاجتماعي على متغيرات معينة، مثل الزراعة أو الصحة أو التعليم أو الفقر أو غيرها. ولتحقيق ذلك، قامت تلك الدراسات بتطوير مؤشر جزئي لرأس المال الاجتماعي يتناسب مع أهداف الدراسة واحتياجاتها، أو قامت باستخدام مؤشر موجود تم تطويره في مكان آخر. والنوع الثاني من المحاولات يهدف لتطوير مؤشر وطني لقياس رأس المال الاجتماعي بشكل شامل وصریح، أو قياس مجموعة مؤشرات وطنية يمثل كل واحد منها بعداً من أبعاد رأس المال الاجتماعي. وسوف نستعرض في الجزء التالي بعض هذه المحاولات بشيء من التفصيل.

2-1-1 محاولات تطوير مؤشرات جزئية

هناك عدد من الدراسات التي قام أصحابها باستخدام واحد أو أكثر من المتغيرات المتوفرة كمؤشر لرأس المال الاجتماعي، أو قاموا بتطوير مؤشرات خاصة بهم، لفحص العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وبعض المتغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية. ومن أهم تلك الدراسات، مجموعة أوراق العمل التي تمت تحت إشراف البنك الدولي حول مؤسسات المستوى المحلي،¹⁸ والدراسات التي قام بها أو أشرف عليها البنك الدولي تحت "مبادرة رأس المال الاجتماعي"، والتي تمت الإشارة إليهما سابقاً، إضافة إلى مجموعة الدراسات التي قام بها باحثون آخرون لأغراض مختلفة. وفي معظم تلك الدراسات، كان التركيز ينصب على مؤشر جزئي يتناسب مع أهداف الدراسة التي يسعى إليها الباحثون.

وتعتبر الدراسة الرائدة التي قام بها بوتنام (Putnam, 1993) حول رأس المال الاجتماعي في شمال وجنوب إيطاليا من أولى الدراسات التي تمت في هذا المجال. وقد تم قياس رأس المال الاجتماعي في تلك الدراسة من خلال المشاركة المدنية، التي تم التعبير عنها بنسبة التصويت على الاستفتاءات، وقراءة الجرائد، وعضوية نوادي كرة القدم، والجمعيات الموسيقية، وكذلك مقدار الثقة في المؤسسات العامة.

¹⁸ يتم استخدام المنظمات المحلية "local institution" أو الجمعيات الأهلية "local association" أو المؤسسات المحلية "local organization" بنفس المعنى في هذه الدراسة.

أما مجموعة الدراسات التي قام بها البنك الدولي تحت "مبادرة رأس المال الاجتماعي"، فقد ميزت بين نوعين من رأس المال الاجتماعي: النوع الأول هو رأس المال الهيكلي (structural)، ويشمل تركيبة وممارسات المؤسسات المحلية، سواء على المستوى الرسمي أم غير الرسمي، التي تشجع العمل الجماعي وتسهل تبادل المعلومات واتخاذ القرارات من خلال الأسس والشبكات والهياكل الاجتماعية الأخرى، إضافة إلى مجموعة القواعد والإجراءات والأولويات، وهي جميعها عناصر موضوعية يمكن ملاحظتها من الخارج. والنوع الثاني هو رأس المال الاجتماعي الإدراكي أو المعرفي (cognitive) الذي يشير إلى المعايير الاجتماعية والقيم والثقة والمعتقدات والمواقف (وتشمل التضامن والتبادلية التي يتقاسمها أعضاء المجتمع وتخلق ظروفاً يمكن من خلالها للمجتمعات أو التجمعات أن تعمل مع بعضها للصالح العام)، وهي أمور شخصية ذاتية، ومفاهيم غير ملموسة (Uphoff 2000; Grootaert and Bastelaer 2001).

وقد تم القيام بمجموعة من تلك الدراسات حول بعض الدول النامية، منها الهند، ومدغشقر، ومالي، وإندونيسيا، وبنغلادش، وكينيا، وكمبوديا، ورواندا، وغيرها. فعلى سبيل المثال، قام كريشنا وأبهوف (Krishna and Uphoff, 1999) بدراسة تأثير العمل الجماعي في المحافظة على تجمعات الأمطار وتحسينها في 64 قرية في ولاية راجاستان الهندية. وقد طوروا مؤشراً لرأس المال الاجتماعي يضم عدداً متساوياً من العناصر الهيكلية والمعرفية تمثل البيئة الاجتماعية في المنطقة. وقد اعتمدا على العضوية في الشبكات، وبالذات الشبكات غير الرسمية، كمؤشر لرأس المال الاجتماعي الهيكلي، بينما استخدموا التضامن والثقة المتبادلة كمؤشر لرأس المال الاجتماعي الإدراكي أو المعرفي.

أما فافشامبس ومينتين (Fafchamps and Minten, 1999)، فقد استخدموا الثقة الناجمة عن الاتصالات الشخصية كمؤشر لرأس المال الاجتماعي، وأوضحوا أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة دخل التجار الزراعيين وعائلاتهم، نظراً لأن الثقة بين التجار تؤدي إلى تخفيض تكاليف الحصول على الائتمان وتسهيل عملية الحصول على معلومات موثوقة حول الأسعار، وتسهيل القيام بفحص الجودة. أما بارجال، وحق، وجيليجان (Pargal, Huq and

(Gilligan 1999)، فقد استخدموا مؤشرات للثقة ومعايير التبادلية والمشاركة بين السكان في الحي كمؤشر بديل لرأس المال الاجتماعي المعرفي، كما استخدموا مؤشرات النشاط المجتمعي لتقدير رأس المال الاجتماعي الهيكلي.

وفي دراسة قام بها إيشام وكاهكونين (Isham and Kahkanen, 2002) حول تأثير رأس المال الاجتماعي على مشاريع المياه المجتمعية في منطقة "جاوا" بإندونيسيا، طور الباحثان مؤشرات عدة لقياس رأس المال الاجتماعي تشمل كثافة العضوية، وتعني عدد المنظمات أو المجموعات أو الهيئات المحلية التي تقول الأسرة إنها تنتمي إليها، وحضور الاجتماعات، وهو متغير يشير إلى مشاركة الأسرة بشكل فعال في أنشطة المجموعات التي ينتمون إليها، إضافة إلى المشاركة، وهو رقم تجميعي على مستوى الأسرة يعتمد على كيفية اختيار رئيس المجموعة، والتفاعل الاجتماعي، والثقة بالجيران. كما قام الباحثان بتطوير رقم قياسي لرأس المال الاجتماعي عبارة عن رقم مركب على مستوى الأسرة لكمية المجموعات المحلية ونوعيتها، مبني على أساس رقم بوتنام، وهو حاصل ضرب كثافة العضوية في عدد المجموعات المجتمعية التي تنتمي إليها الأسرة.

من ناحية أخرى، فقد كانت هناك مجموعة أخرى من الدراسات تمت تحت مظلة البنك الدولي ضمن دراسة مؤسسات المستوى المحلي، وتم خلالها تطوير مؤشرات مختلفة بالإجابة عن رأس المال الاجتماعي. فقد استخدم نارايان وبريتشيت (Narayan and Pritchett, 1998) بيانات من مسح رأس المال الاجتماعي والفقير في تنزانيا، الذي صمم خصيصاً لهذا الغرض. ويشمل الجزء الخاص برأس المال الاجتماعي في هذا المسح أسئلة للأسرة حول ثلاثة أبعاد لرأس المال الاجتماعي، هي أولاً، عضويتهم في المجموعات، وثانياً، خصائص تلك المجموعات التي تنتمي تلك الأسر إلى عضويتها، وثالثاً، قيم الأفراد ومواقفهم، وبخاصة تعريفهم وتقديرهم لمستوى الثقة في المجموعات المختلفة ومفهوم الترابط الاجتماعي لديهم. ومن خلال البيانات التي تم تجميعها حول هذه الأسئلة، طور الباحثان مؤشراً قياسياً عن الحياة الاجتماعية في القرية، واعتبرا ذلك مؤشراً بالإجابة لرأس المال الاجتماعي.

وحول تأثير رأس المال الاجتماعي على التنمية في بوركينا فاسو، استخدم جروتارت وأوه وسوامي (Grootaert, Oh and Swamy, 1999) ثمانية أبعاد أو مظاهر للهيئات المحلية (المشاركة في الجمعيات) كمؤشر لرأس المال الاجتماعي. وتشمل هذه الأبعاد: كثافة العضوية في الجمعيات (وهو مؤشر يقيس عدد العضوية الفعالة للأسرة في الجمعيات أو الهيئات الموجودة)، ومؤشر التباين (ويقيس مدى تجانس أو اختلاف أعضاء المجموعة من حيث القرابة أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو المهنة أو العمر أو مستوى التعليم أو التوجه السياسي)، وحضور الاجتماعات (متوسط عدد مرات حضور أحد أفراد الأسرة للاجتماعات الجمعية، إذ لا معنى للمشاركة في الجمعيات إذا كان الشخص لا يحضر الاجتماعات)، والمشاركة الفعالة في الجمعيات والمساهمة في اتخاذ القرارات، ورسوم العضوية (تعكس مدى رغبة الشخص في دفع رسوم عضوية)، والمساهمة بالعمل التطوعي في الهيئات أو الجمعيات، والمبادرة المجتمعية (هل الجمعيات تطوعية أم أنها مفروضة على المجتمع؟)، وشكل التنظيم أو العضوية (رسمي أو غير رسمي).

أما جروتارت (1999، Grootaert)، فقد استخدم ستة من الأبعاد السابقة لقياس تأثير رأس المال الاجتماعي على الفقر والرفاهية في إندونيسيا. كما قام تيمبيل وجونسون (Temple and Johnson, 1998) باستخدام التنوع الإثني والحراك الاجتماعي وانتشار خدمات الهاتف في دول شبه الصحراء الإفريقية كمؤشر بالإجابة لكثافة الشبكات الاجتماعية. وقد قاما بتجميع مؤشرات عدة وجعلها منها "مؤشراً للقدرات الاجتماعية" لتفسير التغير في معدلات النمو الاقتصادي الوطني. وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التي استخدمت مؤشرات مختلفة أو قامت بتجميع عدد من المؤشرات لقياس تأثيرها على بعض المتغيرات الاجتماعية.

2-1-2 محاولات تطوير مؤشرات كلية

جرت محاولات من نوع آخر هدفها تطوير مؤشر أو مقياس لرأس المال الاجتماعي على مستوى الدولة يسهل عملية المتابعة والمقارنة بين فترة زمنية وأخرى وبين دولة وأخرى. وتعتبر محاولات بوتنام لتطوير مؤشر واحد لقياس رأس المال الاجتماعي من الأعمال

الرئيسية في هذا المجال. وفي كتابه "لعِب البولينيغ منفرداً" ابتكر بوتنام مؤشراً لرأس المال الاجتماعي لخمسين ولاية أمريكية يشتمل على خمسة أبعاد رئيسية، مقسمة إلى أبعاد فرعية مجموعها 14 بُعداً (Putnam, 2000). وكما يتضح من جدول 1، فقد تضمن ذلك المؤشر أبعاداً هيكلية (عضوية المؤسسات، والعمل التطوعي، وعضوية الشبكات غير الرسمية) وأبعاداً تتعلق بالمحتوى (الثقة، والصدقة، والمشاركة). وقد استخدم البيانات المتوفرة من مصادر مختلفة ليظهر التغير الذي حصل على مخزون رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول 1: مكونات مؤشر رأس المال الاجتماعي الشمولي لـ بوتنام

1. معايير حياة المجتمع التنظيمية (Measures of community organizational life):
✧ الخدمة في لجنة أو منظمة محلية خلال السنة الماضية (نسبة مئوية).
✧ الخدمة في مكتب لنادٍ أو منظمة خلال السنة الماضية (نسبة مئوية).
✧ المنظمات المدنية أو الاجتماعية لكل 1000 شخص.
✧ متوسط عدد اجتماعات النوادي التي تم حضورها السنة الماضية.
✧ متوسط عدد عضوية المجموعات.
2. معايير الانشغال (ارتباط) بالشؤون العامة (Measures of engagement in public affairs):
✧ معدل التصويت في الانتخابات الرئاسية العامتين 1998 و 1992.
✧ الاجتماعات العامة التي تم حضورها في المدينة أو الشؤون المدرسية خلال السنة الماضية (نسبة مئوية).
3. معايير التطوع المجتمعي:
✧ عدد المؤسسات غير الربحية لكل 1000.
✧ متوسط عدد المرات التي عملت بها في مشاريع مجتمعية خلال العام الماضي.
✧ متوسط عدد المرات التي تم فيها عمل تطوعي خلال السنة الماضية.
4. معايير الاجتماعية غير الرسمية:
✧ هل توافق على: "أنا اقضي وقتاً كثيراً في زيادة الأصدقاء؟"
✧ متوسط عدد المرات التي قمت فيها بعمل تطوعي السنة الماضية.
5. مقاييس الثقة:
✧ هل توافق على: "يمكن الثقة بمعظم الناس؟"
✧ هل توافق على: "معظم الناس شرفاء؟"

أما البنك الدولي الذي كان، كما أشرنا سابقاً، في طليعة المهتمين برأس المال الاجتماعي في إطار دوره في معالجة الفقر وزيادة فرص التنمية، فقد مكنته خبرته التراكمية الواسعة من تطوير أدوات توفر قاعدة مناسبة لقياس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي، وأحدثها "الاستبيان المتكامل لقياس رأس المال الاجتماعي" (Grootaert, 2004). وهي مقسمة إلى ستة أبعاد: المجموعات والشبكات، الثقة والتضامن، العمل الجماعي والتعاون، المعلومات والاتصالات، التماسك الاجتماعي، التمكين والنشاط السياسي.

كما قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بجهد كبير في إثارة النقاش حول رأس المال الاجتماعي والتحديات التي تواجه قياسه، وبخاصة على المستوى الدولي. وقد نظمت مؤتمراً، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات القومية البريطاني لمناقشة القضايا والتجارب المختلفة الخاصة بقياس رأس المال الاجتماعي في عدد من الدول. وقد اقترحت سكرتارية المؤتمر أن يتم قياس رأس المال الاجتماعي من خلال مجموعة من العناوين أو الأبعاد، تشمل: المشاركة المجتمعية، الشبكات غير الرسمية، الثقة، مؤشرات متقاطعة أخرى.¹⁹ ويرى هيلي (Healy) أن هناك أكثر من تعريف لمفهوم رأس المال الاجتماعي تم طرحها خلال المؤتمر المذكور، ولكن كان هناك تقارب في وجهات النظر حول الأهمية الرئيسية لأربعة عناصر أو أبعاد يمكن أن تساعد في محاولة قياس رأس المال الاجتماعي (Healy, 2002)²⁰، وهي: المشاركة السياسية، التواصل المجتمعي أو المشاركة المجتمعية، الشبكات والاجتماعيات غير الرسمية، الثقة وقواعد السلوك والتقاليد.

أما جونسون وهيدي وجينسين (Johnson, Headey and Jensen, 2005)، فيحاولون التمييز بين هيكل الشبكات الاجتماعية (structure) التي تستخدم بشكل كبير لأنها عادة صحيحة وموثوق بها، وتتوفر حولها البيانات بسهولة، وبين المحتوى (content) الذي يكون عادة غير ملموس. وحسب تلك الدراسة، يمكن قياس الأبعاد الهيكلية من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: مقاييس العضوية أو الانضمام للمؤسسات الاجتماعية والمهنية والسياسية التي

¹⁹ لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني:

http://www.oecd.org/document/24/0,2340,en_2649_34543_2380248_1_1_1_1,00.html

²⁰ لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.oecd.org/dataoecd/1/60/2380281.pdf>.

ينتمي إليها الأشخاص، ومقاييس العمل التطوعي (على سبيل المثال عدد الأشخاص الذين يقومون بأعمال تطوعية أو خيرية)، ومقاييس الشبكات الاجتماعية غير الرسمية وتمثل الارتباطات العائلية والجيران. أما مقاييس المحتوى فتركز على ثلاثة أبعاد هي مقاييس الثقة والتبادلية، وتشمل: الثقة بالمؤسسات (مثل الحكومة والإعلام والأعمال والنقابات والشرطة)، مقاييس الصداقة والألفة مثل مقاييس الصداقة مع الجيران والألفة أو المودة بين أفراد الأسرة، مقاييس المشاركة التي تحاول أن تظهر ما إذا كان الأشخاص أعضاء فعالين أو غير فعالين في المنظمات والشبكات الاجتماعية (مثلاً، يحضرون الاجتماعات، يشاركون في اللجان، يقدمون ساعات عديدة في العمل التطوعي).

من ناحية أخرى، فقد قامت ندوة ساجوارا (Saguaro Seminar)، بالاشتراك مع عدد كبير من المؤسسات المجتمعية، بتطوير مسح نموذجي مجتمعي لرأس المال الاجتماعي، الذي تم إعطاؤه لحوالي 30 ألف شخص في صيف 2000 في أربعين تجمعاً أمريكياً. وتشمل قائمة المسح النموذجي المجتمعي لرأس المال الاجتماعي مجموعة من الأبعاد، من بينها الثقة الاجتماعية، والثقة بين الأجناس، والمشاركة السياسية الانتخابية، والمشاركة في سياسات المعارضة، والقيادة المدنية، والمشاركة في الهيئات، والعطاء والتطوع، والمشاركة الإيمانية، والروابط الاجتماعية غير الرسمية، وتنوع الصداقات.

نستخلص من استعراض تلك التجارب المختلفة أمرين مهمين، أولهما عدم وجود اتفاق على مفهوم رأس المال الاجتماعي وعناصره، والثاني أن هناك محاولات حثيثة للوصول إلى مفهوم موحد يسهل عملية المقارنة الدولية. ولكن تلك المحاولات لا تزال في بداياتها ولم تصل إلى مرحلة النضج بعد.

الفصل الثالث

المنهجية والتحليل الإحصائي

3-1 المنهجية

لقد تمت الاستفادة من التجارب العملية للدول المختلفة في تلمس طريق وضع مؤشرات لتوصيف وقياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تم ذلك في ثلاث مراحل:

3-1-1 المرحلة الأولى: عمل إطار لقياس رأس المال الاجتماعي في الضفة الغربية

وقطاع غزة

في هذه المرحلة جرت مراجعة مكثفة للأدبيات لمعرفة الجوانب النظرية والعملية للموضوع، وللتعرف على تجارب الدول الأخرى في قياس رأس المال الاجتماعي، التي تمت مناقشتها في الفصل السابق. وتم إعداد دراسة أولية لمفهوم رأس المال الاجتماعي وتطبيقه على الوضع الفلسطيني، كما تم اختيار مؤشرات مختلفة كمعايير بالإشارة (proxies) لقياس رأس المال الاجتماعي. وعرضت هذه النتائج في ورشة عمل في معهد "ماس" حضرها ممثلون عن القطاع العام، ومؤسسات المجتمع المدني، ومانحون، وأكاديميون، ومن القطاع الخاص. وجرى في الورشة مناقشة النتائج، وتسجيل الاقتراحات حول المفهوم، وكيفية اختيار المؤشرات النهائية من البيانات الأولية والثانوية التي يمكن تجميعها. وتم، بناءً على ذلك، تبني تعريف متعدد الأبعاد لرأس المال الاجتماعي يشمل الجوانب الهيكلية والمعرفية والقيمية. كما تم اختيار عدد من الأبعاد التي يمكن قياسها لبناء مؤشر أو رقم قياسي لرأس المال الاجتماعي. وقد روعي في هذا خصوصية الشرط الفلسطيني، كما سيتم التوضيح لاحقاً.

3-1-2 المرحلة الثانية: تجميع البيانات

بناءً على التعريف الذي تم اختياره، جرى تطوير استمارة تعكس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي. وقد شملت الاستمارة مجموعة كبيرة من الأسئلة بنوعيتها المفتوحة والمغلقة لتغطي جوانب وأنواعاً مختلفة من رأس المال الاجتماعي في فلسطين. وجرى مناقشة وتنقيح هذه الاستمارة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتأكد من شمولية ووضوح الأسئلة قبل تقديمها للعينة، وللتحقق من مطابقتها للاحتياجات الفنية اللازمة لمعالجة البيانات بواسطة الحاسوب لاحقاً. وكما يتضح من بنود الاستمارة (ملحق رقم 3)، فقد شملت بيانات تعريفية (مثل المحافظة، والتجمع السكني، ومنطقة العد، وبيانات عن الباحث، والمشرف، ومدخل البيانات) ومعلومات شخصية حول المبحوثين (العمر، والجنس، والعمل، ومكان السكن، والحالة الزوجية، والمؤهل العلمي، والانتماء السياسي، واستخدام الإنترنت)، إضافة إلى أسئلة المسح الرئيسية التي تم اشتقاقها من تعريف رأس المال الاجتماعي، ومن الأبعاد الرئيسية لهذا المفهوم، ليتم استخدامها في بناء مؤشر لرأس المال الاجتماعي. وقد قام فريق العمل من الجهاز المركزي للإحصاء بتجهيز الاستمارة وتصميمها بشكل نهائي، وبما يتناسب مع منهجية العمل لديهم.

وقد تم تحديد عينة ممثلة من حوالي 3450 مستجوباً بالغاً من الأسر في جميع الضفة الغربية وقطاع غزة، بمساعدة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي أشرف على عملية تجميع البيانات الأولية من المستجوبين. وقد حدد حجم عينة يسمح بتصنيف البيانات وتحليلها حسب المنطقة أو الجنس أو التجمعات السكانية وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى. وقد فصل الإطار إلى طبقتين جغرافيتين: الأولى تشمل الضفة الغربية والثانية تشمل قطاع غزة. كما أنشئت طبقات فرعية داخل الطبقتين المذكورتين حسب نوع التجمع السكاني (الحضر، الريف، المخيم). ويبين ملحق 2 تفصيل منهجية تصميم عينة البحث.

كما تم تجميع بيانات ثانوية بواسطة باحثي معهد "ماس" من مصادر مختلفة مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والوزارات، والبلديات، وغيرها، وتشمل مؤشرات كلية مثل إحصائيات الصحة، والفقر، والبطالة.

جرت عملية جمع البيانات والتنسيق ميدانياً بواسطة موظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 2007/6/1 وحتى 2007/7/5. كما تم إعداد البرامج اللازمة لمعالجة بيانات المسح، وبعد ذلك تمت عملية الإدخال وتدقيق البيانات وجدولتها وفق متطلبات البحث. وقد تم إنجاز المسح الميداني في الضفة الغربية كما هو مخطط له، إلا أن الظروف السياسية والأمنية التي مر بها قطاع غزة خلال فترة المسح حالت دون إنجازه بالكامل، كما كان مقرراً. فقد بلغ عدد الاستثمارات المنجزة في قطاع غزة 204 استثمارات فقط. بعد ذلك، تم الرجوع إلى المعالجات الإحصائية للتأكد من تمثيل هذه العينة لقطاع غزة، وتبين أنها ممثلة على مستوى قطاع غزة فقط، وليس على مستوى المناطق (شمال، وسط، جنوب) أو على مستوى التجمعات السكانية. وقد تم بعد ذلك توزيع العينة لتصبح ممثلة للمجتمع الفلسطيني، أخذين بعين الاعتبار عدم تمثيل عدد من الأسئلة لقطاع غزة.

3-1-3 المرحلة الثالثة: التحليل

استخدمت الإجابات والبيانات الثانوية التي تم تجميعها لخلق قاعدة بيانات لتحليل المؤشرات المختلفة المتعلقة بأبعاد رأس المال الاجتماعي. وتم استخدام البيانات التي تم التوصل إليها بطريقتين: الأولى لقياس مؤشرات أبعاد رأس المال الاجتماعي، ولقياس أول مؤشر كلي لرأس المال الاجتماعي في فلسطين، وهو ما ستم معالجته في هذا الفصل. وقد جرى تحليل العوامل (factor analysis) على المتغيرات والأسئلة التي استخدمت في الاستبيان، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) من أجل تطبيق التحليل واستخراج النتائج. أما الاستخدام الثاني للبيانات، فيشمل التحليل الاجتماعي من خلال تصنيف وتحليل النتائج حسب المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) ونوع التجمع السكاني، والجنس، والعمر،

والتعليم، وغيرها، وربط ذلك بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وستتم مناقشة ذلك في الفصل التالي (الرابع).

3-1-4 تحليل العوامل

يمثل تحليل العوامل نوعاً من الإحصاءات المتعددة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى اختزال البيانات وتلخيصها، بحيث يتم فحص العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات، ومن ثم اختزال هذه المتغيرات في عدد قليل من العوامل (factors) أو المكونات (component). ويكمن الهدف الأساسي لاختزال البيانات في تلخيص وإيجاز متغيرات البحث الكثيرة في عدد قليل من العوامل، وذلك بأقل خسارة في البيانات، الأمر الذي يساعد على بناء صيغة بسيطة وسهلة للنموذج المطلوب تقديره، بالإضافة إلى تلخيص وتوضيح العلاقات القائمة بين المتغيرات المستخدمة. وغالباً ما يستخدم تحليل العوامل لاكتشاف المكونات التي تعكس التأثيرات غير المعروفة للمتغيرات الثانوية في الدراسة محل البحث، من خلال تحديد الظواهر المترابطة بين المتغيرات الأساسية في الدراسة.

وفي هذه الدراسة، سوف يتم تجميع الأسئلة التي تشملها الاستمارة ضمن مجموعات أو أبعاد مختلفة، ثم يتم بعد ذلك احتساب مؤشر لكل "بُعد" من هذه الأبعاد، كما سيتم احتساب مؤشر شامل لرأس المال الاجتماعي الفلسطيني. ونظراً لأن تحديد وزن كل "بُعد" من هذه الأبعاد في المؤشر الكلي يمثل نوعاً من الحكم الشخصي، ويثير مخاطر التحيز، فقد تم توجيه سؤال إلى الباحثين لكي يقوموا بأنفسهم بتحديد الأهمية النسبية لكل "بُعد"، وذلك عن طريق ترتيب الأبعاد الأربعة الرئيسية حسب درجة أهميتها بالنسبة للمبحوث. وقد تم احتساب نسبة الذين يعتبرون ذلك الـ "بُعد" بأنه "مهم جداً" أو "مهم" مقارنة بالأبعاد التالية.

3-2 الإطار المفاهيمي

إن الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من مراجعة الأدبيات الكثيرة حول الموضوع، هو أن رأس المال الاجتماعي مفهوم معقد ومتعدد الجوانب. ولاعتبارات جرى توضيحها سابقاً، تم

الأخذ بتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي رأت أن رأس المال الاجتماعي عبارة عن: "الشبكات الاجتماعية (networks) والقيم (values) والتفاهات (understandings) والمعايير المشتركة (shared norms) التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها (OECD, 2001).

وقد تم الأخذ بهذا التعريف الإجرائي لأنه الأقرب لفهم الوضع الفلسطيني. كما يتميز هذا التعريف بأنه مقبول لدى العديد من الباحثين، وتبنته مجموعة غير قليلة من الدول، ما يسهل عملية المقارنة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التعريف يشمل الجوانب الهيكلية والجوانب المعرفية لرأس المال الاجتماعي. ونحن هنا نتفق مع الرأي القائل إن رأس المال الاجتماعي لا يقتصر فقط على مؤسسات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية وغيرها، كما لا يقتصر على الشبكات التي لها تأثيرات إيجابية فقط، بل يجب أن يتسع ليشمل الشبكات والمؤسسات والثقة والمعايير السائدة (Helliwell, 2002). إلا أن الشرط الفلسطيني استدعى تكييف المفهوم ليتوافق والوضع الفلسطيني؛ وذلك عن طريق إضافة مجموعة من الأسئلة للاستمارة التي تم تطويرها بناءً على الإطار السابق. ومن هنا، فإنه على الرغم من الاعتماد على تعريف عالمي تم تطويره ليتلاءم والثقافات المختلفة- فإنه تم إخضاع المفهوم ليتوافق والشرط الفلسطيني.

يعكس تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تعددية أبعاد رأس المال الاجتماعي؛ ولكن لا يتوفر إجماع حول الأهمية النسبية لتلك الأبعاد ودورها، بل إن هناك تباينات واسعة حول أي الأبعاد في هذا التعريف أو غيره من التعريفات يمثل رأس المال الاجتماعي، وأيها يمثل سبباً وأيها يمثل نتيجة. فمثلاً، يرى البعض أن العلاقات الاجتماعية هي ذاتها رأس المال الاجتماعي، في حين يرى البعض الآخر أن العلاقات الاجتماعية هي السبب أو المصدر الذي ينتج الموارد التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي. وبالمثل، يرى كثيرون أن الثقة، كصفة من صفات العلاقات الاجتماعية، هي أحد أبعاد رأس المال الاجتماعي، ولكن عدداً قليلاً منهم يرى أنها نتيجة، ولا يجب اعتبارها جزءاً من هذا المفهوم.

كما يدور نقاش حول ما إذا كان من الأفضل النظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه ملكية أفراد أم أنه ملكية مجموعات مثل مجتمعات محلية أو دول. وقد تعامل بورديو (1968) وكولمان (1988) مع رأس المال الاجتماعي على أنه ملكية أفراد، بينما اعتبره بوتنام على أنه ملك المجموعة. ونظراً لأن مقاييس رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية تحتاج إلى مسوحات، فإنه يتم تجميعها عادة على المستوى الفردي، ثم يتم بعد ذلك تجميعها على مستوى الحي أو المدينة أو الجهة أو الدولة، لكي يمكن مقارنتها من مكان إلى آخر، أو من زمن إلى آخر لمعرفة ما إذا كان رأس المال الاجتماعي يتراكم أو يتلاشى. وهذا يثير مشكلة منهجية حول إمكانية قياس رأس المال الاجتماعي للمجتمع، من خلال قياس رأس المال الاجتماعي للأفراد. ولا شك أن هذه المشاكل المنهجية تحتاج إلى نقاش معمق مفاهيمي ومنهجي، وهو ما لا تنتج هذه الدراسة.

3-3 أبعاد رأس المال الاجتماعي

بناءً على التعريف السابق لرأس المال الاجتماعي، يمكن الحديث عن مجموعة من الأبعاد أو المؤشرات الرئيسية التي تتصل بهذا المفهوم. وقد استعنا بتجارب الدول الأخرى والدراسات السابقة في هذا المجال، مع مراعاة الخصوصية الفلسطينية من حيث الوضع الاجتماعي - الاقتصادي وظروف الاحتلال والحصار وغيرها. كما راعينا أن تشمل الأبعاد التي يتم قياسها كلاً من رأس المال الاجتماعي الهيكلي (تركيبية المؤسسات والشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية) ورأس المال الاجتماعي المعرفي أو الإدراكي (المعايير الاجتماعية والقيم والثقة والمشاركة والمعتقدات والمواقف والتضامن والتبادلية).²¹ وبناءً على ذلك، تم تحديد أربعة أبعاد رئيسية لرأس المال الاجتماعي، مقسمة إلى 15 بعداً فرعياً، كما يتضح من جدول 2. وسوف تخضع هذه الأبعاد لتحليل العوامل، للتأكد من أنها تمثل الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي.

²¹ هذه المنهجية استخدمت في أداة تقييم رأس المال الاجتماعي (SCAT) (Social Capital Assessment Tool) التي قام البنك الدولي بتطويرها، وتم اختبارها واستخدامها في أكثر من 26 دراسة عن 16 دولة حول العالم. انظر Krishna and Shrader, 1999

جدول 2: أبعاد رأس المال الاجتماعي

<ul style="list-style-type: none"> - عضوية الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية. - درجة الانخراط في القضايا المحلية والوطنية. - العلاقات مع زملاء العمل. - المشاركة السياسية (التصويت والمعارضة والأنشطة السياسية الأخرى). - عدد المؤسسات في المنطقة وأعضاؤها وخصائصها. 	<p>المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تكرار الاتصالات مع الأقارب (خارج الأسرة) والأصدقاء في فلسطين وفي الخارج. - تكرار زيارة الجيران ودعوتهم للزيارة. - المشاركة في نشاط العشيرة (أو الحمولة). - إمكانية الاعتماد على الآخرين في حالات الطوارئ. - العلاقة مع الآخرين/ التسامح عند التباين (الاختلاف). 	<p>الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الثقة بالآخرين (العشيرة، الجيران، زملاء العمل، رجال الدين، رجال السياسة). - الثقة بالمؤسسات (الحكومية، الدينية، السياسية، الصحافية، القضاء، ... الخ) 	<p>الثقة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - العمل التطوعي. - الأعمال الخيرية/ التبرعات. - الأهداف المشتركة. - القيم المشتركة. - النظرة إلى المستقبل. 	<p>التوجهات والقيم المشتركة</p>

وسوف نلقي الضوء فيما يلي على هذه الأبعاد والأسباب النظرية لتضمينها في مفهوم رأس المال الاجتماعي.

3-3-1 المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية

نظراً لأن مفهوم رأس المال الاجتماعي يرتبط بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات، فإن أكثر المعايير المستخدمة لقياسه تتعلق بالمشاركة، مثل عضوية

المؤسسات التطوعية الاجتماعية والسياسية والدينية وغيرها، وما يمثله ذلك من اندماج في مؤسسات المجتمع، وما قد يسهم فيه هذا من بناء الثقة. بالتالي، فإن هذا البعد يشمل أسئلة تتناول ليس عضوية الأفراد فحسب، وإنما مدى مشاركتهم في هذه المؤسسات والمنظمات والروابط، سواء أكانت أحزاباً سياسية أم نقابات عمالية ومهنية أم أندية رياضية أو جمعيات ثقافية أم جمعيات إسكان أم غيرها، إضافة إلى أسئلة تتعلق بمواقفهم وسلوكياتهم تجاه زملاء العمل. ونتيجة التطور التكنولوجي الذي برز في السنوات الأخيرة، فقد تضمن هذا البعد سؤالاً حول المشاركة في المجموعات الافتراضية على الإنترنت والأنشطة المشابهة لذلك. ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني، وأهمية العامل السياسي في العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، فقد تم توجيه مجموعة من الأسئلة حول مشاركة الأفراد في العملية السياسية، سواء بالتصويت في الانتخابات أم بالمشاركة في المظاهرات والاجتماعات والأنشطة السياسية المختلفة.

3-3-2 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي

يركز هذا البعد على الشبكات غير الرسمية، وبخاصة شبكات الدعم الاجتماعي، بما في ذلك الاتصال مع الأصدقاء والأسرة؛ سواء كان ذلك داخل الوطن الفلسطيني أم في الخارج، والاجتماعات غير الرسمية، وأنظمة الدعم، والعلاقات العائلية والعشائرية، وتكرار الاتصال؛ سواء عن طريق الزيارة أم الهاتف أم البريد الإلكتروني. وهناك مؤشرات على أن دعم الأسرة والأصدقاء والجيران له تأثير على استقرار الفرد، وهو مصدر حماية في مواجهة الحالات الطارئة والضغوط النفسية الشديدة، وبخاصة في ظل ظروف الاحتلال والحصار الإسرائيلي وسيادة مستويات عالية من البطالة والفقر. وبالتالي، فإن هذا البعد يشمل أسئلة تعكس العلاقات مع الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران، إضافة إلى الارتباطات العشائرية والتفاعل مع المجموعات الأخرى (رأس المال الاجتماعي "التجسيري").

3-3-3 الثقة

يعتبر كثيرون الثقة عنصراً مهماً في رأس المال الاجتماعي؛ سواء الثقة بين الأشخاص أم الثقة في المؤسسات والخدمات العامة، باعتبار أنها تعطي إحساساً بالأمن والطمأنينة في

العلاقة بين الأشخاص، وبالرضا من الخدمات المقدمة إليه، وترتبط بالسلوك التعاوني القائم على المعايير المشتركة لأفراد المجموعة (Fukuyama, 1997). وقد استخدمت في كثير من الدراسات كمعيار تقريبي لرأس المال الاجتماعي. وتصف الثقة الإيمان بالنوايا الطيبة والسلوك المتوقع للآخرين، وتنشأ نتيجة الخبرة المتراكمة في العلاقة مع الآخرين أو نتيجة الآراء المتأصلة اجتماعياً حول الآخرين. وبالتالي، فهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة. وقد شملت الاستمارة أسئلة حول الثقة في الناس بصفة عامة، وكذلك الثقة في العشيرة والجيران ورجال الدين، وكذلك الثقة بالمؤسسات السياسية والحكومية والاجتماعية والدينية المختلفة.

3-3-4 التوجهات والقيم المشتركة

يشمل هذا البعد القيم والمعايير التي تتعلق بالرؤية والمواقف المشتركة حول السلوك العام في المجتمع والمقبول لدى معظم الأشخاص والمجموعات. كما يشمل العمل التطوعي والأعمال الخيرية التي تعكس رغبة في المساعدة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد شملت الاستمارة أسئلة حول العمل التطوعي والأعمال الخيرية، وحول أولويات أفراد المجموعة ونظرتهم إلى بعض السلوكيات، كما شملت أسئلة تعكس ثقة المستجوبين بالمستقبل.

3-4 التحليل الإحصائي

سوف يوظف هذا الجزء من البحث، من أجل تفصيل وتبيان المتغيرات ذات الأهمية في قياس رأس المال الاجتماعي الفلسطيني. ومن أجل تحقيق ذلك، فقد تم إجراء تحليل العوامل على المتغيرات والأسئلة التي استخدمت في الاستمارة، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) (النسخة 15) من أجل تطبيق التحليل واستخراج النتائج.

لقد استخدم الباحثان قاعدة البيانات الموجودة التي تم تجميعها من إجابات المبحوثين الذين أجابوا على الاستمارة، والذين بلغ عددهم 2498 مبحوثاً من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد استخدم تحليل العوامل من أجل تجميع هذه المتغيرات التي بلغ عددها 81 متغيراً (حسب الاستمارة) تحت عدد محدود من المتغيرات التي تعكس الجوانب الرئيسية المختلفة لرأس المال الاجتماعي، بناءً على المعطيات الإحصائية. وفي هذا السياق، تم استثناء الإجابات التي تتضمن ("لا ينطبق"، أو "لا جواب"، أو "غير متوفر")، ومن ثم تم استثناء المتغيرات التي يوجد فيها إجابات ناقصة (تلك التي لم يجب عنها أكثر من 10% من المبحوثين). وكانت نتيجة ذلك هو تقليل عدد المتغيرات إلى 61 متغيراً. وقد تم عكس ترتيب بعض المتغيرات، بحيث تكون المتغيرات في الاتجاه نفسه من حيث تأثيرها المتوقع على رأس المال الاجتماعي. وقد استخدم برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لإجراء التحليل، حيث تم إجراء (Varimax Rotation) من أجل اكتشاف البيانات وحدودها والتأكد من عدد العوامل المناسب من (Eigenvalues).

أظهرت النتائج أن أقصى عدد مناسب للعوامل هو 24 عاملاً، إلا أن عملية الإبقاء على هذا العدد من العوامل واستخدامها بهذا الشكل غير مجدٍ من ناحية عملية، لذلك تم استخدام أسلوب (Scree Plot) من أجل تحديد واختصار عدد العوامل المناسب. وقد أظهر هذا الأسلوب أن عدد العوامل التي يمكن أن يحتويها مؤشر رأس المال الاجتماعي تتراوح ما بين 4 و6 عوامل. وقد تم إجراء التحليل أولاً على أساس 4 و5 عوامل، ومن ثم على أساس 6 عوامل، إلا أن النتائج كانت أكثر إقناعاً وتفسيراً في الحالة الأخيرة من الحالتين السابقتين، وبالتالي تم اعتماد ستة أبعاد رئيسية لرأس المال الاجتماعي، حيث يمكن من خلال هذه الأبعاد إجراء مقارنات بين الأفراد اعتماداً على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وعلاقتها بمكونات رأس المال الاجتماعي، كما سيشار إليها لاحقاً. وتتمثل الأبعاد الستة لرأس المال الاجتماعي الخاصة بالمجتمع الفلسطيني فيما يلي:

1. الثقة بالمؤسسات السياسية.

2. المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية.

3. القيم السلوكية.

4. الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية.

5. الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي.

6. القيم الاجتماعية.

وعند الإطلاع على اختبار (KMO) (Kaiser-Meyer-Olkin) الذي يستخدم للإشارة إلى سلامة وإمكانية استخدام أسلوب تحليل العوامل، بينت النتائج ملاءمة البيانات لإجراء تحليل العوامل، حيث بلغت قيمة المعيار (KMO) 0.813، وهي أكبر من حدّ الـ 0.5 المطلوب لمثل هذا النوع من الاختبارات.

ويتمثل تحليل العوامل بتحديد مجموعة من الأبعاد المكونة بمجملها للمفهوم المراد قياسه، وذلك عن طريق العمل على دراسة قوة ارتباط المتغيرات المختلفة بمجموعة من الأبعاد المفترضة. وتقوم عملية التحليل على تحديد أكبر عدد ممكن من هذه الأبعاد المفترضة والعمل على اختزالها من أجل التوصل إلى عدد مجدٍ يسهل التعامل معه، مع الحفاظ على قدرة الأبعاد على تفسير التشتت في المفهوم المراد قياسه. ومن هنا، فإنه يتم احتساب مؤشر افتراضي لكل فرد من أفراد العينة لكل من هذه الأبعاد، ومن ثم احتساب قوة ارتباط المتغيرات بالأبعاد الرئيسية بناءً على البيانات الفردية. ويتضمن ذلك احتساب متغير جديد يمثل القيم القياسية لكل فرد لكل من الأبعاد المختلفة. وبالتالي، فإن اللجوء إلى وصف الأبعاد المختلفة عن طريق متوسطها الحسابي وانحرافها المعياري لا يشير إلى قيم مطلقة للأبعاد المختلفة، وإنما يساعد في إجراء مقارنات ما بين فئات المجتمع المختلفة (التوزيع الجغرافي والديموغرافي).

وعلى الرغم من وجود طرق عدة لاحتساب البيانات الفردية الخاصة بالأبعاد المختلفة، فقد تم الاعتماد على طريقة (Anderson-Rubin) التي تسمح باحتساب قيم الأبعاد، بحيث يكون كل متغير مرتبطاً فقط مع بُعد الرئيسي، في حين يكون هناك احتمال لوجود ارتباطات بين الأبعاد نفسها. ويبين جدول 3 قائمة بالمتغيرات المدرجة تحت الأبعاد الرئيسية مع قوة ارتباط كل متغير مع بعده الرئيسي.

جدول 3: الأبعاد الرئيسية والعوامل المرتبطة بها وقوة الترابط فيما بينها

قوة الارتباط	العوامل أو المتغيرات المرتبطة فيه	البعد
0.755	المجلس التشريعي	الثقة بالمؤسسات السياسية
0.744	الحكومة الراهنة	
0.604	الأحزاب السياسية	
0.598	مؤسسات السلطة	
0.589	البلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية	
0.544	النظام القضائي	
0.543	رجال الدين	
0.528	المؤسسات الدينية	
0.488	الشرطة	
0.454	رجال السياسة	
0.701	الأحزاب والتنظيمات السياسية	المشاركة الاجتماعية
0.612	خلال الشهور 12 الماضية، هل حضرت اجتماعات/ندوات سياسية؟	
0.600	الجمعيات الثقافية	
0.580	خلال الشهور 12 الماضية، هل شاركت في مظاهرات أو مسيرات سياسية أو غيرها؟	
0.879	النوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، ... الخ)؟	
0.551	خلال الشهور 12 الماضية، هل قمت بعمل تطوعي؟	
0.546	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية	
0.531	هل لك أصدقاء من انتماءات سياسية أو حزبية مختلفة؟	
0.527	ما معدل عدد الساعات التي تستخدم بها الإنترنت أسبوعياً؟	
0.524	خلال الشهور 12 الماضية، هل قمت بتوزيع منشورات سياسية (سواء أكانت عبر الإنترنت، أم البريد الإلكتروني، أم الجوال، أم يدوياً)؟	
0.856	التهرب من دفع الضرائب	القيم السلوكية
0.840	التغيب عن العمل دون سبب معقول	
0.788	شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)	
0.672	عدم التقيد بقوانين المرور	

قوة الارتباط	العوامل أو المتغيرات المرتبطة فيه	البعد
0.649	عدم المشاركة في الانتخابات	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية
0.639	الحصول على رشوة في مجال العمل	
0.611	شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة	
0.676	المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة	
0.634	التلفزيون المحلي	
0.626	الصحافة المحلية	
0.608	الدول المانحة	
0.605	الشركات الفلسطينية الكبرى	
0.520	مؤسسة الرئاسة	
0.467	الفضائيات غير المحلية	
0.424	المنظمات غير الحكومية	
0.762	دعوة الجيران لزيارتك في البيت	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي
0.760	زيارة الجيران أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها	
0.602	دعوة الأصدقاء لزيارتك في البيت	
0.527	زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها	
0.499	زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم، سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها	
0.480	ما مدى تقنك بالجيران.	
0.771	محاربة الفقر والبطالة	القيم المجتمعية
0.760	تحقيق الأمن والأمان للمواطن	
0.734	سيادة القانون	
0.615	محاربة الفساد والمحسوبية	
0.574	بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية	
0.533	التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة	

نلاحظ من الجدول السابق أن هنالك 47 متغيراً مرتبطة بشكل قوي نسبياً مع الأبعاد الستة المستخلصة من تحليل العوامل. أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية من الـ 81 متغيراً التي تم

استخدامها في تحليل العوامل، فقد أظهرت النتائج ضعف ارتباطها مع أي من الأبعاد الرئيسية.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن عدد الأبعاد التي يحويها مفهوم رأس المال الاجتماعي يتجاوز العدد المتوقع الذي تم افتراضه في منهجية الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن المتغيرات المدرجة للإشارة إلى بُعد الثقة قد توزعت بين بعدين رئيسيين مختلفين، وهما الثقة بالمؤسسات السياسية والثقة بالمؤسسات المحلية والدولية؛ وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات الخاصة ببُعد القيم التي بدورها توزعت إلى بُعدي القيم السلوكية والقيم المجتمعية.

وفيما يلي توضيح للمتغيرات التي شملها كل من الأبعاد الستة المكونة لرأس المال الاجتماعي:

1. **الثقة بالمؤسسات السياسية:** التي تتضمن مستوى الثقة بالمجلس التشريعي، والحكومة الراهنة، والأحزاب السياسية، ومؤسسات السلطة، والبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية، والنظام القضائي، ورجال الدين، والمؤسسات الدينية، والشرطة وأخيراً رجال السياسة.
2. **المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية:** وتشمل العضوية في الأحزاب، والتنظيمات السياسية، والجمعيات الثقافية، والنوادي الرياضية، وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)، وجمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، ... الخ)، وجمعيات الأنشطة الاجتماعية (الجمعيات الخيرية)، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات أو ندوات سياسية، أو المشاركة في مظاهرات ومسيرات سياسية، أو القيام بتوزيع منشورات سياسية، أو القيام بعمل تطوعي، أو توفر الأصدقاء من انتماءات سياسية أخرى، أو معدل استخدام الإنترنت.
3. **القيم السلوكية:** التي تتضمن إمكانية تبرير التهرب من دفع الضرائب، أو التغيب عن العمل دون سبب معقول، أو شراء بضاعة مسروقة، أو عدم التقيد بقوانين المرور، أو

عدم المشاركة في الانتخابات، أو الحصول على رشوة في مجال العمل، أو عدم إعادة المحفظة إلى أصحابها.

4. **الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية:** التي تتضمن الثقة بالمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتلفزيون المحلي، والصحافة المحلية، والدول المانحة، والشركات الفلسطينية الكبرى، ومؤسسات الرئاسة، والفضائيات غير المحلية، والمنظمات غير الحكومية.
5. **الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي:** تشمل دعوة الجيران إلى البيت، وزيارة الجيران أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها، ودعوة الأصدقاء إلى البيت، وزيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها، وزيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم؛ سواء على الهاتف أم الإنترنت أم غيرها، بالإضافة إلى مدى الثقة بالجيران.
6. **القيم الاجتماعية:** التي تعبر عن الأولويات المهمة للأفراد كحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد والمحسوبية، وبسط الديمقراطية في الحياة اليومية، بالإضافة إلى التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة.

3-5 تحليل النتائج

تم احتساب المؤشر الخاص بكل بعد من أبعاد رأس المال الاجتماعي الستة، وذلك على شكل قيم قياسية (standardized) ذات متوسط حسابي يساوي صفر، وانحراف معياري يساوي 1. ومن هنا، فإن قيمة البعد الواحد على مستوى العينة، وبالتالي على مستوى المجتمع - كما تمت الإشارة إليه أعلاه- لا تشير إلى قيم مطلقة بحد ذاتها، وإنما تمكن من إجراء المقارنات على مستوى الفئات المختلفة من المجتمع.

وقد تم استخدام النتائج السابقة لاحتساب مؤشر كلي يعكس مستوى رأس المال الاجتماعي في فلسطين، من خلال استخدام طريقة المتوسط المرجح (Weighted Average) للقيم المحسوبة للأبعاد المختلفة، بالإضافة إلى الأهمية النسبية لكل من هذه الأبعاد من وجهة نظر الباحثين، وذلك بناء على الترتيب الذي تم الحصول عليه من خلال الاستمارة التي قام

المبحوثون من خلالها بإعطاء أهمية لكل بعد من وجهة نظرهم. فقد تبين عند سؤال المبحوثين عن تصنيفهم للأبعاد الأربعة (الثقة، والمشاركة، والشبكات، والقيم) حسب أهميتها بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، أن 39.7% من العينة قد أشاروا إلى أن "الثقة في الناس والمؤسسات" هي البعد الأكثر أهمية في الشأن الفلسطيني المحلي، في حين بلغت نسبة الذين أفادوا بأن "المشاركة الاجتماعية" هي الأكثر أهمية 24.8%، ونسبة الذين أفادوا بأن "الشبكات الاجتماعية" هي أكثر الأبعاد أهمية بلغت 14.5%. أما بالنسبة للقيم، فقد أفاد 22.5% بأنها أكثر الأبعاد أهمية. وقد تم استخدام المعلومات الفردية حول أهمية الأبعاد المختلفة لحساب مؤشر كلي لرأس المال الاجتماعي باعتباره متوسطاً مرجحاً من هذه العوامل أو الأبعاد، والذي شكل تبعاً لذلك مؤشراً قياسياً يمكن من إجراء المقارنات.

وقد تم استخدام قيم كل من الأبعاد الستة المذكورة، وكذلك قيمة المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي الذي تم احتسابه، لإجراء اختبارات إحصائية للفروقات بين الأفراد اعتماداً على خصائصهم الاقتصادية-الاجتماعية والديموغرافية. وكانت نتائج المقارنات المبينة على أساس الأبعاد الستة المختلفة والمؤشر الكلي كما يتضح في الجداول التالية.

3-5-1 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي

يظهر جدول 4 عدداً من النتائج التي تستحق الملاحظة، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: عند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن قطاع غزة يملك أعلى مستوى، يليه في ذلك سكان باقي الضفة الغربية، ومن ثم سكان القدس (عند مستوى دلالة أقل من 5%). وعند النظر إلى باقي الضفة الغربية وحدها، نلاحظ وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من المحافظات الشمالية والوسطى (باستثناء القدس) والجنوبية في ثلاثة أبعاد من ستة. فالنتائج تشير إلى أن المحافظات الشمالية في باقي الضفة الغربية تتمتع بأعلى مستوى من الثقة بالمؤسسات السياسية، تليها المنطقة الجنوبية، فالوسطى. ومن جهة أخرى، نجد فروقاً ذات دلالة إحصائية في الشبكات الاجتماعية، حيث تظهر النتائج تفوق المنطقة الجنوبية على المنطقة الشمالية

جدول 4: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الجغرافي

المؤشر الكلي	القيم الاجتماعية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية	القيم السلوكية	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الثقة بالمؤسسات السياسية	باقي الضفة الغربية محافظة القدس قطاع غزة
0.111	-0.048	0.202	-0.031	-0.126	0.098	0.133	الثقة
-0.224	-0.388	-0.329	-0.068	-0.165	0.384	0.015	بالمؤسسات السياسية
0.212	0.270	0.152	0.224	-0.107	0.196	-0.236	محافظة القدس
<0.0005	<0.0005	<0.0005	<0.0005	0.026	0.006	<0.0005	قطاع غزة
0.111	-0.241	0.133	0.004	-0.113	0.124	0.168	قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value)
-0.224	-0.025	-0.211	-0.134	-0.165	0.2681	-0.208	شمال الضفة الغربية
0.212	0.227	0.376	-0.062	-0.139	0.029	0.146	وسط الضفة الغربية
<0.0005	<0.0005	<0.0005	0.561	0.245	0.251	0.045	جنوب الضفة الغربية

* لا تشمل القدس

واحتلت المنطقة الوسطى المرتبة الأخيرة. هذا، وتشير النتائج إلى أن سكان المحافظات الجنوبية لديهم مقدار مرتفع من القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك سكان المنطقة الوسطى ثم الشمالية. أما بالنسبة للعوامل الأخرى فقد لوحظ عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المناطق الثلاث في باقي الضفة الغربية.

ثانياً: لوحظ وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P<5%) بين كل من سكان القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بجميع الأبعاد. وقد ظهر أعلى مستوى للثقة في المؤسسات السياسية عند سكان باقي الضفة الغربية، يليهم في ذلك سكان القدس، ثم سكان غزة. في المقابل، نجد أن سكان قطاع غزة لديهم أعلى مستوى من الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية، يليهم سكان باقي الضفة الغربية، ومن ثم سكان القدس.

ثالثاً: أما بالنسبة لمستوى المشاركة، فإن سكان القدس لديهم أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان القطاع، ومن ثم سكان باقي الضفة الغربية. لكن هذا لا ينطبق على الشبكات الاجتماعية، حيث تشير النتائج إلى أن سكان باقي الضفة الغربية يملكون أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعية، يليهم سكان قطاع غزة، ومن ثم محافظة القدس. أما بالنسبة للقيم (سواء السلوكية أم الاجتماعية)، فإننا نجد أن سكان القدس لديهم أدنى مستوى من القيم بنوعها. في حين يحتل قطاع غزة مكانة أفضل من باقي الضفة الغربية بالنسبة للقيم (السلوكية والاجتماعية) مع وجود فارق أكبر لصالح قطاع غزة بالنسبة للقيم الاجتماعية.

3-5-2 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية

تشير نتائج التحليل الإحصائي (جدول 5) إلى وجود فروقات جوهرية بين المناطق المعيشية (حضر وريف ومخيمات) فيما يتعلق بجميع الأبعاد باستثناء القيم السلوكية. فبينما يملك سكان الريف أعلى مستوى من الثقة في المؤسسات السياسية، نجد أنهم يملكون أقل مستوى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية، لكن هذا لا ينطبق على المخيمات التي تتخذ اتجاهاً معاكساً لذلك. وفي حين أظهر سكان المخيمات أقل مستوى من المشاركة الاجتماعية قياساً مع سكان الحضر والريف، نجد أنه لا توجد فروقات كبيرة (إحصائياً) بين المناطق بالنسبة

جدول 5: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المناطق المعيشية

المؤشر الكلي	القيم الاجتماعية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية	القيم السلوكية	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الثقة بالمؤسسات السياسية	
0.117	0.054	0.183	0.037	-0.119	0.220	-0.092	حضر
0.188	-0.081	0.208	-0.042	-0.113	0.170	0.254	ريف
0.018	0.169	-0.158	0.305	-0.146	-0.007	-0.177	مخيم
0.166	0.008	<0.0005	<0.0005	0.207	0.008	<0.0005	قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value)

للقيم السلوكية، إلا أننا نجد أن سكان المدن لديهم أعلى مستوى من القيم الاجتماعية، يليهم في ذلك المخيمات، ومن ثم سكان الريف. وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن الفروقات تختفي بين هذه المناطق.

3-5-3 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الديموغرافي

أما بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية، وكما يتضح من جدول 6، فإن نتائج التحليل الإحصائي تظهر وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى دلالة 5%) بين الذكور والإناث في مستوى المشاركة والشبكات الاجتماعية، حيث نجد أن فئة الذكور في كل من البعدين السابقين لديها مستوى أعلى من الإناث. أما بالنسبة للثقة، فتشير النتائج إلى فروقات كبيرة في مستويات الثقة في المؤسسات السياسية، حيث تتفوق الإناث على الذكور في مستوى الثقة في هذه المؤسسات. في المقابل، أظهرت النتائج أن مستويات الثقة بالمؤسسات المحلية والعالمية لدى الجنسين متشابهة. أما بالنسبة للقيم السلوكية، فقد أظهرت النتائج أن مستوى هذه القيم عند الذكور أعلى منها عند الإناث (عند مستوى دلالة 5%). في حين أن القيم الاجتماعية عند الإناث كانت أعلى منها عند الذكور (عند مستوى دلالة 10%). وعند النظر إلى المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن الذكور يتمتعون بمستويات أعلى من رأس المال الاجتماعي مقارنة مع الإناث (عند مستوى دلالة 5%).

من ناحية أخرى، تظهر نتائج التحليل الإحصائي فروقات ذات دلالة إحصائية عند (مستوى دلالة 5%) بين الفئات العمرية في كل من أبعاد رأس المال الاجتماعي، باستثناء البعدين اللذين يعكسان القيم الاجتماعية والسلوكية. فبالنسبة للتباين بين الفئات العمرية وأبعاد رأس المال الاجتماعي، نلاحظ أن كبار السن يملكون مستوى أعلى من الثقة في المؤسسات السياسية، بينما نجد أن الفئة العمرية الشابة تملك النسبة الأعلى من الثقة في المؤسسات المحلية والدولية. في المقابل، نلاحظ أن معدل المشاركة الاجتماعية يقل مع التقدم في العمر، بينما نجد أن مستوى الشبكات الاجتماعية يشهد اتجاهاً عكسياً. وفي المحصلة، وعند الحديث عن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي نجد أن الفئة العمرية ما بين 26-35 سنة، تملك أعلى مستوى من رأس المال الاجتماعي، بينما تملك الفئة العمرية 66 سنة فما فوق أقل مستوى لرأس المال الاجتماعي (عند مستوى دلالة 1%).

جدول 6: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب التوزيع الديموغرافي

المؤشر الكلي	القيم الاجتماعية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية	القيم السلوكية	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الثقة بالمؤسسات السياسية	نكر
0.265	0.002	0.196	0.069	-0.106	0.530	-0.075	
-0.057	0.093	0.045	0.069	-0.143	-0.262	0.032	أنثى
<0.0005	0.084	0.003	0.998	0.003	<0.0005	0.045	قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value)
-0.266	-0.172	0.441	-0.754	-0.137	0.069	0.347	18 سنة فأقل
0.098	-0.026	-0.035	0.177	-0.128	0.465	-0.163	25-19
0.270	0.071	0.146	0.182	-0.121	0.278	0.021	35-26
0.077	0.054	0.242	-0.032	-0.111	0.022	-0.035	45-36
0.036	0.074	0.076	0.018	-0.154	-0.199	0.049	55-46
0.129	0.134	0.329	-0.135	-0.103	-0.292	0.293	65-56
-0.349	0.273	0.356	-0.283	-0.073	-0.668	-0.210	66 فما فوق
<0.010	0.282	<0.0005	<0.0005	0.367	<0.0005	0.001	قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value)

3-5-4 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المستوى التعليمي

أما بالنسبة للمستوى التعليمي (جدول 7)، فقد لوحظت فروق جوهرية بين المستوى التعليمي للأفراد فيما يتعلق بالثقة بنوعيتها (المؤسسات السياسية من جهة والمؤسسات الدولية والمحلية) وفي المشاركة الاجتماعية. ففي حين نجد أن الأفراد الذين تحصيلهم العلمي أقل من دبلوم متوسط لديهم أعلى مستوى من الثقة في الهيئات السياسية، نجد أن الذين لديهم مستويات علمية عليا لديهم ثقة أكبر في المؤسسات المحلية والدولية. كما نلاحظ بشكل عام أن الأفراد ذوي المؤهلات العلمية العالية يظهرون مستويات أقل من الثقة في الجهات السياسية. ومن الملفت للنظر وجود مستوى مرتفع من المشاركة عند الذين يحملون درجة البكالوريوس. وتشير النتائج إلى أن مستوى رأس المال الاجتماعي يزداد مع ازدياد مستوى تعليم الفرد إلى أن يصل إلى مرحلة الدبلوم المتوسط، ومن ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل مستوياته عند حاملي درجة الماجستير فما فوق. لكن يجب التعامل مع هذه النتيجة الأخيرة بحذر بالغ نظراً لقلّة عدد حملة الماجستير فأكثر في العينة.

3-5-5 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل

يظهر جدول 8 مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل. وكما هو واضح، تظهر النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين قطاعات العمل المختلفة بالنسبة لكل من الأبعاد الستة، حيث لم يظهر وجود اتجاه معين حول طبيعة العلاقة. فقد لوحظ، مثلاً، أن العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية لديهم مستويات عالية من الثقة (سواء في المؤسسات السياسية أم المؤسسات المحلية الدولية)، وكذلك من القيم الاجتماعية. لكن العاملين في القطاع العام لديهم أعلى مستوى من المشاركة والشبكات الاجتماعية مقارنة بالآخرين. وبالنسبة للمؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي، نجد أن العاملين في القطاع العام لديهم مقدار أكبر من رأس المال الاجتماعي، يليهم العاملون في قطاع المنظمات غير الحكومية -مع وجود فروقات هامشية- ثم العاملون في القطاع الخاص.

جدول 7: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب المستوى التعليمي

المؤشر الكلي	القيم الاجتماعية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية	القيم السلوكية	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الثقة بالمؤسسات السياسية	المؤشر الكلي
-0.078	0.089	0.205	-0.024	-0.133	-0.437	0.111	ابتدائي فأقل
0.046	0.013	0.222	0.040	-0.125	-0.059	0.067	إعدادي
0.107	0.060	0.037	0.186	-0.139	0.199	-0.115	ثانوي
0.231	0.074	0.109	0.047	-0.085	0.287	-0.091	دبلوم متوسط
0.312	0.005	0.137	-0.009	-0.099	0.711	-0.030	بكالوريوس
0.376	-0.025	0.060	0.276	-0.143	0.488	-0.044	دبلوم عال
-1.035	0.266	-0.449	-0.862	-0.262	0.184	-0.896	ماجستير فأعلى
<0.0005	0.935	0.069	0.015	0.062	<0.0005	0.011	قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value)

جدول 8: مؤشرات رأس المال الاجتماعي حسب طبيعة ومكان العمل

المؤشر الكلي	القيم الاجتماعية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالمؤسسات المحلية والولائية	القيم السلوكية	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الثقة بالمؤسسات السياسية	موظف في القطاع الحكومي
0.540	0.081	0.307	0.177	-0.075	0.751	-0.021	موظف في القطاع الخاص
0.251	-0.048	0.085	0.120	-0.120	0.638	-0.021	موظف في هيئة دولية/ وكالة غوث
-0.125	0.062	-0.242	0.125	-0.183	0.207	-0.211	موظف في قطاع غير حكومي
0.494	0.400	-1.065	0.489	-0.243	0.228	0.204	صاحب عمل
0.081	-0.083	0.420	0.102	-0.099	0.144	-0.270	يعمل لحسابه
-0.061	-0.105	0.310	-0.205	-0.121	0.164	-0.096	يعمل لدى الأسرة دون أجر
0.109	-0.352	0.087	-0.327	-0.120	0.422	0.332	يعمل في إسرائيل أو المستوطنات
-0.140	-0.270	-0.175	-0.080	-0.177	0.125	0.058	عاطل عن العمل
-0.076	-0.005	0.121	-0.190	-0.129	0.233	-0.085	طالب متفرغ للدراسة
0.047	-0.002	-0.279	0.281	-0.158	0.391	-0.147	متفرغ لأعمال المنزل
0.034	0.177	0.224	0.102	-0.128	-0.470	0.126	غير ذلك
0.298	-0.106	0.456	-0.026	-0.071	0.260	0.462	قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value)
<0.0005	0.024	<0.0005	<0.0005	0.008	<0.0005	0.010	

الفصل الرابع

قراءة سوسيولوجية في نتائج مسح رأس المال الاجتماعي

يوفر هذا الفصل قراءة تحليلية لنتائج المسح وفق الأبعاد الرئيسية التي وضعها البحث لتوصيف حالة رأس المال الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.²² ويناقش نتائج المسح من حيث مشاركة المبحوثين في منظمات المجتمع المدني، والمشاركة السياسية، والعلاقة مع زملاء العمل، بالإضافة إلى عرض النتائج المتعلقة بالثقة، والشبكات الاجتماعية، والقيم، باعتبارها تمثل الأبعاد الرئيسة لرأس المال الاجتماعي.

1-4 عضوية الشبكات الاجتماعية

يلاحظ وجود معدلات عالية من عضوية الروابط والشبكات السياسية والاجتماعية والمدنية والمهنية الرئيسة، بالإضافة إلى وجود تمايز ملموس في امتلاك هذا الشكل من رأس المال الاجتماعي وفق مؤشرات عدة.

1-1-4 الانتساب للتنظيمات السياسية

أظهرت نتائج المسح أن ما يعادل 21.1% من الأفراد البالغين ذكروا أنهم أعضاء في تنظيمات سياسية، وإن اعتبر 12.7% (أو 60% من مجموع الأعضاء الحزبيين) من أفراد العينة، أنهم أعضاء نشيطون، وهذه معدلات عالية مقارنة بما هو سائد في الدول العربية.²³

²² بسبب الأحداث التي شهدها قطاع غزة في شهر حزيران 2007 (وقت إجراء المسح)، فإن الجهاز المركزي للإحصاء لم يتمكن من إتمام مسح العدد المقرر من عينة الأفراد في قطاع غزة، وهو ما تم في الضفة الغربية بما فيها القدس. ولهذا السبب، لن يكون بالإمكان المقارنة مع قطاع غزة إلا في حالات معينة سوف تتم الإشارة إليها في التحليل.

²³ لم تتجاوز نسبة الحزبيين في الأردن 1%، وفي لبنان 4.4%، ولمزيد من التفاصيل راجع: جميل هلال B، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، 2006.

لكن النتائج تبرز تمايزاً في المواقع من حيث المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية، وبخاصة من حيث معدلات المشاركة النشيطة (راجع جدول 1). فلم يبرز تمايز واضح بين باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على صعيد معدل الانتساب العام في أحزاب سياسية، وإن ذكرت نسبة أعلى في قطاع غزة من باقي الضفة الغربية ومن محافظة القدس أن عضويتها نشيطة. وقد يعود هذا التفاوت الواضح في نسبة الأعضاء النشيطين في المناطق الثلاث إلى حالة الاستقطاب الحاد (والدموي في مرحلة المسح) التي شهدتها قطاع غزة، والتي لم يشهدها باقي الضفة الغربية آنذاك، ولا محافظة القدس.

4-1-2 النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والغرف التجارية والصناعية والأخرى الجماهيرية وجمعيات مجتمع مدني أخرى

يبين جدول 1 في الملحق أن نسبة المنتسبين إلى النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والغرف التجارية والصناعية أدنى مما هي عليه في التنظيمات السياسية (15.6% في الضفة والقطاع)، ويسري هذا على العضوية النشيطة (لم تتجاوز 6.5% في هذه المناطق). كما تبرز النتائج أن نسبة المنتسبين إلى نقابات واتحادات مهنية وغرف تجارية وصناعية (بما فيها العضوية النشيطة) هي أعلى في باقي الغربية عما هي عليه في قطاع غزة وفي محافظة القدس.

أما بالنسبة للمنتسبين إلى نوادٍ رياضية وإلى جمعيات ومراكز شباب الذين يترددون على أماكن ترفيه عامة (مقاهٍ)، فقد أظهرت النتائج وجود تمايز في محافظة القدس، حيث ترتفع نسبة المنتسبين إلى نوادٍ ومراكز وجمعيات شباب ومراكز ترفيه قياساً بباقي الضفة الغربية، وقطاع غزة، حيث ينطبق أيضاً على الأعضاء النشيطين.

أما بالنسبة للمنتسبين لجمعيات سكان الحي أو المنطقة، فتبرز محافظة القدس باعتبارها الأكثر نشاطاً على صعيد تشكيل جمعيات لسكان الحي أو المنطقة، أو على صعيد جمعيات الإسكان التعاونية، ربما بسبب المخاطر التهويدية الداهمة من الاحتلال.

وبالنسبة للانتساب للمجموعات الافتراضية (على الإنترنت) يتفوق قطاع غزة على محافظة القدس وعلى باقي الضفة الغربية، وأظهرت محافظة القدس الحد الأدنى في هذا النشاط.

3-1-4 الروابط المنبثقة من الانتماءات الدينية (المنبثقة عن المساجد والكنائس)

تبرز محافظة القدس كمنطقة تحوي النسبة الأعلى من المنتمين إلى روابط دينية (أكثر من 40% من البالغين)، لكنها في الوقت ذاته الأدنى من حيث العضوية النشطة في هذه الروابط.

4-1-4 شبكة العلاقات السياسية، والعلاقات الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني

بالإضافة إلى الذي تم ذكره سابقاً عن وجود معدلات عالية من المشاركة في التنظيمات السياسية، فإن النتائج تظهر أيضاً وجود تباين في نسبة الأعضاء النشطين - حسب التعريف الذاتي - حسب المنطقة (10.4% في باقي الضفة الغربية، و 7.0% في محافظة القدس، و 18.1% في قطاع غزة). ومن المرجح أن يكون مرد التباين في نسبة الأعضاء النشطين في الأحزاب السياسية إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه النسب هي أعلى بكثير مما هو سائد في دول الجوار العربي.

وتتباين معدلات العضوية النشطة في التنظيمات السياسية وفق التنظيم (انظر جدول 9). وما يستحق الانتباه هو ظاهرة تدني معدلات الانتساب إلى النقابات والاتحادات والأطر الجماهيرية (عمال، نساء، مهندسين، غرف تجارية، ... الخ) عن معدلات الانتساب إلى التنظيمات السياسية. فهي وإن كانت أعلى بشكل ملحوظ في باقي الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة ومحافظة القدس، فإن العضوية النشطة بقيت متدنية في المناطق الثلاث (انظر جدول 1). وقد يكون لهذا صلة بضعف وبتبعية الاقتصاد الفلسطيني وتفتته وهشاشة بنيته الإنتاجية. وقد يعود كذلك إلى تراجع دور الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية عما كان عليه قبل قيام السلطة الفلسطينية بحكم تغيّر في الحقل السياسي الفلسطيني (وهن منظمة التحرير، ... الخ). لكن ما يهمنا في هذا البحث هو تدني معدل

الانتساب للنشاط للثقافات والاتحادات والأطر الجماهيرية (قياساً بالانتساب للنشاط للأحزاب السياسية)، وتحديداً في محافظة القدس وقطاع غزة.

من جهة أخرى، تشير النتائج إلى ارتفاع في حالات الانتساب للنوادي الرياضية والمراكز والجمعيات الشبابية ومراكز الترفيه العامة (أي الهيئات غير التمثيلية)، وشكلت حالات العضوية النشطة في هذه النوادي والمراكز والاتحادات والجمعيات التطوعية المختلفة نحو 58% من مجمل حالات الانتساب لهذه الأفرم والتشكيلات في الضفة والقطاع (خارج الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية). فقد وصلت عضوية النوادي الرياضية وأماكن الترفيه ومراكز الشباب إلى 12.3% في باقي الضفة الغربية، وإلى 22.3% في محافظة القدس، و11.1% في قطاع غزة. ولعل مصدر تدهورها النسبي في قطاع غزة هو وضع القطاع، حيث الاستقطاب السياسي على أشده، وربما بسبب تأثير تيار الإسلام السياسي هناك مقارنة بمقاطعة القدس (حيث سيطرة إسرائيل الأمنية على أجزاء واسعة من المقاطعة) حيث أكثر من ثلث البالغين (36.2%) هم أعضاء في هذه المراكز والجمعيات. وتسري هذه الملاحظة على الانتساب للجمعيات الثقافية (بالمعنى الواسع للكلمة).

كما يسترعي الانتباه الشروع النسبي للجمعيات القائمة على أساس موقعي، كما هو حال اللجان المنبثقة عن المدارس (الحكومية وغير الحكومية) وجمعيات سكان الحي أو المنطقة. فقد بلغت نسبة حالات الانتساب في الحالتين 27.7% في باقي الضفة الغربية، و50% في محافظة القدس، و21.5% في قطاع غزة.

بالإضافة إلى ذلك، ترتفع نسبة المنتسبين إلى روابط دينية في المناطق الثلاث، حيث بلغت حوالي ربع المبحوثين في كل من باقي الضفة الغربية (26.2%)، وقطاع غزة (24.7%)، وتجاوزت الثلث (43.3%) في منطقة القدس. لكن المناطق الثلاث تتعادل في نسبة الأعضاء النشطين في جمعيات دينية (15.1% في كل من باقي الضفة الغربية، و15.7% في القدس، و15.2% في قطاع غزة).

كما تظهر نتائج المسح أن هناك حضوراً ملموساً بين الجمهور للجمعيات الخيرية أو للجمعيات التي تقوم بنشاطات اجتماعية، وإن كانت بنسبة أدنى من حضور الروابط الدينية.

فقد بلغت نسبة المنتسبين إلى هذه الجمعيات 16.7% (17.0% في باقي الضفة الغربية، و14.6% في قطاع غزة، و18.5% في محافظة القدس). أما نسبة النشطين في هذه الجمعيات، فبلغت 7.9% في كل من باقي الضفة الغربية، و8.0% في محافظة القدس، وكانت الأعلى في قطاع غزة، حيث بلغت 10.8%، وهو أمر متوقع، حيث بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة أكثر من ضعف مثيلتها في الضفة الغربية للعام 2006، وفقاً لأنماط الاستهلاك الفعلية (24% في الضفة الغربية، و50.7% في قطاع غزة) (PCBS, 2007 A). كما أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية (فقد بلغت في العام 2006 في الضفة الغربية 18.6%، مقابل 34.8% في قطاع غزة) (MAS, July 2007).

وتبقى الإشارة إلى أن المسح كشف عن وجود شبكات من العلاقات القائمة على التخاطب عبر الإنترنت، وإن كانت نسبة المشاركة في هذه المجموعات "الافتراضية" ما زالت محدودة: 8.7% في باقي الضفة الغربية، و9.2% في قطاع غزة، ونحو 4.8% في محافظة القدس.

4-1-5 تباين الشبكات الاجتماعية والسياسية والمحلية والدينية والافتراضية بين مناطق الضفة الغربية

بصورة عامة، يتميز الأفراد في وسط الضفة الغربية (دون القدس) بالمعدلات الأعلى في "اقتناء" رأس المال الاجتماعي غير القائم على الانتماء الديني، وبالمعدلات الأعلى من العضوية النشطة في منظمات المجتمع المدني، كما يتميزون بالمعدلات الأدنى من "رأس المال الاجتماعي" المستند إلى الروابط الدينية. في حين أن منطقة وسط الضفة الغربية هي المنطقة الأقل فقراً (PCBS, 2007 A) مقارنة بالمناطق الأخرى، وتحوي النسبة الأعلى من الطبقة الوسطى (هلال B, 2006).

ويتضح من جدول 2 في الملحق، وجود تباينات مهمة في معدلات عضوية مؤسسات المجتمع المدني بين مناطق باقي الضفة الغربية (الشمال، الوسط، والجنوب)، حيث يتميز وسط باقي الضفة الغربية عن شمال الضفة وجنوبها. فقد أظهر وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأعلى من الأعضاء الحزبيين (28.0%) بالمقارنة مع شمال الضفة (22.7%)،

وجنوبها (17.5%). كما يتميز الوسط من حيث احتوائه على النسبة الأعلى من الأعضاء الحزبيين النشطين (17.5% بالمقارنة مع 11.3% في شمال الضفة، و5.5% في جنوبها). ولعل من أبرز أسباب هذا التمايز تمركز قيادات وكوادر التنظيمات السياسية في وسط الضفة (وتحديدا في رام الله والبيرة).

من جهة أخرى، يتميز وسط الضفة الغربية عن المناطق الأخرى لكونه يحظى بأعلى نسبة من المنتسبين إلى نواد رياضية ومراكز وجمعيات شبابية ومراكز الترفيه العامة. وتسرى الملاحظة على المنتسبين النشطين (انظر جدول 2).

كما يتميز وسط باقي الضفة الغربية باحتوائه على النسبة الأعلى من الأعضاء النشطين في النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأطر الجماهيرية (10.6% في الوسط، و8.3% في شمال الضفة، و5.4% في الجنوب)، على الرغم من أن النسبة الأعلى من المنتسبين للنقابات والأطر الجماهيرية سجلت في جنوب الضفة.

وتتطبق الملاحظة على اللجان المنبثقة عن المدارس، حيث بلغت نسبة الأعضاء النشطين في وسط الضفة (دون القدس) 15.6% من أفراد العينة (مقارنة بـ 12.2% في شمال الضفة و8.4% في جنوبها)، على الرغم من أن النسبة الأعلى من المنتسبين سُجلت في شمال الضفة (21.4%)، وتلاها وسط الضفة (18.2%)، في حين كانت الأدنى في جنوب الضفة (17.5%).

ويتميز وسط باقي الضفة الغربية عن شمالها وجنوبها لكونه يسجل أدنى نسبة من المنتسبين إلى جمعيات أو روابط دينية. فقد بلغت هذه 21.5%، مقارنة بشمال الضفة الغربية وجنوبها حيث كانت النسبة 23.3% و32.6% على التوالي. ويسري هذا على نسبة الأعضاء النشطين في هذه الجمعيات الدينية، حيث كانت النسبة في كل من وسط وشمال وجنوب الضفة كالتالي: 8.7%، و11.0%، و23.8% على التوالي. ويلاحظ ارتفاع الانتساب للجمعيات الدينية في جنوب الضفة الغربية (حيث معدلات الفقر الأعلى في الضفة الغربية)، وكان المسح قد سجل ارتفاعها في محافظة القدس (43.3%)، وإن بقيت نسبة العضوية النشطة فيها أدنى من جنوب الضفة الغربية.

كما تميز وسط باقي الضفة الغربية بأعلى نسبة من الأعضاء النشطين في جمعيات خيرية. ويسري هذا على الجمعيات الثقافية، حيث بلغت نسبة النشطين في هذه الجمعيات 13.7%، مقابل 7.0% في شمال الضفة و6.5% في جنوبها. وتنطبق ذات الملاحظة على نسبة النشطين في جمعيات سكان الحي أو المنطقة، وجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات الضغط.

أما المجموعات الافتراضية (الإنترنت) فكان حضورها الأعلى - بما في ذلك نسبة الأعضاء النشطين - في وسط الضفة الغربية، تلاها شمال الضفة ثم الجنوب. وهذا الترتيب ينسجم مع ترتيب معدل الفقر في هذه المناطق (وفق معدل الاستهلاك الحقيقية).

4-1-6 تبين "رأس المال الاجتماعي" وفق نوع التجمع السكاني

كانت أعلى نسبة انتساب للأحزاب السياسية في القرى تلاها المدن ثم المخيمات، ما يشير إلى واقع يتعارض مع التصورات الشائعة التي توحي بأن المخيمات تشكل القاعدة الرئيسية للتنظيمات السياسية. وسجلت القرى النسبة الأعلى من العضوية النشطة في النوادي الرياضية ومراكز الشباب والترفيه العام تلاها المدن، ثم المخيمات (12.4%، و12.1% و5.1% على التوالي). في حين برزت النسبة الأعلى من المشاركة النشطة في الجمعيات الخيرية في المدن تلتها القرى، فالمخيمات. وتنطبق الملاحظة ذاتها على العضوية النشطة في المجموعات الافتراضية (6.4% في المدن، و5.8% في القرى و2.6% في المخيمات). كما تتفوق القرى على المدن والمخيمات في نسبة النشيطين في لجان أحياء أو مناطق (5.0%، و4.8% و3.8% على التوالي).

وتفوقت القرى على المدن والمخيمات في نسبة العضوية العامة في النقابات والاتحادات، وكذلك في نسبة العضوية النشطة. وتميزت القرى بضمها النسبة الأعلى من العضوية النشطة في اللجان المنبثقة عن المدارس، حيث وصلت عضوية هؤلاء إلى 13.5%، مقارنة مع 9.5% في المدن، و5.8% في المخيمات.

وسجلت المخيمات النسبة الأدنى من الأعضاء النشيطين في الجمعيات الثقافية (جدول 3). كما سجلت المخيمات النسبة الدنيا في المشاركة العامة كما في المشاركة النشيطة في الروابط الدينية. فقد بلغت نسبة العضوية النشيطة في هذه الروابط 10.3% في المخيمات، مقابل 17.0% في القرى، و15.8% في المدن. كما أن نسبة أعلى في القرى تنتمي إلى مجموعات ضغط.

وتتباين معدلات الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الفعلية للأسر حسب نوع التجمع السكني: فقد بلغت في العام 2006 كالتالي: 29.3%، في المدن 29.5% في القرى، و38.6% في المخيمات. وكانت نسبة الفقر المدقع كالتالي: 18.3% في المدن، و15.4% في القرى، و25.6% في المخيمات (PCBS, 2007A). وبلغت معدلات البطالة في الربع الأخير من العام 2006 في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 حسب نوع التجمع السكاني كالتالي: 23.0% في المدن، و16.8% في القرى، و30.2% في المخيمات (PCBS, 2007B). ويمكن ملاحظة تجاوب عكسي، نوعاً ما، بين معدلات الفقر والعضوية النشيطة في المؤسسات والروابط المدنية.

وبشكل عام، يظهر سكان المدن معدلات أعلى من العضوية النشيطة قياساً بالتجمعات السكانية الأخرى، وسكان المخيمات يظهرون المعدلات الأدنى. وتبرز القرى في احتفاظها بنسب أعلى من المشاركة في عدد من الروابط والجمعيات.

4-1-7 تباين مؤشرات رأس المال الاجتماعي وفق العضوية في المؤسسات والروابط المدنية) وحسب النوع الاجتماعي

وكما هو متوقع في مجتمع تهيم عليه التقاليد الذكورية، تتفوق معدلات عضوية الذكور النشيطة (وغير النشيطة) في الجمعيات والروابط والتنظيمات المدنية على مثلتها عند الإناث (جدول 4). ويظهر الفارق بين النساء والرجال واسعاً في معظم هذه الروابط والجمعيات. فهو يقترب من سبعة أضعاف فيما يخص العضوية النشيطة في التنظيمات السياسية، ويزيد على ثلاثة أضعاف فيما يخص العضوية النشيطة في النوادي الرياضية ومراكز وجمعيات الشباب والترفيه العامة. كما يزيد على ثلاثة أضعاف فيما يخص العضوية النشيطة في

النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والأطر الجماهيرية. وهو يعادل مرة ونصف العضوية النشيطة في الجمعيات الخيرية، وفي العضوية النشيطة في اللجان المنبثقة عن المدارس، وفي العضوية النشيطة في الروابط الدينية. ويصل الفارق إلى نحو أربعة أضعاف في العضوية النشيطة في المجموعات الافتراضية، كما يلاحظ الفرق في توزيع رأس المال الاجتماعي حسب النوع الاجتماعي في التباين في معدلات العضوية النشيطة في الجمعيات الثقافية، وجمعيات سكان الحي أو المنطقة، وفي شبكات مجموعات الضغط، وجمعيات الدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تدلل النسب على أهمية العضوية في الروابط الاجتماعية والمدنية كمؤشر على رأس المال الاجتماعي.

8-1-4 تباين حجم رأس المال الاجتماعي حسب الفئة العمرية

تشير نتائج المسح (انظر جدول 5) إلى تباين في العضوية النشيطة للأفراد حسب الفئة العمرية. وتميل النتائج إلى إبراز تركز العضوية النشيطة في الفئات العمرية الشابة (تحت سن 36 عاماً)، كما يظهر في عضوية النوادي، والأحزاب السياسية، والروابط الدينية (مع حضور نشيط للفئة العمرية ما بين 35 و45 عاماً)، والجمعيات الخيرية، ولجان الأحياء، وفي المجموعات الافتراضية، ومجموعات الضغط، وجمعيات البيئة والتعاون الدولي. ومع ذلك، تشهد بعض الروابط حضوراً لفئات عمرية متقدمة، كما في لجان المدارس (لجان الآباء والمدرسين) حيث الحضور النشط والأوسع هو لفئات عمرية بين سن الخامسة والثلاثين والخامسة والخمسين، لحديثيات واضحة. كما نجد حضوراً لفئات متقدمة في السن إلى جانب فئات شابة في الروابط الدينية والجمعيات المحلية. لكن العضوية النشيطة في النقابات والاتحادات والأطر الجماهيرية (القطاعية) يكاد ينحصر في الفئات العمرية التي تبدأ بسن الخامسة والعشرين.

9-1-4 التعليم يزيد من رأس المال الاجتماعي؛ التعليم يرفع من معدلات المشاركة في

مؤسسات المجتمع المدني

يشير جدول 6 إلى أن المستوى التعليمي ذو صلة بحجم المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني. ويظهر هذا بشكل جلي في عضوية التنظيمات السياسية، حيث ترتفع نسبة

الأعضاء النشيطين مع ارتفاع المستوى التعليمي (باستثناء حملة الماجستير، وعددهم في العينة صغير)، فهي تعادل 2.6% عن الذين أتموا المرحلة الابتدائية فأقل (تشمل الأميين)، وترتفع إلى 12.6% لمن أتموا المرحلة الإعدادية، إلى أن تصل إلى 19.1% و33.3% لحملة الدبلوم العالي، ومن ثم تنخفض إلى 5.0% عند حملة شهادة الماجستير. ويسري هذا إلى حد كبير على العضوية النشيطة في النقابات العمالية والمهنية وجمعيات رجال الأعمال والأطر الجماهيرية، فهي ترتفع من 4.0% عند الذين أنهوا المرحلة الابتدائية أو أقل (تشمل الأميين)، إلى 8.1% عند حملة الدبلوم المتوسط، وإلى 12.1% عند حملة شهادة البكالوريوس، و25.0% عند حملة الدبلوم العالي، و15.8% عند حملة شهادة الماجستير. وتسري الملاحظة ذاتها على معدلات العضوية النشيطة في الجمعيات الثقافية، والنوادي الرياضية والشبابية، واللجان المنبثقة عن المدارس، وجمعيات حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والجمعيات الخيرية، وجمعيات سكان الحي. لكن الملاحظة لا تنطبق على عضوية الروابط الدينية، حيث لا تأخذ اتجاهاً واضحاً وإن ترتفع النسبة إلى 22.4% عند حملة شهادة البكالوريوس (ربما من خريجي معاهد أو تخصصات دينية)، وتعود لتتخفف إلى 8.3% عند حملة الدبلوم العالي، و11.1% عند حملة شهادة الماجستير. الفرضية هنا أن التعليم يشجع على المشاركة النشطة في مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، لعلاقة هذه بالمكانة والنفوذ الاجتماعيين.

في المقابل، يبدو تأثير الحالة الزوجية مرتبطاً بما يترتب عليها من مسؤوليات وواجبات أكثر من أي شيء آخر. فنسبة الحزبيين النشيطين من بين غير المتزوجين تزيد على ضعف ما هي عليه عند المتزوجين (21.1%، و9.6% على التوالي)، وأكثر من أربعة أضعاف (12.9%، و2.7% على التوالي) فيما يخص المشاركة النشيطة في المجموعات الافتراضية (انظر جدول 7).

4-1-10 تباين حجم رأس المال الاجتماعي (من حيث العضوية في مؤسسات المجتمع المدني) من حيث موقع الفرد في سوق العمل

تشير نتائج المسح إلى أن حجم عضوية العاملين في القطاع العام في الأحزاب السياسية أعلى من عضوية العاملين في القطاع الخاص، وسبب ارتفاع الحزبيين في القطاع العام

يعود إلى هيمنة تنظيم واحد على هذه القطاع حتى فترة قريبة. كما نجد نسبة عالية من العاملين في القطاع العام أعضاء نشيطين في لجان المدارس.

وتتبادل نسبة الأعضاء النشيطين في الروابط الدينية بين العاملين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص (22.0% للقطاع العام، و22.0% في القطاع الخاص، و21.1% في قطاع المنظمات غير الحكومية مع وجود نسبة عالية منهم أعضاء غير نشيطين في هذه الروابط، و12.5% لدى العاملين في هيئات دولية). وتتشابه معدلات العضوية النشيطة في الجمعيات الخيرية (14.4% في القطاع العام، و13.9% في القطاع الخاص). وفي حين نجد أن نسبة عالية من العاملين في القطاعين تنتسب إلى نقابات واتحادات (24.6% في القطاع العام أو القطاع الحكومي، و30.9% في القطاع الخاص)، إلا أن العضوية النشيطة منخفضة (10.5% في القطاع الحكومي، و12.4% في القطاع الخاص). ويظهر تباين في المنظمات غير الحكومية، حيث تقل العضوية بتمركز في اللجان المدرسية، وفي الروابط الدينية، وبدرجة ثانية في الجمعيات الثقافية، يلي هذه العضوية في الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية. أما العاملون في هيئات دولية (بما في ذلك في وكالة غوث اللاجئين)، فيميلون إلى التواجد في النوادي والجمعيات الشبابية.

ويلاحظ من جدول 9 أن مؤيدي اليسار أكثر نشاطاً في التنظيمات السياسية (اليسار)، والنوادي الرياضية، وأماكن الترفيهية العامة، وفي الجمعيات الثقافية، واللجان المدرسية، والجمعيات الخيرية (بهذا الترتيب)، ولا يختلف هذا عن نسق النشيطين من مؤيدي حركة "فتح"، حيث ينشطون في تنظيم "فتح"، والنوادي الرياضية، والروابط الدينية، والجمعيات الخيرية، واللجان المدرسية، والجمعيات الثقافية (بهذا الترتيب)، ويختلف نسق النشيطين من مؤيدي حركة "حماس"، حيث ينشطون في الروابط الدينية، والنوادي الرياضية، والتنظيم السياسي لـ"حماس"، واللجان المدرسية فالجمعيات الخيرية (بهذا الترتيب). أما مؤيدو حركة الجهاد الإسلامي النشيطون، فيعتمدون النسق التالي: تنظيم الجهاد الإسلامي (النسبة الأكبر)، ثم الجمعيات الخيرية، ثم الروابط الدينية، ثم النوادي الرياضية، ثم الجمعيات الثقافية. ولعل

هذه الأنساق ذات دلالة على توزع "رأس المال الاجتماعي" وفق الاتجاهات السياسية من حيث المجالات التي تبني فيها شبكات العلاقات الاجتماعية المختلفة.

ومن المثير أن 59.2% من أفراد العينة ذكروا أنهم أعضاء منظمات أهلية ومدنية وسياسية وثقافية، وذكر 35.8% من باقي الضفة الغربية أنهم أعضاء في منطمتين أو أكثر، و32.6% في محافظة القدس، و31.8% في قطاع غزة. ويصعب معرفة ما إذا كانت هذه النسب تشير إلى انتشار واسع وكثافة عالية في عضوية الشبكات الاجتماعية لغياب دراسات مماثلة عن المجتمعات العربية وفي المنطقة.

وتتباين المناطق في مدى انتشار وفي كثافة المنظمات والجمعيات المدنية: فهي الأعلى انتشاراً في محافظة القدس، يليها شمال الضفة الغربية، فوسطها، فقطاع غزة (مع الانتباه إلى أن العينة محدودة وقد لا تكون تمثلية)، فجنوبها.

أما على صعيد كثافة الشبكات الاجتماعية (مقاسه بنسبة العضوية في أربع منظمات أو جمعيات أو أكثر) فترتيب المناطق كان كالتالي: محافظة القدس، وسط الضفة (دون القدس)، شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية، قطاع غزة (جدول 31). وهو ترتيب ينسجم مع معدلات الفقر وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4-2 مؤشر المشاركة في النشاطات السياسية

4-2-1 المشاركة في الانتخابات التشريعية للعام 2006

تشير نتائج المسح إلى أن نسبة عالية شاركت في الاقتراع في الانتخابات التشريعية الأخيرة (84%). كما تشير إلى أن التباينات في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني العام 2006 ليست ذات دلالة فيما يخص رأس المال الاجتماعي. والتباين الأبرز سجلته محافظة القدس، حيث كانت النسبة الأدنى في المشاركة في الانتخابات التشريعية، وهذا يفسره الظروف الخاصة لمدينة القدس وما يتعرض له سكانها الفلسطينيون

من قيود من الاحتلال. وسجل سكان المخيمات النسبة الأعلى في المشاركة بالانتخابات، تلاهم سكان القرى، ثم سكان المدن (انظر جدول 11).

ولم يبرز للتعليم (كمؤشر على رأس المال الثقافي) أو للفئة العمرية أو للنوع الاجتماعي تأثير واضح على المشاركة في الاقتراع (انظر جدول 11). كما أن نسبة محدودة (5.7%) من المبحوثين ذكرت أنها امتنعت عن الاقتراع كموقف سياسي، بحيث كانت النسبة الأعلى لهؤلاء في المخيمات (12.5%)، وبين الذين يعملون لدى الأسرة دون أجر (25%)، ومن الذين يحملون شهادة دبلوم متوسط (21.7%)، وبين مؤيدي التنظيمات السياسية المحسوبة على منظمة التحرير خارج حركتي "فتح" واليسار (البديل والجبهة الشعبية) والجهاد الإسلامي واليسار الفلسطيني والمستقلين الإسلاميين (16.7%)، و10.5%، و10%، و10% على التوالي). لكن لا يبدو لهذه المعطيات دلالات تخص رأس المال الاجتماعي.

ولا تبرز المشاركة في الاقتراع كمؤشر على المشاركة السياسية باعتبارها من مكونات رأس المال الاجتماعي. فقد كانت المشاركة الفلسطينية مرتفعة بكل المقاييس المتعارف عليها، والامتناع عن المشاركة كان محدوداً ومستنداً، في جانبه المهم، إلى تأثيرات خارجية (كما كان الحال في محافظة القدس) أو تعبيراً عن موقف سياسي.

4-2-2 المشاركة في توزيع منشورات سياسية خلال عام

تبدو المشاركة في توزيع المنشورات السياسية أكثر دلالة على مدى حضور رأس المال الاجتماعي (انظر جدول 12) من المشاركة في الانتخابات العامة. وبلغت نسبة الأفراد الذين شاركوا في توزيع بيانات سياسية خلال العام 6.5%، توزعت كالتالي: 7.3% في قطاع غزة، و6.2% في محافظة القدس، و6.1% باقي الضفة الغربية. وبلغت أعلى نسبة في القرى، حيث شملت 7% من الأفراد، تلتها المدن (6.4%)، فالمخيمات (6.3%). وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية، كان وسط الضفة الغربية الأعلى من حيث نسبة الأفراد الذين شاركوا في توزيع منشورات سياسية (11.4%) مقارنة بشمال الضفة (6.5%) وجنوبها (3.0%)، وتتناسب هذه مع معدلات الفقر والبطالة في هذه المناطق، ما يشير إلى

أنها ذات صلة برأس المال الاجتماعي. كما بلغ معدل مشاركة الذكور أعلى بثلاث مرات من مشاركة الإناث (10% مقابل 3.1%).

كما تفاوتت نسبة الأعضاء الحزبيين في ممارسة هذا النشاط حسب التنظيم السياسي. فالأكثر نشاطاً في توزيع البيانات كان مؤيدي اليسار الفلسطيني، حيث بلغت نسبة من يقومون بتوزيع بيانات سياسية 14.9%، تلاهم مؤيدو حركة "فتح" بنسبة 10.9%، ثم الجهاد الإسلامي بنسبة 9.8%، ثم حركة "حماس" بنسبة 7.9%.

ومن الواضح أن الانتماء السياسي هو المحفز الأساس في المشاركة في توزيع منشورات سياسية. وهو محفز لفئات معينة أكثر من غيرها. فالفئة الأكثر ممارسة له، حسب نتائج المسح (جدول 12) تتكون من الفئات التالية: العاملون لدى الأسرة دون أجر (25%)، موظفو الحكومة (13.6%)، ثم الطلبة المتفرغون للدراسة (9.9%) والعاطلون عن العمل (9.7%). والفئة الأقل ممارسة لهذا النشاط تكونت من: ربات البيوت (أقل من 1%)، وأصحاب العمل (3.9%). كما أن الفئات الشبابية، ومن العزاب، هي الأكثر ممارسة لهذا النشاط (وتحديداً للفئة العمرية 19-25). والفئة الأكثر ممارسة لهذا النشاط من حيث المستوى التعليمي هم حملة البكالوريوس (13.3%)، يليهم حملة الدبلوم المتوسط، وحملة الشهادة الثانوية (جدول 12).

خلاصة: من الواضح أن الانتماء السياسي، ومدى نشاطية العضوية الحزبية، هو المحدد (مع اعتبارات لها علاقة بالتقاليد الاجتماعية والمستوى التعليمي والفئة العمرية) للنشاطات ذات الطابع السياسي كتوزيع المنشورات السياسية، والمشاركة في نشاطات أخرى سنتطرق إليها.

4-2-3 المشاركة في الاجتماعات أو ندوات سياسية (خلال عام)

حسب نتائج المسح (انظر جدول 12)، فإن 29.9% من الأفراد المبحوثين شاركوا في حضور اجتماعات أو ندوات سياسية خلال العام الذي سبق فترة المسح. وهي نسبة عالية وتبرز حقيقة تسييس المجتمع الفلسطيني وكونه مجتمعاً يقبع تحت احتلال استيطاني

كولونيالي. لقد أخذ هذا التسييس منذ العام 2005 (الانتخابات الرئاسية، ومن ثم الانتخابات التشريعية) حالة من الاستقطاب والتجاذب الحادين، حيث ظهرت محافظة القدس المنطقه الأقل مشاركة في هذا النشاط، إذ لم تتعدَّ نسبة مشاركة أفرادها في هذا النشاط 16.3%، مقارنة مع وسط باقي الضفة الغربية حيث كانت النسبة 35.5%، ومع جنوبها حيث بلغت النسبة 29.4%، ومع شمالها الذي سجل نسبة قدرها 27.8%. وقد أظهرت نتائج المسح أن نسبة مشاركة أفراد القرى هي الأعلى (31.7%) قياساً بالمخيمات (29.7%) والمدن (29%). كما أظهرت أن نسبة مشاركة الذكور (40.2%) عادت ضعفت مشاركة الإناث (19.4%). كما تميزت الفئة الشابة بتفوقها في حضور الندوات والاجتماعات السياسية (انظر جدول 12).

ومرة أخرى يبرز دور التعليم (كرأسمال ثقافي) في رفع مستوى المشاركة السياسية: فهي تزداد باطراد مع المستوى التعليمي، باستثناء حملة شهادة الماجستير والدكتوراه (لكن العدد صغير الحجم). وتظهر نتائج البحث مشاركة فئات مهنية معينة بشكل واسع، منها فئة موظفي الحكومة (54.5%)، وموظفي المنظمات غير الحكومية (42.9%)، وفئة العاملين لدى الأسرة دون أجر (38.5%)، وفئات الطلبة المتفرغين للدراسة (36.6%)، ومن العاملين في القطاع الخاص (36.5%). أما على صعيد الانتماء السياسي، فقد جاء مؤيدو اليسار الفلسطيني على رأس المشاركين في حضور الاجتماعات والندوات السياسية (58.9%)، تلاهم مؤيدو حركة "فتح" (45.8%)، ثم الجهاد الإسلامي (45.1%). وبلغت نسبة مشاركة مؤيدي حركة "حماس" 32.0%، ولم تتجاوز مشاركة فئة من لا يؤيد أي من التنظيمات السياسية القائمة نسبة 15.0%.

4-2-4 المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية

تشير نتائج المسح (جدول 12) إلى أن أكثر من ثلث الأفراد (إذا ما استثنينا القدس) في الضفة الغربية شارك في مسيرات ومظاهرات سياسية. سجلت محافظة القدس النسبة الأدنى من المشاركة في مظاهرات ومسيرات سياسية (15.0%)، في حين سجل جنوب الضفة

الغربية النسبة الأعلى من المشاركة (46.3%)، وتلاه وسط باقي الضفة الغربية (35.2%)، ثم شمالها (28.5%). وكما ذكر سابقاً، فإن تدني مشاركة محافظة القدس عائد إلى الظروف الخاصة التي تعيشها في ظل السيطرة الإسرائيلية المباشرة وعمليات التهويد والحصار المشدد، أما انخفاض مشاركة شمال الضفة الغربية وارتفاعها في جنوبها، فيحتاج إلى تفسير. وكما في معظم النشاطات السياسية التي تم رصدها، نجد تفوقاً في مشاركة فئة العزاب على غيرهم، وهذا يعود إلى كون معظمها من الشباب (ونسبة ملموسة منهم في مراحل الدراسة)، ومن غياب الالتزامات الأسرية التي نجدها عند المتزوجين.

سجلت النتائج أن سكان القرى هم أكثر مشاركة من سكان المدن في المسيرات والمظاهرات السياسية، تلتها المخيمات فالمدن. كما بلغت مشاركة الذكور أكثر من ضعف مشاركة الإناث (44.1% و20.0%). وكانت الفئة دون سن السادسة والعشرين من العمر هي الأكثر مشاركة في المسيرات والمظاهرات، وجاءت المشاركة الأوسع من قبل الفئات ذات التعليم العالي (دبلوم متوسط وحتى دبلوم عال)، لكن لم تشمل فئة حملة شهادة الماجستير والدكتوراه.

وسجل موظفو الحكومة وموظفو القطاع الخاص نسبة متقدمة من المشاركة في هذا النشاط (فاقت نسبة 46%)، وتلاه العاملون في مؤسسات غير حكومية (42.9%)، ثم مشاركة العاملين لدى الأسرة دون أجر ولحسابهم الخاص (40.7% و40.3% على التوالي). وقد برز دور مؤيدي اليسار الفلسطيني، حيث سجلوا نسبة مشاركة عالية في المظاهرات والمسيرات السياسية (56.8%)، تلتها مشاركة مؤيدي الجهاد الإسلامي (51.9%)، ثم مشاركة مؤيدي حركة "فتح" (46.3%)، ثم مشاركة المستقلين الوطنيين (41.8%)، ثم التنظيمات الأخرى في منظمة التحرير (40.6%)، ثم مشاركة مؤيدي حركة "حماس" (37.2%). أما أدنى نسبة فظهرت بين الأفراد الذين لا يؤيدون أيًا من التنظيمات السياسية القائمة (17.4%)، وبين المستقلين الإسلاميين (20.5%).

4-2-5 العلاقة مع زملاء العمل

تشير نتائج المسح (جدول 10) إلى أن أكثر من ثلثي الأفراد العاملين (71.0%) تصف علاقاتها بزملاء العمل بالجيدة جداً، بالإضافة إلى وصف ربع الأفراد (27.4%) لها بالجيدة نوعاً ما. والواقع أن أقلية صغيرة جداً (1.6%) وصفت علاقتها بزملاء العمل بالسيئة أو بالسيئة جداً. وخص التباين الذي ظهر بين المناطق فئة الأفراد العاملين الذين وصفوا علاقاتهم بزملاء العمل بالجيدة جداً، حيث بلغت نسبة هؤلاء كالتالي: 64.1% في باقي الضفة الغربية، و54.2% في محافظة القدس، و90.7% في قطاع غزة. وسجل وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأعلى (74.7%) ممن وصفوا علاقاتهم مع زملاء العمل بالجيدة جداً، مقابل 59% في شمال الضفة الغربية، و67.0% في جنوبها.

كما ظهر تباين بين التجمعات السكانية، فقد سجلت المخيمات النسبة الأعلى من المبحوثين الذين وصفوا علاقاتهم بزملاء العمل بالجيدة جداً (82.4%)، تلتها المدن بنسبة 70.7%، ثم القرى بنسبة 64.7% (أنظر جدول 10). وكانت نسبة الذكور الذين وصفوا علاقاتهم بزملاء العمل بالجيدة جداً أعلى قليلاً من نسبة الإناث (71.9%، و68.4% على التوالي). ولم يكشف المسح عن فروق ذات دلالة بين فئات العمر أو حسب الحالة الزوجية.

لكن نسبة علاقات العمل الموصوفة بالجيدة جداً ترتفع بشكل ملحوظ لدى الأفراد ذوي التعليم الجامعي (بكالوريوس فما فوق)، قياساً بمن مستويات تعليمهم أقل. ولعل هذا متوقع كون طبيعة عمل الأفراد (وبالتالي علاقات عملهم) تتغير مع المستوى التعليمي. وبرز هذا في تصنيف علاقات العمل حسب نوع المهنة، حيث التباين في ظروف العمل وشروطه ودرجة الأمان الوظيفي. ولذا، كانت النسبة الأدنى للذين وصفوا علاقاتهم في العمل جيدة جداً بين العاملين في إسرائيل، وبين العاملين لدى الأسرة دون أجر. ولم تظهر علاقة واضحة بين التوجه السياسي وعلاقات الزمالة الموصوفة بالجيدة جداً.

هناك إشكالية في تحديد موقع علاقات الزمالة برأس المال الاجتماعي، كون أكثر من 98% من الأفراد العاملين وصفوا علاقاتهم مع زملاء العمل بالجيدة جداً أو بالجيدة نوعاً ما، وقلة

لا تذكر وصفت علاقاتها مع زملاء العمل بالسيئة جداً، أو بالسيئة نوعاً ما؛ ولهذا فإن مثل هذا المؤشر لا يفيد في قياس رأس المال الاجتماعي، كما أن وجود نسبة لا تعمل (ريبات بيوت، متفرغين للدراسة، عاطلين عن العمل، ... الخ) يعني أن نسبة عالية من الأفراد (بسبب ارتفاع معدلات الإعاقة والبطالة في فلسطين) ستكون خارج هذا المؤشر.

4-3 الشبكات الاجتماعية غير الرسمية

4-3-1 الزيارة والتحدث مع الأقارب والجيران والأصدقاء

تشير نتائج المسح إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (52.6%) في باقي الضفة الغربية (العينة غير تمثيلية بالنسبة لقطاع غزة) يقومون بزيارة أقاربهم في الأراضي الفلسطينية، أو يقومون بالتحدث معهم (هاتفياً أو إلكترونياً) على الأقل مرة واحدة في الأسبوع، وترتفع النسبة إلى 85.6% إذا مددت المهلة لشهر واحد (جدول 13). أما بالنسبة إلى محافظة القدس، فكانت النسبة أدنى من باقي الضفة الغربية فيما يخص الزيارة والتحدث خلال الأسبوع (46.4%)، ولكنها كانت متقاربة عند التمديد لفترة شهر واحد (85.3%). أما نسبة الذين لا يقومون بزيارة أقاربهم أو التخابر معهم، فلا تتعدى في باقي الضفة الغربية 2.4%، و4.6% في محافظة القدس، وتقوم بقية الأفراد بزيارة أقاربهم والتحدث معهم بضع مرات في السنة.

وتتميز القرى بالنسبة الأعلى من التزاور والتحدث مع الأقارب مقارنة مع المدن والمخيمات (56.9% مقارنة مع 51%، و41.4%). وتظهر النسب الأعلى من التزاور والتحدث لدى الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً) لأسباب قد تتصل بغياب المسؤوليات العائلية لمعظم أفراد هذه الفئة، وكثافة العلاقات الناشئة من خلال الدراسة (الثانوية والجامعية). ولا تظهر علاقة واضحة بخصوص المستوى التعليمي أو الانتماءات السياسية (على الرغم من تفوق اليسار في هذا المجال)، ولا من حيث العلاقة مع سوق العمل أو النوع الاجتماعي.

وتشير نتائج المسح أن أكثر من ثلث أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، وفي محافظة القدس قام بزيارة الأصدقاء (في الأراضي الفلسطينية)، أو التحدث معهم هاتفياً وإلكترونياً على الأقل مرة في الأسبوع (38.9% و37.9% على التوالي). وترتفع النسبة إلى أكثر من الثلثين (73.4%، و76.5% على التوالي) إذا ما مددت المدة لشهر واحد، وهي أيضاً معدلات عالية.

من جهة أخرى، لا تبرز فروق مهمة فيما يخص وتيرة زيارة الأصدقاء والتحدث معهم حسب نوع التجمع السكني، لكنها تبرز على أساس النوع الاجتماعي (52.3% عند الرجال، مقابل 25.5% عند النساء)، وحسب الحالة الزوجية (51.5% عند العزاب مقابل 35% عند المتزوجين والمطلقين)، كما تتوفر أكثر عند صغار السن من غيرهم، ويظهر مؤيدو الجهاد واليسار الفلسطيني الأكثر تزاوراً وتحادثاً بين الأصدقاء، يليهما مؤيدو حركة "فتح".

كما تشير نتائج البحث إلى ارتفاع معدلات زيارة الجيران أو التحدث معهم مرة في الأسبوع على الأقل: فقد بلغت النسبة في باقي الضفة الغربية 44.1%، مقابل 23.5% في القدس. وترتفع هذه النسب إلى 74.7% في باقي الضفة الغربية، و إلى 49.3% في القدس إذا ما مددت الفترة إلى شهر. وتبرز المعدلات الأعلى في التزاور بين الجيران في القرى تليها المدن ثم المخيمات (44.5%، و42.3%، و26% على التوالي). كما يتفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في معدلات التزاور بين الجيران. ولا يظهر للتعليم أو الانتماء السياسي أو العلاقة مع سوق العمل تأثير واضح على معدلات التزاور.

4-3-2 الاتصال مع الأهل والأصدقاء في الخارج

أشارت نتائج المسح إلى أن النسبة الأكبر من المبحوثين لهم أقارب خارج فلسطين: فنسبة الذين سجلوا "لا ينطبق" (أي الذين لا أقارب لهم خارج فلسطين) بلغت 15.4% في باقي الضفة الغربية، و23.1% في القدس. أما الذين لهم أقارب خارج فلسطين، فإن ما يعادل خمسيهم (40.2%) في باقي الضفة الغربية، يتصلون مرة واحدة على الأقل في الشهر مع أقاربهم في الخارج بالتلفون أو عبر البريد الإلكتروني. وتعادل النسبة في محافظة القدس

43.2%. أما من لا يقومون بالاتصال بالمرّة فبلغت 17.9% في باقي الضفة الغربية، و18.2% في القدس. وتظهر النسبة الأعلى من الاتصال مع الأهل في الخارج في المدن، يليها الريف، وفي وسط الضفة بالمقارنة مع شمالها وجنوبها، وبين الفئات الشابة (أقل من 19 عاماً)، ولا يبدو المستوى التعليمي وطبيعة المهنة ولا الانتماء السياسي أو النوع الاجتماعي ذات علاقة بمعدلات الاتصال مع الأهل في الخارج.

من جهة أخرى، تشير نتائج البحث إلى أن نسبة من ليس لديهم أصدقاء في الخارج بلغت 37.1% في باقي الضفة الغربية، و28.5% في القدس. وبالنسبة لمن لهم أصدقاء في الخارج، فبلغت نسبة الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل في الشهر في باقي الضفة الغربية 18.4%، و22.5% في القدس، وترتفع النسبة لمن يقومون بالاتصال بضع مرات في السنة إلى 33.2% في باقي الضفة الغربية، وإلى 40.4% في القدس. وتتفوق المدن على القرى والمخيمات في وتيرة الاتصال مع الأصدقاء في الخارج، وكذلك وسط الضفة (في معدل الاتصال مرة واحدة على الأقل خلال الشهر) على شمالها وجنوبها، والرجال على النساء، والطلبة على غيرهم (ربما للقدرة على استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني)، ويسار منظمة التحرير على الأطراف السياسية الأخرى.

3-3-4 دعوة الأصدقاء والجيران لزيارة البيت

أشار المسح إلى أن أكثر من ربع الأفراد (26.2%) في باقي الضفة الغربية يدعون أصدقاء لزيارتهم في البيت مرة في الأسبوع على الأقل، وترتفع النسبة إلى 66.6% إذا مددت الفترة لشهر واحد. أما في القدس، فكانت نسبة من يدعون أصدقاء لزيارتهم في البيت مرة في الأسبوع على الأقل 17.8%، وترتفع النسبة إلى 59.3% لمرة أو أكثر في الشهر (انظر جدول 13). في المقابل، نسبة قليلة ذكرت أنها لا تقوم بالمرّة بدعوة أصدقاء لزيارتها في البيت (10.6% في باقي الضفة الغربية، و12.5% في القدس). ويتفوق وسط الضفة على شمالها وجنوبها في وتيرة دعوة الأصدقاء للتزاور على أساس أسبوعي، وتتعاقد القرى مع المدن في هذا المضمار، والرجال على النساء، والفئات الشابة على غيرها من الفئات، ويسار منظمة التحرير والجهاد الإسلامي على الأطراف الأخرى.

ونجد نسبة مرتفعة في دعوة الجيران لزيارة البيت إذ بلغت نسبة من يقومون بذلك مرة واحدة على الأقل في الشهر في باقي الضفة الغربية 69.0%، و43.3% في القدس. وبلغت نسبة من لا يقومون بدعوة الجيران لزيارتهم 12.4% في باقي الضفة الغربية، و28.5% في القدس. وهي أعلى في القرى من المدن والمخيمات، ولا يبرز فرق على صعيد النوع الاجتماعي.

إن وجود هذا الكم الكبير من الأهل والأصدقاء خارج فلسطين له علاقة بوجود الشتات الفلسطيني والهجرة المستمرة من الضفة والقطاع؛ أي له علاقة بخصوصية الشرط الفلسطيني، وهي خصوصية يمكن أن تجبر لصالح التنمية الاقتصادية والثقافية إن توفرت شروط سياسية كافية لذلك (الدولة المستقلة ذات السيادة..، الإقرار بحقوق اللاجئين،...). لكن هذه العلاقات تفيد كرأس مال اجتماعي للفرد كونها تسهل الهجرة للعمل أو الدراسة أو في توفير مساعدات عند الضيق الشديد. في الوقت نفسه تشير النتائج أعلاه إلى التوزيع اللامتناهية للرأس المال الاجتماعي في حال اعتبار أحد مكوناته الرئيسة يتمثل في شبكة علاقات تشمل الأقارب والأصدقاء والجيران.

4-3-4 انتشار الروابط والفعاليات العشائرية

تشير نتائج المسح (انظر جدول 14) إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة ذكروا أنهم ينتمون إلى "حمائل" أو عشائر لكل منها ديوانها الخاص. وتعدلت النسبة تقريباً في باقي الضفة الغربية 49.7%، وفي محافظة القدس 44.2%، وفي قطاع غزة 57.8%.

والملفت أن نتائج المسح (جدول 14) كشفت أن ظاهرة "الدواوين" أكثر انتشاراً في المدن (وفق تصنيف "الحضر" من الجهاز المركزي للإحصاء) من القرى أو المخيمات. فقد ذكر 56.6% من سكان المدن أن لديهم هذه الدواوين، في حين بلغت النسبة 44.5% في القرى، و38.9% في المخيمات، وهو أمر يحتاج إلى تفسير عبر أبحاث ميدانية. وبلغت النسبة في

جنوب الضفة الغربية (حيث العشائرية أكثر انتشاراً) 67.9%، وفي شمالها 44.9%، وكانت النسبة الأدنى في وسط الضفة (دون القدس) 27.6%.

وبرز تفاوت حسب النوع الاجتماعي، فقد ذكر 58.5% من الذكور و45.2% من الإناث أن لعشيرة أو لحمولة ديواناً خاصاً. ومن اللافت أن نسبة الأفراد الذين ذكروا أن لديهم ديوان حمولة أو عشيرة مالت إلى الارتفاع بين فئات أفرادها ذوي التعليم العالي (64.1% لحمولة البكالوريوس، 63.2% بين حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه، و58.3% بين حملة شهادة الدبلوم العالي)، وكانت النسبة الأدنى بين أصحاب التعليم الذين لم يتجاوز مستوى تعليمهم المرحلة الابتدائية (38.7%). وهو أمر يحتاج إلى تقصُّ (وجود صناديق حمولة داعمة للتعليم مثلاً). ويبين (جدول 14) أن مؤيدي حركة "فتح" هم الأعلى من بين التنظيمات السياسية الذين لديهم ديوان عشيرة (64.2%)، والنسبة الأدنى كانت بين مؤيدي تنظيمات اليسار (37.1%)، وجاء بينهما مؤيدو حركتي "حماس" (53.5%)، والجهاد الإسلامي (53.8%). وقد لا يكون من قبيل الصدفة أيضاً أن يحظى موظفو الدولة (ومعظمهم من تنظيم واحد) بالنسبة الأعلى من أصحاب دواوين الحمايل أو العشائر (71.5%).

❖ المشاركة في نشاطات الحمايل والعشائر

كما بينت نتائج المسح (جدول 14) أن 40.7% من المبحوثين في باقي الضفة الغربية (ومثلها تقريباً في قطاع غزة) شاركوا في نشاطات وفعاليات للحمولة أو للعشيرة التي ينتمون إليها خلال العام الذي سبق المسح. وكانت النسبة الأعلى في محافظة القدس. ولم تظهر فروق ذات دلالة بين التجمعات السكنية (مدينة، قرية، مخيمات)، لكن يظهر هنالك فرق واسع بين المناطق، فقد كانت النسبة الأعلى في جنوب الضفة الغربية (61.5%)، ثم شمالها (33.3%)، ثم الوسط (دون القدس) حيث كانت النسبة 22.1%.

كما برز تباين بين مشاركة الإناث ومشاركة الذكور في نشاطات وفعاليات الحمايل. فقد كانت نسبة مشاركة الرجال (56%) ضعف مشاركة النساء (25.7%). وكان من اللافت ارتفاع نسبة المشاركة في نشاطات الحمولة والعشيرة من قبل أفراد ذوي تعليم عالٍ: فهي

بلغت ما نسبته 48.7% لأصحاب الدبلوم المتوسط، وما نسبته 51.3% لحملة البكالوريوس، و58% لحملة الدبلوم العالي، و73.7% بين حملة شهادة الماجستير.

ولأسباب نُوه إليها سابقاً كان موظفو القطاع العام الأكثر مشاركة في نشاطات العشيرة أو الحمولة، تلاهم في ذلك العاملون لحسابهم الخاص، ثم العاملون في إسرائيل والمستوطنات، ثم أصحاب العمل. أما النسبة الأدنى فكانت بين رباب البيوت (22.6%)، والمتعطلين عن العمل، والطلبة المتفرغين للدراسة. وبرز مؤيدو اليسار الفلسطيني ومؤيدو حركة الجهاد الإسلامي الأقل مشاركة في فعاليات العشيرة والحمولة، في حين كان مؤيدو حركة "فتح" وتنظيمات منظمة التحرير الأخرى الأكثر مشاركة في هذه الفعاليات، وجاء مؤيدو حركة "حماس" بين القطبين (جدول 14).

✦ المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية

ويكشف المسح أن نسبة المشاركة في نشاطات الحمولة في الضفة الغربية أعلى من نسبة المشاركة في المظاهرات والمسيرات السياسية خلال الفترة نفسها (العام الذي سبق المسح). وفي هذا ما يؤشر إلى أن رأس المال الاجتماعي يحتوي على مكونات ذات أبعاد متناقضة أو غير منسجمة مع بعضها البعض. ففي حين تعكس النشاطات السياسية والمرتبطة بالاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية، في معظم الأحيان، بعداً وطنياً، قائماً على روابط تتخطى الانتماءات والتضامنيات والهويات المحلية والمناطقية كونها تربط أفراداً من تجمعات فلسطينية مختلفة حول أهداف مشتركة، فإن النشاطات القائمة على أساس عشائري تعكس رابطاً محلياً أو "إرثياً" كونه قائماً على أسس مختلفة تماماً (الحمولة أو مكان الولادة) عن الأسس التي تقوم عليها الأحزاب السياسية أو النقابات أو الاتحادات أو الحركات الجماهيرية.

وتتنوع الفعاليات التي رعتها الحمايل والعشائر لأفرادها، فمنها ما هو ذات طبيعة سياسية (انتخابات محلية على سبيل المثال)، حيث شارك نحو 34% من المنتمين لعشائر أو حمايل (في مناطق الضفة الغربية) في نشاطات ذات طبيعة سياسية خلال العام الذي سبق المسح

(جدول 15). والملفت أن جنوب الضفة الغربية كان أقل مشاركة في هذا النشاط من وسط وشمال الضفة. ولم تظهر فروق ذات أهمية حسب الموقع السكني (قرية، مدينة، مخيم). لكن مشاركة الذكور في هذا النشاط بلغت ضعفين ونصف مشاركة الإناث. ولا يبدو أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة في هذا النشاط. أما من حيث الموقع المهني، فنسبة الأفراد الأكثر مشاركة في هذا النشاط المنظم عشائرياً وذي الطبيعة السياسية، فكانوا من الفئات التالية: أصحاب العمل، وموظفو الحكومة، والقطاع الخاص والمتعطلون عن العمل. كما تشير النتائج إلى أن الأفراد الأكثر مشاركة في هذا النشاط (على الأقل في الشهر) هم من مؤيدي اليسار الفلسطيني (هل كان هذا من قبيل تسييس النشاط لصالح قوى اليسار؟ الجواب يحتاج إلى دراسة ميدانية)، ثم من مؤيدي المستقلين الوطنيين، ثم من مؤيدي حركة "فتح"، وبعدها من مؤيدي "حماس" فالمستقلين الإسلاميين.

ويشير المسح إلى أن الفعاليات ذات الطبيعة الخدمية عادت من حيث الحجم (على مدار سنة قبل المسح) الفعاليات ذات الطبيعة السياسية (34.3%) في باقي الضفة الغربية، و52.7% في محافظة القدس. كما ظهر أن جنوب الضفة الغربية كان الأقل مشاركة في هذه الفعالية، وكانت مشاركة المدن أعلى نسبياً من مشاركة القرى والمخيمات. وجاءت مشاركة الرجال ضعف مشاركة الإناث. ولم يبرز التعليم كعامل مقيد للمشاركة في هذا النوع من النشاط العشائري. وبرز حضور متميز لأصحاب الأعمال ولموظفي الحكومة والمتعطلين عن العمل. ومرة أخرى برز حضور مميز للياسر وللوطنيين المستقلين في هذه الفعاليات تلاه حضور لحركتي "فتح" و"حماس"، ثم الجهاد الإسلامي والتنظيمات الأخرى (جدول 15).

في حين أن المشاركة في الفعاليات العشائرية ذات الطبيعة الاقتصادية (كصناديق التوفير، ... الخ) كانت أعلى من نسبة المشاركة في فعاليات سياسية أو خدمية، إذ شارك فيها نحو 41.1% من المنتمين لعشائر وحمائل. ومرة أخرى كانت جنوب الضفة الغربية الأقل مشاركة (27.2%) (على مدار العام الذي سبق المسح)، وكانت الوسط (دون القدس) الأعلى مشاركة (69.1%)، وكانت مشاركة الشمال ما بينهما (52.3%). كما كانت سكان المدن الأكثر حضوراً في هذا النشاط (54.6%) مقارنة بالمخيمات (44.6%)، والقرى (43.6%).

كما كانت مشاركة الرجال هي الأعلى. كما لم يبدو التعليم كمكبل للمشاركة في هذه الأنشطة. وكان أصحاب العمل وموظفو الحكومة وموظفو الهيئات الدولية الأكثر حضوراً لهذه الفعاليات، كما لم تبدو الفئة العمرية عائقاً أمام المشاركة (باستثناء، من هم دون 19 وفوق 65). ومرة أخرى، برز مؤيدو اليسار الأكثر مشاركة في هذه الفعاليات، تبعهم مؤيدو حركة "فتح" ثم مؤيدو حركة "حماس"، ثم مؤيدو حركة الجهاد الإسلامي (جدول 15).

المشاركة الأوسع في الفعاليات العشائرية كانت في النشاطات ذات الطبيعة الاجتماعية (الزواج والوفاة، الاحتفالات الدينية، وما إلى ذلك) حيث كانت نسبة المشاركة في الضفة الغربية (على مدار السنة) 98.6%، وعلى أساس مرة واحدة على الأقل في الشهر 37.3%، وظهر شمال الضفة الأكثر مشاركة في هذا النشاط على أساس شهري (52%) تلاه جنوب الضفة (28%)، ثم وسطها (21.2%). وعلى ذات الأساس من المشاركة الشهرية كانت نسبة المشاركة في المخيمات هي الأعلى، تلتها المدن فالقرى. أما على أساس المشاركة السنوية فكانت المشاركة الأوسع (شبه الكاملة) في القرى تلتها المدن، ثم المخيمات.

وكما هو متوقع وخلافاً للنشاطات والفعاليات العشائرية الأخرى تفوقت مشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية على مشاركة الرجال، وإن بنسبة محدودة. لكن بقي التعليم عاملاً محايداً في هذا النشاط. وكان مؤيدو التنظيمات السياسية الأكثر مشاركة (على أساس أسبوعي) في هذه النشاطات هم من المستقلين الإسلاميين، ثم اليسار، ثم التنظيمات السياسية المنضوية في منظمة التحرير (غير "فتح" واليسار)، ثم الجهاد الإسلامي، ثم الذين لا يؤيدون أيّاً من التنظيمات السياسية الموجودة.

مدى فائدة مؤشر النشاطات العشائرية كقياس للرأس المال الاجتماعي، يعتمد على مفهوم رأس المال الاجتماعي، وعمّا إذا كان يخص الفرد أم المجموعة أم المجتمع. فالعلاقات العشائرية والمشاركة في نشاطاتها هي من مكونات رأس المال الاجتماعي للفرد (ومن هذا نجدتها تترافق مع رأس المال الثقافي)، وهي تتوفر بدرجات مختلفة عند بعض الأفراد ولا تتوفر عند غيرهم أو تتوفر بدرجات متفاوتة، ولذا نجد التباينات التي نجدتها حسب المنطقة

وتنوع التجمع السكاني، وحسب النوع الاجتماعي، والمستويات التعليمية. لكن هذا شيء واعتبار أنها مؤشر تنموي مجتمعي شيء آخر.

4-3-5 جمعيات أبناء البلد

يبين المسح (النسب الواردة لقطاع غزة في جدول 16 غير تمثيلية) فرقاً واسعاً بين محافظة القدس وبين باقي الضفة الغربية في الانتساب لجمعيات أبناء البلد الأصلي (9.9% مقابل 22.5%). وحظي أبناء المخيمات بالنسبة الأعلى من العضوية (17.1%) في هذه الجمعيات، تلاهم أفراد المدن (12.5%) ثم أفراد القرى (10.4%). وحظي شمال الضفة الغربية بالنسبة الأعلى من العضوية (12%)، تلاه الوسط (دون القدس)، ثم شمال الضفة. ويغلب على هذه الجمعيات الطابع الذكوري، فقد أجاب نحو 20.6% من الرجال أنهم أعضاء في جمعيات لأبناء البلد مقابل 4.1% من النساء. وتضم هذه الجمعيات فئات من مختلف المستويات التعليمية، لكن معطيات المسح تشير إلى تمثيل أوسع للفئات ذات التعليم العالي، كما تضم فئات مهنية مختلفة من موظفي الحكومة والقطاع الخاص والهيئات الدولية، والعاملين في إسرائيل، والعاطلين عن العمل، وتضم فئات عمرية مختلفة، وانتماءات سياسية مختلفة أيضاً، ما يؤكد طابعها كجمعيات ذات طابع "إرثي" كون محدد الانتماء هو الانحدار من مكان (بلدة أو مدينة أو قرية) محدد.

وتظهر نتائج المسح (جدول 17) أن نسبة عالية من أعضاء هذه الجمعيات شاركوا دائماً أو غالباً في النشاطات التي أقامتها هذه الجمعيات (خلال السنة أشهر الني سبقت المسح)، 64.7% في باقي الضفة الغربية، و53.8% في محافظة القدس. ولم تظهر تباينات واسعة في نسبة المشاركة حسب التجمع السكاني (وإن كانت النسبة الأدنى في المشاركة الدائمة والغالبة هي من نصيب المخيمات). كما تشارك نسبة أعلى من النساء في اجتماعات هذه الجمعيات بشكل دائم أو غالباً (68.7% من الرجال، و50.5% من النساء). وإذا ما استثنينا حملة شهادة الماجستير (وأعدادهم في العينة قليلة)، فإن مشاركة الفئات ذات التعليم العالي الدائمة (دبلوم متوسط، وبكالوريوس ودبلوم عال) تتفوق على الفئات ذات المستوى التعليمي الأدنى،

دون أن يعني ذلك أن مشاركة الفئات ذات المستويات التعليمية الأقل هي مشاركة متدنية. وأبرزت نتائج البحث التنوع الوظيفي وتنوع الانتماء السياسي في المشاركة في اجتماعات هذه الجمعيات، وإن مال انتظام المشاركة لصالح الفئات ذات الاستقرار المهني. كما أبرزت مشاركة منتظمة لمختلف الفئات العمرية، ولمختلف الانتماءات السياسية.

ويمكن القول إن العضوية في الحمولة أو العشيرة والمشاركة في نشاطاتها يمثل نوعاً متوارثاً من رأس المال الاجتماعي للفرد. كما أن العضوية في جمعيات أبناء البلد الأصلي والمشاركة في نشاطاتها يمثل شكلاً مستحدثاً من رأس المال الاجتماعي (حفاظاً على حق سياسي وذاكرة جماعية) مستنداً إلى ما تولد عن النكبة من لجوء وتهجير وشتات.

4-3-6 الأصدقاء ورأس المال الاجتماعي

لا شك في أن الأصدقاء الحميمين هم جزء مهم من الرأس المال الاجتماعي للفرد (فالصديق وقت الضيق كما يقول المثل). لكن يصعب قياس حجم هذا الرأس مال وتأثيره دون معرفة مفهوم الصداقة السائد في المجتمع، أو بين الفئة أو الطبقة الاجتماعية المعنية، وبالتالي ما يمكن أن يتوقعه الفرد من أصدقائه مقارنة بما يمكن أن يتوقعه من أقربائه أو من تنظيمه السياسي ومن الروابط التي قد ينتمي إليها والمؤسسات التي يعمل فيها. كما أن نفوذ وثروة وصلات أصدقاء (أ) من الأفراد تختلف عن أصدقاء (ب)، وهكذا.

هذا وتظهر النتائج أن معظم أفراد العينة (74.9%) ذكروا أن عدد أصدقائهم الحميمين يتراوح ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص (جدول 18)، بالإضافة إلى أن 10.2% ذكروا أن لا أصدقاء حميمين لهم، وذكر ثلث الأفراد (33.6%) أن لديهم صديقاً حميماً واحداً أو اثنين. أما نسبة الأشخاص الذين لديهم أكثر من خمسة أصدقاء حميمين، فبلغت 14.9%. خمس (21.1%) الأفراد في وسط الضفة ذكروا أن لا أصدقاء حميمين لديهم (دون القدس حيث بلغت النسبة 13%)، تلاها شمال الضفة (13.3%)، ثم القدس (12.9%)، وكان النسبة الأدنى في جنوب الضفة (3.3%). لكن الفرق لم يكن واسعاً بين مناطق الضفة الغربية من

حيث نسبة الأفراد الذين ذكروا أن لديهم أكثر من خمسة أصدقاء حميمين فقد تراوحت هذه ما بين 12% (وسط الضفة) وبين 16.5% في شمالها، وبلغت النسبة في الجنوب 12.8%.

ماذا يعني كل هذا على صعيد رأس المال الاجتماعي؟ وهل يمكن مقارنة هذه الأرقام بمجتمعات أخرى، حيث للصدقة مضامين مختلفة؟ يبقى سؤالاً معلقاً بحاجة إلى أبحاث سوسيولوجية مقارنة.

لعل ما يثير الانتباه في هذا المؤشر ذكر أكثر من نصف المبحوثين في القرى (51.4%) أنهم دون أصدقاء أو بصديق أو صديقين فقط. وبلغت هذه النسبة 40% في المدن، و45% في المخيمات (جدول 18). ولعل في هذا ما يشير إلى طغيان علاقات قوامها القرابة والجيرة والزمانة والانتماءات الموروثة. وذكرت فئة صغيرة من الأفراد (14.9%) أن عدد أصدقائها الحميمين يزيد على خمسة. ويبدو تأثير الانتماء للتنظيمات السياسية واضحاً عند المقارنة بين التنظيمات القديمة من جهة، وبين التنظيمات الجديدة ("حماس" والجهاد الإسلامي) من جهة ثانية، وبين هاتين وبين الأفراد من لا علاقة لهم بالتنظيمات السياسية. فالتنظيمات المنضوية في إطار منظمة التحرير (اليسار الفلسطيني وحركة "فتح") كانت نسبة أفرادها الذين لديهم ثلاثة أصدقاء حميمين على الأقل أعلى مما لدى حركتي "حماس" و"الجهاد"، وهاتان أعلى ممن لا علاقات تنظيمية له (66.4%، و63.3%، و56.6%، و57.7%، و48.7% على التوالي).

✧ تباين في عدد الأصدقاء حسب النوع الاجتماعي

ذكر نصف النساء أن عدد الصداقات الحميمة لديهن لا يتجاوز الاثنتين (12.5% دون أصدقاء بشكل كلي)، مقابل 37.8% عند الرجال (7.9% دون صداقات حميمة). وبرز هذا التفاوت بين الجنسين في تدني نسبة الإناث اللواتي ذكرن أن لديهن أكثر من خمسة صداقات حميمة عن مثيلتها عند الذكور (8.8% مقابل 21%). وتشير نتائج المسح بتزايد نسبة من لا أصدقاء حميمين لهم مع التقدم في العمر لأسباب قد يكون من بينها الهجرة وإلى وفاة أبناء الجيل والترمل.

بيّن المسح (جدول 19) أن نصف الأفراد (51.0%) من باقي الضفة الغربية ذكروا أن من بين أصدقائهم أشخاصاً من انتماءات سياسية وحزبية تختلف عنهم، وبلغت النسبة في محافظة القدس 31.9%. ولم تظهر فروق مهمة بين مناطق الضفة الغربية، باستثناء تدني محافظة القدس مقابل 51.9% في شمال الضفة الغربية، و52.9% في وسطها (دون القدس)، و48.7% في جنوبها. لكن الفروق كانت أوضح نسبياً بين التجمعات السكانية. فالنسبة الأعلى ممن ذكروا أن لهم أصدقاء من انتماءات أو تنظيمات سياسية أخرى كانت في القرى، إذ بلغت 53%، مقابل 49% في المخيمات، و45.3% في المدن.

وكما هو متوقع برز تباين حسب النوع الاجتماعي، فنسبة الذكور الذين ذكروا أن لهم أصدقاء من انتماءات سياسية أو حزبية مختلفة عنهم بلغت 63.1% مقابل 31.4% بين الإناث. كما تفوق العزاب على غيرهم، ولهذا علاقة بالفئة العمرية. فنسبة من يصادقون أشخاصاً من انتماءات سياسية أو حزبية أخرى تتناقص مع التقدم في السن. ويبدو التعليم كعامل مؤثر في تكوين صداقات من توجهات سياسية مختلفة. فنسبة من كان لهم أصدقاء من انتماءات أو تنظيمات سياسية أخرى ترتفع مع المستوى التعليمي من 32.6% عند الذين أنهوا المرحلة الابتدائية (تشمل الأميين)، إلى 42.3% عند من أنهوا المرحلة الإعدادية، إلى 52.7% عندما حصلوا على الدبلوم المتوسط، وإلى 62.6% لمن حصلوا على البكالوريوس، لكنها تعود إلى الانخفاض قليلاً بعد هذا.

وبرز مؤيدو اليسار في هذا المجال، حيث كانوا الأكثر انفتاحاً في صداقاتهم على الانتماءات السياسية والحزبية الأخرى، فقد ذكر 79% منهم أن لهم صداقات من تنظيمات واتجاهات أخرى، تلاهم مؤيدو حركة الجهاد الإسلامي، حيث كانت النسبة 76%. وجاء مؤيدو حركتي "فتح" و"حماس" بعد ذلك، وإن بفارق ملموس (59.7% لـ"فتح"، و54% لـ"حماس")، وكانت النسبة الأدنى (31.1%) بين الذين لا يؤيدون أي تنظيم أو اتجاه سياسي.

إن النسبة العالية من الأصدقاء ذوي الاتجاهات السياسية والحزبية المختلفة مكون إيجابي للرأس المال الاجتماعي، إذ تشير إلى وجود وعي مدني متقدم، لكنه بحاجة إلى أن يُوضع

في سياق تدني عدد الأصدقاء عند غالبية المواطنين، وإلى تأثير الروابط العشائرية والمحلية والتمايز القائم على أساس النوع الاجتماعي.

4-4 مؤشر الثقة

1-4-4 الثقة بالآخرين (بالأفراد)

لم تبين نتائج المسح أن نسبة متدنية من العينة (في الضفة الغربية حيث العينة في قطاع غزة غير تمثيلية) لها ثقة بالآخرين. إذا ما استثنينا الذين لم يستطيعوا أن يقرروا إذا ما كان يمكن الثقة بالآخرين أم أنه ينبغي الحذر من التعامل معهم (وبالغلة 2% في الضفة الغربية)، فإن 17.8% فقط من أفراد العينة في باقي الضفة الغربية ذكروا أنه يمكن الثقة بالناس، ونسبة أقل (12.6%) في محافظة القدس. لقد اعتبر 82.2% من باقي الضفة الغربية، و87.4% في محافظة القدس أنه لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة. النسبة الأعلى من الثقة بالآخرين (23%) برزت في شمال الضفة، في حين تقاربت في وسط الضفة (دون القدس) وجنوبها وفي محافظة القدس (انظر جدول 20). وعلى غير ما هو متوقع كانت النسبة الأعلى بالثقة بالآخرين في المدن (17.9%)، تلاها الريف (15.6%)، ثم المخيمات (11.4%).

لم يبرز فرق واضح حسب النوع الاجتماعي في موضوع الثقة، فنسبة الذكور الذين ذكروا أنه يمكن الثقة بالناس بلغت 16.8% مقابل 15.8% لدى الإناث.²⁴ ولسبب ما كان الأرامل الأعلى ثقة بالآخرين (25.7%) مقارنة بالمتزوجين، والعزاب، والمطلقين. ومن الأرامل كانت النسبة الأكبر التي لم تعطِ جواباً حول الثقة بالآخرين (13.2%). وحسب مستويات التعليم، كانت النسبة الأعلى ثقة بالآخرين من الأميين (29.3%)، وكذلك النسبة الأعلى أيضاً التي لم تعطِ جواباً حول الثقة (9.6%).

²⁴ بلغت نسبة النساء اللواتي لم يستطعن إعطاء جواب حول الثقة بالآخرين 2.7%، مقابل 1.7% بين الرجال.

كما برزت النسبة الأعلى من الأفراد مانحي الثقة بالآخرين من العاملين في المنظمات غير الحكومية، وبين الأفراد العاطلين عن العمل. وقد كشفت نتائج المسح نسبة ثقة أعلى قليلاً من المعدل لدى فئة أصحاب العمل (19.8%)، ولكنها كانت أدنى من المعدل عند من يعملون لحسابهم الخاص (12.2%). وكانت أعلى نسبة ثقة بالآخرين عند مؤيدي حركة الجهاد الإسلامي (36.5%)، تلاها عند مؤيدي اليسار الفلسطيني، ثم عند المستقلين الوطنيين، وكانت النسبة الأدنى عند الذين لا يؤيدون أيّاً من التنظيمات السياسية المعروفة.

لكن عند السؤال عن الثقة بأبناء الحمولة، والجيران وزملاء العمل ورجال الدين ورجال السياسة تظهر صورة مختلفة بعض الشيء. فنسبة الذين قالوا إنهم يتقون بأبناء العشيرة أو الحمولة ثقة كبيرة بلغت في محافظة القدس 30.1%، وفي باقي الضفة الغربية 42.9%. وبلغت نسبة من منحوا الجيران ثقة كبيرة 19.7% في محافظة القدس، و30.4% في باقي الضفة الغربية (قطاع غزة غير ممثل). وبلغت نسبة من يتقون (ثقة كبيرة) بزملاء العمل في باقي الضفة الغربية 31.8%، ورجال الدين 33.2%، ورجال السياسة 6.1%، في حين كانت هذه النسب في محافظة القدس كالتالي: 28.4% بزملاء العمل، و17.5% برجال الدين، و2.4% برجال السياسة.

وسجل شمال الضفة النسبة الأعلى في الثقة بالحمولة، وسجل وسطها (دون القدس) النسبة الأدنى. وسجل وسط باقي الضفة الغربية النسبة الأدنى بالثقة في الجيران (22.5%) مقارنة بشمال وجنوب الضفة (32.0% لكل منهما). لكن وسط الضفة (دون القدس) سجل النسبة الأعلى من الثقة بزملاء العمل مقارنة بشمال الضفة وجنوبها. وسجل جنوب الضفة الغربية النسبة الأعلى في الثقة برجال الدين (36.1%) مقارنة بوسطها (33.2%) وبشمالها (31.3%) دون أن تكون الفوارق كبيرة. وسجل وسط الضفة (دون القدس) النسبة الأعلى (54.8%) من عدم الثقة برجال السياسة مقارنة بجنوبها (35.2%) وشمالها (26.8%).

كما أظهر المسح تباينات في معدلات الثقة في أفراد الحمولة والجيران وزملاء العمل، وتجاه رجال الدين والسياسة بين المدن والقرى والمخيمات. وكشفت المخيمات عن النسبة الأعلى في الثقة الكبيرة بأفراد الحمولة وزملاء العمل، والنسبة الأدنى من الثقة برجال الدين، وأعلى

نسبة انعدام ثقة رجال السياسة. كما تمنح النساء نسبة أعلى من الثقة في أفراد الحمولة من الرجال وكذلك رجال الدين. كما بانّت فروق حسب المستوى التعليمي، وبخاصة إزاء الثقة برجال الدين، إذ تميل إلى التناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي، وهو ما يتكرر فيما يخص الثقة برجال السياسة أو بالثقة بزملاء العمل. كما أن معدلات الثقة بالجيران تتزايد مع التقدم في العمر.

الهدف من إبراز هذه الفروق بين المناطق والتجمعات السكنية والفئات العمرية والمستوى التعليمي وغيرها، هو تسليط الضوء على الإشكالية المنهجية التي يطرحها قياس رأس المال الاجتماعي، وبخاصة أن الأدبيات الحديثة تعتبر الثقة أحد مكوناته الرئيسية.

4-4-2 الثقة بالمؤسسات والشخصيات العامة

تبيّن نتائج المسح (جدول 1-22) تدني الثقة بحكومة الوحدة الوطنية (بين حركتي "حماس" و"فتح") التي كانت قائمة خلال فترة المسح. فقد ذكر 41% من أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، والنسبة نفسها في محافظة القدس، أن لا ثقة لهم بالكامل في تلك الحكومة (فقط 8.2%، و5.2% على التوالي قالوا إن لهم ثقة كبيرة فيها). ولم تختلف النتائج فيما يخص قطاع غزة. وجاءت أعلى نسبة من انعدام الثقة في وسط الضفة الغربية (55.5%)، تلاها جنوب الضفة (41.9%)، ثم شمالها (36.2%). وحسب المواقع السكنية كانت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في المدن (تلتها المخيمات). وقد أظهر الرجال نسبة أعلى من انعدام الثقة في حكومة الوحدة الوطنية من النساء (46.2% و40.7% على التوالي). ولم يظهر تباينات حسب المستوى التعليمي أو الفئة العمرية. لكن لوحظ ارتفاع معدلات انعدام الثقة بالكامل لدى أصحاب العمل (59.3%)، وبين العاملين لحسابهم الخاص (52.1%)، وبين العاطلين عن العمل (48.8%). أما بالنسبة للانتماء السياسي، فكان مؤيدو حركة "فتح" هم الأعلى في انعدام الثقة (58.1%)، تلاهم من لا يؤيدون أيّاً من التنظيمات السياسية القائمة (47.9%)، ثم بين مؤيدي اليسار (45.7%)، فالجهاد الإسلامي (43.3%).

كما كشفت نتائج المسح عن تدني الثقة بالأحزاب السياسية (جدول 22-1)، فنسبة الذين ذكروا أن لديهم ثقة كبيرة في الأحزاب (قطاع غزة غير ممثل في المسح) لم تتعدَّ في 5.1% (مقارنة بمن لا ثقة لهم على الإطلاق والبالغة 38%)، ولم تتعدَّ 1.9% في محافظة القدس (مقارنة بمن لا ثقة لهم على الإطلاق والبالغة 39%). كما ظهرت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في وسط الضفة الغربية، وكانت أعلى في المدن والمخيمات من القرى، وأعلى (قليلاً) بين النساء من الرجال. ولم تظهر تباينات ذات أهمية مهمة حسب المستوى التعليمي أو الفئة العمرية باستثناء ارتفاع انعدام الثقة بالكامل بين من هم دون 19 عاماً عن باقي الفئات العمرية. كما شمل انعدام الثقة في الأحزاب السياسية مختلف المهن، وتميز بين أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص والمتعطلين عن العمل. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة عالية من الذين يؤيدون (وهذا يشمل الأعضاء وغير الأعضاء) أحد التنظيمات أو الاتجاهات السياسية أو الأحزاب السياسية المختلفة عبروا عن عدم الثقة بالأحزاب السياسية. فلم تتجاوز نسبة الذي قالوا إن عندهم ثقة كبيرة في الأحزاب السياسية 9.4% (بين مؤيدي اليسار)، في حين لم تقل من ذكروا أن لا ثقة لهم بالكامل في الأحزاب عن 31% (عند مؤيدي حركة "حماس").

4-4-3 الثقة بالبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية

تشير نتائج المسح إلى أن نسبة الأفراد في باقي الضفة الغربية الذين لا يتقنون كلياً في الهيئات والبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية (في المخيمات) هي أعلى ممن يتقنون بها ثقة عالية. فقد بلغت نسبة من لا يتقنون بهذه الهيئات 18.4% في باقي الضفة الغربية مقابل 12.9% يتقنون بها، وبلغت في محافظة القدس 29.1% (دون أدنى ثقة) مقابل 4.7% (بثقة عالية). وأظهرت القرى معدلات ثقة أعلى في هذه الهيئات من المدن والمخيمات. وأظهر جنوب الضفة الغربية معدلات انعدام ثقة بهذه الهيئات أعلى من وسطها وشمالها. وعلى صعيد الاتجاهات السياسية، كان مؤيدو اليسار والجهاد الإسلامي الأعلى في نسبة انعدام الثقة لديهم تجاه هذه المؤسسات. كما كان المتعطلون عن العمل والطلبة والعاملون في المنظمات غير الحكومية (في الضفة الغربية) الأكثر نسبة في انعدام الثقة بالكامل (جدول 22-1).

4-4-4 الثقة في المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة ومؤسسة الرئاسة

كما في هيئات السلطة المركزية الأخرى، أظهر المسح أن ثلث أفراد العينة في الضفة الغربية (قطاع غزة غير ممثل) لا يتقون بالمرّة بالمجلس التشريعي (31.8% في باقي الضفة الغربية، و33.2% في محافظة القدس، مقابل 9.6% في باقي الضفة الغربية و5.5% في محافظة القدس قالوا إنهم يتقون ثقة عالية بالمجلس التشريعي). وتكرر هذا النسق في مختلف المناطق والمواقع السكنية وبين النساء والرجال، وبين المتعلمين وغير المتعلمين وفئات العمر المختلفة والتصنيفات المهنية بأنواعها. كما شمل كل مؤيدي التنظيمات السياسية باستثناء مؤيدي حركة "حماس"، حيث فاقت نسبة الذين يتقون بالمجلس التشريعي ثقة عالية (25.5%) على الذين لا يتقون بالمجلس كلياً (17.2%).

ولم تقل نسبة انعدام الثقة في مؤسسات السلطة عن 32.5% في محافظة القدس، وعن 30.2% في باقي الضفة الغربية، مقابل نسبة ثقة لم تتجاوز 8.1% في باقي الضفة الغربية، و3.1% في محافظة غزة. وتكرر هذا النسق على صعيد المناطق والمواقع السكنية وشمل الرجال والنساء، والأميين والمتعلمين وفئات العمر المختلفة. ووصلت أعلى نسبة انعدام الثقة في مؤسسات السلطة عند مؤيدي حركة "حماس" (60.4%)، وأدناها عن مؤيدي حركة "فتح" (29.1% إذا ما استثنى المستقلون الإسلاميون والوطنيون). وبين الفئات المهنية كانت النسبة الأدنى من انعدام الثقة لدى العاملين في مؤسسات السلطة، لأسباب مفهومة، وأعلىها عند أصحاب العمل (جدول 1-22).

ينطبق النسق نفسه من منح الثقة إلى حد كبير على مؤسسة الرئاسة. فنسبة الذين ذكروا أنهم لا يتقون بمؤسسة الرئاسة بلغت 42.1% في محافظة القدس، مقابل 4.7% قالوا إن ثقتهم عالية بها، وبلغت نسبة انعدام الثقة في باقي الضفة الغربية 31.7%، مقابل 11.9% ممن عبروا عن ثقة عالية بمؤسسة الرئاسة. وأظهر وسط الضفة الغربية النسبة الأعلى من انعدام الثقة (45.5%) قياساً بشمالها (35%) وبقربها (34.3%)، لكنها كالتباينات بين المواقع السكنية ووفق النوع الاجتماعي أو حسب المستوى التعليمي أو الفئات العمرية لا تغير من الصورة العامة. فتدني نسبة انعدام الثقة بين مؤيدي حركة "فتح" وارتفاعها عند مؤيدي حركة "حماس" متوقع في ظل الاستقطاب السياسي الحاد الذي ساد بينهما.

4-4-5 الثقة في النظام القضائي

فيما يخص النظام القضائي الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الثقة العالية في باقي الضفة الغربية 14% مقابل 22.5% من انعدام الثقة في هذا النظام. وسجلت القرى النسبة الأدنى من انعدام الثقة بالنظام القضائي (21.6%) مقارنة بالمدن وبالمخيمات. وأظهرت النساء نسبة أدنى من انعدام الثقة من الذكور (26% مقابل 36.8%). كما أظهر جنوب الضفة وشمالها نسبة أدنى من انعدام الثقة بالنظام القضائي من وسطها (20.6%، و20%، و34.6% على التوالي). وربما يكون وراء هذا فهم النظام القضائي كنظام كلي (بما في ذلك القضاء العشائري النشط في جنوب الضفة). لكن لم تظهر تباينات ذات دلالة على أساس المستوى التعليمي، ولا على أساس فئة العمر. أما بالنسبة لمؤيدي التنظيمات السياسية، فقد كانت حركة الجهاد الإسلامي التنظيم الذي أظهر أعلى نسبة من انعدام الثقة في النظام القضائي (52.9% مقابل 30.3% لحركة "فتح"، و28% لحركة "حماس"، و33.1% لدى اليسار). ولا يتغير الوضع نوعياً بخصوص الثقة الكاملة في الشرطة. فقد بلغت في باقي الضفة الغربية 24% (لمن لا يتقون البتة) مقابل 13.7% (لمن يتقون ثقة كبيرة). وفي محافظة القدس كانت النسب 24.9% مقابل 6.4% (قطاع غزة غير ممثل). وبرزت تباينات بين مناطق الضفة الغربية، حيث سجل وسط الضفة الغربية النسبة الأعلى من انعدام الثقة مقارنة بالشمال والجنوب. وأظهرت القرى النسبة الأدنى من انعدام الثقة بالشرطة والمدن النسبة الأعلى. ولم تظهر فروق ذات دلالة على صعيد المستوى التعليمي أو فئات العمر. أما على صعيد الانتماءات السياسية، فسجل المستقلون الوطنيون (والمستقلون الإسلاميون النسبة الأدنى من انعدام الثقة في الشرطة، وسجل الجهاد الإسلامي واليسار والذين لا يؤيدون أيضاً من التنظيمات السياسية القائمة النسبة الأعلى (بهذا الترتيب)).

4-4-6 الثقة في المؤسسات الدينية

تشير نتائج المسح (جدول 22-1) إلى أن من يتقون بالمؤسسات الدينية ثقة كبيرة يعادلون (في الضفة الغربية) نحو ثلاثة أضعاف من لا يتقون فيها كلياً. وكالعادة، ظهرت بعض التباينات بين مناطق الضفة الغربية، حيث سجل جنوب الضفة الغربية النسبة الأعلى من

الثقة العالية بهذه المؤسسات، وسجل وسط الضفة النسبة الأعلى من انعدام الثقة فيها. وسجلت المخيمات النسبة الأعلى من الثقة التامة في المؤسسات الدينية، تلتها القرى، فالمدن. ومنحت نسبة أعلى من النساء الثقة التامة بالمؤسسات الدينية من الرجال. وكانت فئة ما دون 19 عاماً الأعلى نسبة في منح الثقة التامة للمؤسسات الدينية، في حين لم تبرز تباينات ذات أهمية بين الفئات الأخرى. النسبة الأعلى (40%) من انعدام الثقة في المؤسسة الدينية كانت بين حملة شهادة الماجستير (لكن عددهم في العينة قليل). أما بالنسبة للتنظيمات السياسية، فقد سجل مؤيدو حركة "حماس" النسبة الأعلى من الثقة العالية في المؤسسات الدينية، تلتهم في ذلك حركة الجهاد الإسلامي، وتلاهوا المستقلون الإسلاميون والمستقلون الوطنيون، ثم حركة "فتح"، فاليسار (بهذا الترتيب).

7-4-4 الصحافة والتلفزيون المحلي

منح خمس أفراد العينة في باقي الضفة الغربية، ونحو ثلث العينة في محافظة القدس، الصحافة المحلية ثقة عالية. ولا يظهر تباينات واسعة في معدلات هذه الثقة العالية حسب المتغيرات المرصودة، باستثناء نسبي للتوجه السياسي (جدول 22-1). يظهر الميل نفسه إزاء التلفزيون المحلي، حيث تتراوح معدلات الثقة العالية بين ربع الأفراد وخمسهم (جدول 22-2)، ومعدلات من انعدام الثقة تتراوح بين 10% و20%. ولم تبرز تباينات واسعة بين مناطق الضفة الغربية (وإن تميز وسط الضفة الغربية (دون القدس) بمنحه التلفزيون المحلي نسبة أعلى من انعدام الثقة من الشمال والجنوب، وإن منحها في الوقت ذاته أعلى نسبة من الثقة العالية). كما لم تظهر تباينات واسعة بين المواقع السكنية (وإن تميزت المخيمات بمنحها التلفزيون المحلي ثقة كبيرة أعلى مما منحته القرى والمدن). وتسري الملاحظة ذاتها على المستوى التعليمي والفئات العمرية (باستثناء ما دون 19 عاماً وما فوق 66 عاماً، حيث النسب الأعلى من انعدام الثقة). كما يسري على التوجه السياسي (وإن مال مؤيدو حركة "فتح" إلى منح معدلات أعلى من الثقة الكبيرة من التنظيمات الأخرى بحكم مواقع "فتح" في وسائل الإعلام المحلية).

ولم يكشف المسح عن ثقة عالية في الفضائيات غير المحلية، فلم تتجاوز نسبة الثقة الكبيرة 11.9% في باقي الضفة الغربية، و23% في محافظة القدس. وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية منح الجنوب النسبة الأدنى، ومنح الوسط النسبة الأعلى. ولم تبرز فروق واسعة بين المواقع السكنية (المخيمات منحت الفضائيات النسبة الأعلى من الثقة الواسعة)، ولم تبرز فروق واسعة على صعيد النوع الاجتماعي ولا الفئة العمرية (إذا ما استثنينا الفئة العمرية ما فوق 65 عاماً)، ولا المستوى التعليمي (إذا ما استثنيت حملة شهادة الماجستير، حيث عبروا عن أعلى نسبة ثقة في الفضائيات). ولم تبرز فروق واسعة بين مؤيدي التنظيمات السياسية على هذا الصعيد (وإن مال مؤيدو الجهاد الإسلامي والمستقلون الوطنيون إلى إبداء مستوى أعلى من الثقة في الفضائيات).

4-4-8 الثقة في المنظمات غير الحكومية

برزت ثقة متدنية في المنظمات غير الحكومية، فلم تتجاوز الثقة العالية نسبة 9.5% في باقي الضفة الغربية (مقابل 21.8% من انعدام الثقة)، والنسبة الأعلى من انعدام الثقة برزت في وسط باقي الضفة الغربية، حيث بلغت 33.3%. كما كانت الأعلى في المدن. لكن لم تظهر فروق ذات أهمية حسب النوع الاجتماعي، أو المستوى التعليمي. ولم تظهر تباينات على أساس الفئة العمرية (باستثناء تدني ثقة من هم فوق 55 عاماً بهذه المنظمات قياساً بالفئات الأخرى). وحسب الاتجاهات السياسية، برزت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في هذه المنظمات بين من لا يؤيد أياً من الأحزاب السياسية القائمة، وبين مؤيدي اليسار الفلسطيني، ومؤيدي حركة الجهاد الإسلامي، وحركة "فتح".

4-4-9 الثقة في النقابات

تدني الثقة العالية في النقابات لم يختلف عن المنظمات غير الحكومية، حيث بلغت 15.9% في باقي الضفة الغربية (مقابل 20.1% من انعدام الثقة)، وكانت في محافظة القدس 6.5% (مقابل 18.7% من انعدام الثقة). وأبدى كل الوسط والمدن النسبة الأعلى من انعدام الثقة في النقابات (27.9% و27.6% على التوالي) قياساً بالجنوب والشمال، وقاسياً بالمخيمات

والقرى. وكانت الفروق محدودة حسب النوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي. أما بالنسبة للاتجاهات السياسية والحزبية، فبرز مؤيدو اليسار الأكثر ثقة بالنقابات، في حين كان مؤيدو الجهاد الإسلامي الأعلى في نسبة انعدام الثقة، تلاهم من لا يؤيدون في أي من التنظيمات السياسية القائمة. ومن حيث المجالات المهنية، كان الموظفون في المنظمات غير الحكومية الأعلى في انعدام الثقة في النقابات (52.6%).

10-4-4 الثقة في النظام التعليمي

أشارت نتائج المسح إلى أن النظام التعليمي يتمتع بأعلى نسبة ثقة عالية إزاء المواضيع التي تطرق إليها البحث (جدول 2-22). فقد بلغت نسبة الثقة العالية في باقي الضفة الغربية 45.8%، وحتى في منطقة القدس (حيث الثقة كانت متدنية إزاء القضايا المختلفة التي طرحت) بلغت نسبة الثقة العالية لديها في النظام التعليمي الفلسطيني 28.5%. وأعلى نسبة ثقة عالية في النظام التعليمي كانت في جنوب الضفة الغربية (53.8%) مقارنة مع شمالها ووسطها. كما كانت القرى الأعلى في الثقة التامة بالنظام التعليمي (45.3%) تبعها المخيمات ثم المدن. وأظهرت الإناث ثقة أعلى من الذكور. ولم تبرز فروق ذات شأن حسب المستوى التعليمي، وإن مال أصحاب التعليم الابتدائي فما دون، وحملة الدبلوم العالي إلى إبداء ثقة عالية بالنظام التعليمي من الفئات الأخرى. ولم تبرز تباينات بين الاتجاهات السياسية والحزبية باستثناء مؤيدي الجهاد الإسلامي الذين أبدوا درجة متدنية من الثقة العالية في النظام التعليمي (6.2%) مقارنة بالاتجاهات السياسية الأخرى.

11-4-4 الثقة في الشركات الكبرى العاملة في الضفة والقطاع

21.6% من المبحوثين (جدول 2-22) في باقي الضفة الغربية ذكروا أن لا ثقة البتة في الشركات الكبرى (مقابل 15.3% ذكروا أن تقتهم بهذه الشركات عالية)، وفي محافظة القدس بلغت نسبة من لا ثقة لهم البتة في هذه الشركات 16.7% مقابل 7.6% ممن أبدوا ثقة عالية فيها). وظهر تباين واضح بين المناطق، فالنسبة الأعلى من الثقة العالية ظهرت في جنوب الضفة الغربية (17.2%)، تلاها شمال الضفة الغربية، وكان وسط الضفة (دون القدس) الأدنى (11.8%)، وبالعكس كانت النسبة الأعلى من انعدام الثقة في الشركات الكبرى في

وسط الضفة الغربية (30.9%) مقارنة بشمالها وجنوبها. وكانت المخيمات صاحبة النسبة الأعلى من انعدام الثقة العالية، تلتها المدن ثم القرى. ولم تظهر تباينات تذكر بين الرجال والنساء، ولا حسب مستويات التعليم (باستثناء منح حملة الدبلوم العالي النسبة الأعلى من الثقة التامة في هذه الشركات لسبب غامض). أما على صعيد الفئات العمرية، فالفئة الأقل ثقة بالشركات الكبرى كانت بين ممن تجاوزت أعمارهم سن 55 عاماً، ومن كانوا دون سن 19 عاماً. وأبدى مؤيدو حركة "فتح" النسبة الأعلى من الثقة العالية في الشركات الكبرى مقارنة بالاتجاهات الأخرى.

4-4-12 الثقة في المنظمات الدولية والدول المانحة

أظهرت نتائج المسح (جدول 22-2) تديناً في نسبة من يتقون ثقة كبيرة في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة- في المعدل- بالمقارنة بالذين لا يتقون فيها البتة. لكن هناك تباينات واضحة أبرزها تفوق نسبة من منح ثقة كاملة في هذه المنظمات في المخيمات على من قالوا بانعدام الثقة فيها (25.3% إلى 18%) خلافاً للقرى والمدن، ربما للدور الذي تقوم فيه وكالة غوث اللاجئين (الأنروا). وينطبق حكم تديني نسبة من يتقون إلى من لا يتقون بالمنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة دون استثناء. كما في حال المنظمات التابعة للأمم المتحدة. فلم تتجاوز نسبة الثقة العالية 13.1% في باقي الضفة الغربية مقابل نسبة 35% من انعدام الثقة، وثقة عالية في محافظة القدس قدرها 2.4% مقابل 29.9% من انعدام الثقة. وتظهر نتائج المسح معدلات الثقة المتدنية ذاتها تجاه الدول المانحة (14.3% من الثقة العالية في باقي الضفة الغربية، و5.3% في منطقة القدس).

خلاصة: تكشف مراجعة سريعة لنتائج قياسات الثقة عن مجتمع يسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الأفراد، بشكل عام، وفي مؤسسات السلطة، وفي الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة. وقليلة كانت مواقع الثقة (النظام التعليمي، والمؤسسة الدينية) والثقة المقيدة (القضاء وإلى حد ما الشرطة). وكما هو الحال في المؤشرات الأخرى، برزت تباينات بين متغيرات مختلفة، بعضها مهم، وبعضها ليس مهماً، وبخاصة على صعيد نوع التجمعات السكنية والمناطقية

والنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والتوجه السياسي. والسؤال هنا كيف نربط موضوع الثقة برأس المال الاجتماعي، وأيهما أهم الثقة بالأفراد أم بالروابط القرابية (الحمولة) أم بالمؤسسات السياسية أو المدنية أم الدولية، أم خليط منها؟

4-5 القيم والتوجهات المشتركة

4-5-1 التطوع والعمل الخيري

يبين جدول 23 أن 40.1% من المبحوثين في باقي الضفة الغربية، و41.8% في محافظة القدس، و42.1% في قطاع غزة قاموا بعمل تطوعي خلال العام الذي سبق المسح. وهي نسبة تبدو مرتفعة، وبخاصة إذا ما أخذنا ارتفاع معدلات البطالة والفقر خلال السنوات الأخيرة. لكن تبقى هناك حاجة إلى القيام بدراسة مقارنة مع معدلات الأعمال التطوعية في بلدان أخرى في المنطقة وخارجها، بالعلاقة مع وتيرة هذه الأعمال ونوعيتها ومدتها.

وكما في مؤشرات أخرى استخدمت في البحث، كشف المسح عن تباينات مناطقية (لا تتوفر معطيات كافية عن قطاع غزة) حيث كان وسط باقي الضفة الغربية صاحب النسبة الأعلى من العمل التطوعي (52.2%)، تلتها محافظة القدس، ثم شمال الضفة جنوبيها (وينسجم هذا مع معدلات الفقر والبطالة في هذه المناطق، لكن ليس مع معدلاتها في قطاع غزة).

كما برزت تمايزات مهمة بين المواقع السكنية، حيث برز أفراد القرى كأصحاب المشاركة الأوسع في العمل التطوعي (47.6%)، تلتهم المدن ثم المخيمات). وكانت أفادت نسبة أعلى من الذكور بمشاركتها في العمل التطوعي قياساً بالإناث. وتزايدت مشاركة الأفراد في العمل التطوعي مع ارتفاع المستوى التعليمي (من 29.1% عند الأميين الذين أكملوا المرحلة الابتدائية إلى 61.5% عند حملة الدبلوم العالي)، باستثناء حملة الماجستير (30%). لكن العكس يظهر مع التقدم في العمر (حيث كانت نسبة 49.3% عند من هم دون 19 عاماً، لتتخفف إلى ما دون 16% عند من تجاوزوا سن 65 عاماً). كما تباينت نسب المشاركة

في العمل التطوعي حسب التوجه السياسي، إذ ارتفعت من 32.2% عند من لا يؤيدون أيّاً من التنظيمات السياسية إلى 75% عند مؤيدي حركة الجهاد الإسلامي (جدول 23).

وقد ذكر 58.6% من أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة (جدول 23) أنهم تبرعوا بمواد عينية أو بنقود لأعمال خيرية خلال العام الذي سبق المسح. وكانت النسبة الأعلى من المتبرعين في وسط باقي الضفة الغربية، حيث بلغت 63.9% مقابل 53.3% في محافظة القدس، و55.2% في شمالها، و61.4% في جنوبها. وبلغت في قطاع غزة 60.4%، الأمر الذي يعني أن التبرع بأعمال عينية أو بنقود لا يرتبط فقط بمستويات الفقر أو صعوبة الحياة المعيشية عند غالبية الناس. كما كانت النسبة أعلى في القرى من المدن والمخيمات، وأعلى بين الذكور من الإناث. ومالت إلى الارتفاع مع ارتفاع المستوى التعليمي. ولم تظهر للفئة العمرية أو للانتماء السياسي علاقة واضحة بالتبرع لأعمال خيرية.

تبدو نسب المساهمة في العمل والمشاركة في الأعمال الخيرية عالية من حيث شمولها كل المواقع والفئات والاتجاهات السياسية، وهي كمؤشرات على وفرة رأس المال الاجتماعي تتعاكس مع دلالات مؤشرات وفرة الثقة بين أفراد المجتمع الفلسطيني. وهذا من إشكالات قياس رأس المال الاجتماعي.

4-5-2 الأهداف الاجتماعية

اعتبر 96.5% من أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة (جدول 24) أن تحسين الوضع الاقتصادي أمر بالغ الأهمية، ولم تظهر فروق واسعة بين المناطق الجغرافية، وإن كانت النسبة في وسط الضفة (مع القدس أو دونها) أدنى قليلاً (92.4%) من مثيلتها في شمال الضفة وجنوبها (97.4%، و98.4% على التوالي). كما لم تظهر فروق تذكر بين المواقع السكنية وحسب النوع الاجتماعي أو حسب المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ذو شأن.

من جهة أخرى، اعتبر 94.1% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن التحرر من الاحتلال أمر بالغ الأهمية، ولم تظهر فروق واسعة بين المناطق، وإن ظهرت النسبة في وسط الضفة (دون القدس) أعلى (98.1%) من مثيلتها في شمال الضفة وجنوبها ومن محافظة القدس ومن قطاع غزة. وكانت المخيمات صاحبة النسبة الأعلى بين المواقع السكنية التي اعتبرت إزالة الاحتلال أمراً مهماً جداً (98.7%) مقارنة بالقرى والمدن. ولم تظهر فروق تذكر حسب النوع الاجتماعي أو حسب المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية، ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية وقع يذكر.

واعتبر 97.1% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن محاربة الفساد أمر بالغ الأهمية، ولم تظهر فروق واسعة بين المناطق، وإن كانت النسبة في جنوب الضفة الأعلى (99.8%) من مثيلتها في شمال الضفة أو في محافظة القدس أو في وسط الضفة دون محافظة القدس، وكانت النسبة في قطاع غزة 100%. ولم تظهر فروق تذكر بين المواقع السكنية (وإن ظهرت أعلى نسبة في المخيمات)، ولا حسب النوع الاجتماعي، ولا حسب المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية (وإن أعطت الفئة التي يقل عمرها عن 19 عاماً نسبة أقل من الفئات الأخرى). ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير يذكر.

كما اعتبر 97.4% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 29) أن تحقيق الأمن والأمان للمواطن أمر بالغ الأهمية. وكانت النسبة الأعلى في قطاع غزة، حيث اعتبر 100% من المبحوثين هناك الأمر بالغ الأهمية (كان ذلك خلال فترة الاشتباكات الحادة بين "حماس" وحركة "فتح" التي انتهت بسيطرة "حماس" على السلطة في القطاع)، وكانت النسبة الأقل في محافظة القدس لحيثيات واضحة. ولم تظهر فروق بين مناطق باقي الضفة الغربية، ولا بين المواقع السكنية أو وفق النوع الاجتماعي أو المستوى التعليمي أو الموقع المهني أو الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ملموس.

وقد اعتبر 94.6% من المبحوثين في الضفة والقطاع (جدول 24) أن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية. ومرة أخرى ظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة، حيث اعتبر 98.8% من

الأفراد هناك أن الأمر بالغ الأهمية (على الأرجح أن للوضع السائد في قطاع غزة آنذاك صلة)، وكانت النسبة الأقل في محافظة القدس بحكم سيطرة إسرائيل الأمنية على القدس. وبرز جنوب الضفة بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لسيادة القانون قياساً بشمالها ووسطها. ولم تظهر فروق ذات أهمية بين المواقع السكنية أو وفق النوع الاجتماعي أو المستوى التعليمي أو الموقع المهني (على الرغم من إعطاء من يعملون في إسرائيل نسبة أهمية بالغة أقل من الفئات الأخرى)، أو الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ملموس.

وقد رأى 87.1% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية أمر بالغ الأهمية. وظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة، وكانت النسبة الأقل في محافظة القدس لاعتبارات تتصل بخصوصية وضعها. وبرز جنوب الضفة بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لبسط الديمقراطية قياساً بشمالها ووسطها. كما منحت المخيمات موضوع بسط الديمقراطية نسبة أعلى من القرى أو المدن، وأعطت نسبة أعلى من الإناث الموضوع أهمية بالغة مما أعطاه له الذكور. ولم يظهر تأثير للمستوى التعليمي (سوى إعطاء نسبة أكبر من حملة شهادة الدبلوم العالي والماجستير أهمية بالغة للديمقراطية السياسية من الفئات الأخرى). ولم يظهر تأثير يذكر للعمر (وإن أعطت الفئة التي يقل عمرها عن 19 عاماً نسبة أقل من الفئات الأخرى). وعلى صعيد الاتجاهات السياسية والحزبية، اعتبرت نسب أعلى من المستقلين الوطنيين ومن مؤيدي اليسار ومن حركة "فتح" (بهذا الترتيب) بسط الديمقراطية السياسية أمراً بالغ الأهمية، قياساً بحركتي "حماس" والجهاد الإسلامي.

في المقابل، اعتبر 95.4% من أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن محاربة الفقر والبطالة أمر بالغ الأهمية. ومرة أخرى ظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة، حيث اعتبر 99.0% من المبحوثين هناك أن الأمر بالغ الأهمية (معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة هي الأعلى في الأراضي الفلسطينية). وكانت النسبة الأدنى في محافظة القدس. وبرز جنوب الضفة (وهو الأعلى في نسبة الفقر) بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لهذا الموضوع قياساً بشمالها ووسطها. ولم تظهر فروق ذات أهمية بين

المواقع السكنية (وإن سجلت المخيمات النسبة الأعلى)، أو وفق النوع الاجتماعي (وإن سجلت الإناث النسبة الأعلى) أو المستوى التعليمي أو الموقع المهني (على الرغم من إعطاء العاطلين عن العمل وربات البيوت والعاملين في المنظمات غير الحكومية نسباً أعلى من الفئات الأخرى)، أو حسب الفئة العمرية. ولم يظهر للاتجاهات السياسية والحزبية تأثير ملموس.

كما يرى نصف أفراد العينة في الضفة والقطاع (جدول 24) أن المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات أمر بالغ الأهمية (ظهرت النسبة الأعلى في قطاع غزة). وبرز جنوب الضفة بين مناطق باقي الضفة الغربية الأعلى في منح أهمية قصوى لمساواة المرأة مع الرجل قياساً بشمالها ووسطها. ولم تبرز تباينات تذكر حسب الموقع السكني، لكن نسبة أعلى بشكل كبير، من الإناث اعتبرت الموضوع بالغ الأهمية من الذكور (60.7%، و41.3%). ولم يظهر تأثير يذكر لمستوى التعليم، وهو أمر مثير للاهتمام. كما لم يظهر تأثير واضح للعمر (وإن أعطت الفئة التي يزيد عمرها على 55 عاماً نسبة أدنى من الفئات الأخرى). وعلى صعيد الاتجاهات السياسية والحزبية، اعتبرت نسب أعلى من المستقلين الوطنيين ثم مؤيدي اليسار (66.7%) فالجهاد الإسلامي أن مساواة المرأة مع الرجل في كل المجالات أمر بالغ الأهمية، قياساً بحركتي "حماس" و"فتح".

وبشير مسح القيم الاجتماعية أن نسباً عالية بكل المقاييس أعطت أهمية قصوى للديمقراطية ومحاربة الفساد ولسيادة القانون ولتحسين الوضع الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة، وإن كانت هذه مؤشرات لامتلاك رأسمال اجتماعي فهي تشير إلى وفرته في الضفة وقطاع غزة. لكن مؤشر المساواة بين الرجل والمرأة يظهر اتجاهاً معاكساً للمؤشرات الأخرى، وهنا جوهر إشكالية قياس رأس المال الاجتماعي.

4-5-3 الموقف من ممارسات اجتماعية معينة

أظهرت نتائج المسح (جدول 25) أن نسباً عالية من الأفراد (تراوحت ما بين 72% و97%) اعتبرت ما يلي: إنه لا يمكن تبرير الحصول على رشوة في مجال العمل، أو تبرير سلوك

شخص يجد محفظة نقود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة، أو تبرير شراء بضاعة مسروقة، أو تبرير عدم التقيد بقوانين المرور، أو تبرير التغيب عن العمل دون سبب معقول، أو تبرير التهرب من دفع الضرائب. لكن نسبة أقل (55%) وافقت على أنه لا يمكن تبرير عدم المشاركة في الانتخابات.

ويشير ترتيب نسب إدانة السلوكيات الاجتماعية الوارد أعلاه (جدول 25) إلى رفض قبول الكسب الشخصي غير المشروع أولاً، ومخالفة القوانين العامة ثانياً، وتقبل وإن بشكل محدود- الامتناع عن ممارسة ما يقع في خانة الحقوق والواجبات. ولا شك في أن التباينات التي برزت في المسح ذات دلالات مهمة، وبخاصة تباين محافظة القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية والتباينات المرتكزة على أساس النوع الاجتماعي والتجمع السكني، والمستوى التعليمي والاتجاهات السياسية والحزبية. غير أن بعض الأسئلة استهدف التوصل إلى قياس عام، ومنها أسئلة تستهدف التوصل إلى فهم مكونات رأس المال الاجتماعي، وتحديد إمكانية قياسه. وتتمثل الإشكالية الرئيسية في ثلاثة جوانب، الأول: توفر مؤشرات ذات دلالات متناقضة تماماً (الثقة المتدنية بالآخرين من جهة، واعتماد قيم تشير إلى درجة عالية من الضبط الاجتماعي والتحرر السياسي والتقدم الاقتصادي، ومنح قيمة إيجابية للعمل). ويتمثل الجانب الثاني في منهجية التعامل مع التباينات المتنوعة التي كشفها المسح. ويتمثل الجانب الثالث في كيفية التعامل مع التأثيرات التراكمية والمستمرة للاحتلال على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4-6 مؤشرات عامة

4-6-1 الثقة بالمستقبل

كشفت نتائج المسح (جدول رقم 26) أن ربع أفراد العينة عبروا عن ثقة عالية في المستقبل، في حين عبرت غالبية أفراد العينة عن ثقة ما بين المتوسطة والمعدومة في المستقبل. وبرزت تباينات مهمة في هذا المجال بين المناطق: فالنسبة الأعلى من الذين أبدوا ثقة عالية

في المستقبل كانت في محافظة القدس (30.7%)، والأدنى في باقي الضفة الغربية (22.8%). وكانت النسبة الأعلى للثقة المعدومة في المستقبل في قطاع غزة (18.8%)، ثم في باقي الضفة الغربية (13.6%). وحتى داخل المنطقة الواحدة نجد اتجاهات متناقضة، فوسط باقي الضفة الغربية أبدى أعلى نسبة من الثقة العالية في المستقبل (31.7%)، وكذلك أعلى نسبة من انعدام الثقة في المستقبل (17.1%). وبرزت أعلى نسبة انعدام ثقة في المستقبل، على الصعيد المهني، بين أصحاب العمل. وأظهرت النساء ثقة أعلى (بنسبة محدودة) بالمستقبل من الرجال، وكانت النسبة الأعلى ممن أبدوا ثقة عالية في المستقبل من مؤيدي "حماس"، ولم يبرز نسق واضح بين فئات العمر.

4-6-2 التفكير بالهجرة ودوافعه

النسبة الأعلى من الذين فكروا في الهجرة خلال العام الذي سبق المسح كانت في قطاع غزة (30.8%)، والأدنى كانت في منطقة القدس (12.1%). والنسبة الأعلى بين مناطق الضفة الغربية كانت منطقة الوسط (دون القدس)، حيث بلغت 22.1%، ومن التجمعات السكنية كانت النسبة الأعلى في المخيمات (25.7%) تلتها المدن ثم القرى. وجاءت نسبة الذكور (31.4%) لتزيد عن ضعف نسبة الإناث. والنسب الأعلى حسب المستوى التعليمي كانت بين من نالوا شهادة البكالوريوس والثانوية والدبلوم العالي. وتباينت نسب من فكروا في الهجرة حسب الفئة العمرية، بحيث بلغت أعلاها عند من قلت أعمارهم عن 19 عاماً (35.6%)، وأقلها عند من تجاوزت أعمارهم سن 65 عاماً (6.3%). ونال مؤيدو حركة "فتح" والجهاد الإسلامي النسب الأعلى ممن فكروا في الهجرة، تلاهم مؤيدو اليسار والمستقلون الوطنيون.

تبرز هذه المعطيات صعوبة مناقشة رأس المال الاجتماعي بمعزل عن رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي، لارتباط الهجرة، من زوايا مختلفة، بتوفر أو ضعف أو غياب كل من هذه واتجاهات تأثيره.

وتبين نتائج المسح (جدول 27) أن الدوافع الاقتصادية كانت بارزة في الإجابة عن أسباب التفكير بالهجرة، فنحو 83% ممن فكروا في الهجرة من باقي الضفة الغربية، و81.6% من محافظة القدس، ذكروا أن أسباباً اقتصادية وراء تفكيرهم بالهجرة. وبرزت الاعتبارات الاقتصادية بشكل خاص في وسط الضفة، وبين الذكور (93.3% مقابل 69.3% عند الإناث)، وعند أصحاب التأهيل التعليمي العالي (وتحديداً حملة البكالوريوس، ما يشير إلى البطالة بين صفوف هذه الفئة) وبين العزاب أكثر من المتزوجين.

محافظة القدس كانت الأبرز في ذكر الاعتبارات السياسية وراء التفكير بالهجرة (78.4%) مقارنة بوسط الضفة (44.7%) وشمالها (61.0%)، وجنوبها (51.6%). وحسب الموقع السكني كانت المخيمات الأعلى في إيراد الدوافع السياسية من القرى والمدن. كما كان لاعتبارات السياسة تأثير أوسع بين الذكور. وازداد تأثير الاعتبارات السياسية مع ارتفاع المستوى التعليمي.

وبرز اعتبار توفر الأمن والأمان عاملاً في التفكير بالهجرة، بشكل خاص في محافظة القدس (81.1%)، تلاها شمال الضفة الغربية، ثم وسطها دون القدس، ثم جنوبها. وبرز بين المدن بشكل أكبر من القرى والمخيمات. وكانت النسبة أعلى بين الذكور من الإناث، وبين المستويات العليا من التعليم أكثر من الفئات الأقل تعليماً، وبين الفئات الشابة أكثر من الفئات المتقدمة في السن. كما كان الأعلى بين مؤيدي الجهاد الإسلامي والمستقلين الإسلاميين، والأدنى بين مؤيدي "حماس"، ومرتفعاً نسبياً بين مؤيدي اليسار وحركة "فتح".

من جهة أخرى، كانت الاعتبارات الاجتماعية الأقل تأثيراً في التفكير بالهجرة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

الفصل الخامس

خلاصة واستنتاجات ... من هنا إلى أين؟

حاولت هذه الدراسة تطوير مؤشر لقياس رأس المال الاجتماعي في باقي الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من خلال مجموعة من الأبعاد والمتغيرات المختلفة. وقد تم استخدام منهجية طورتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، مع مراعاة الخصوصية الفلسطينية من حيث الوضعين الاقتصادي والاجتماعي وواقع الاحتلال والشتات والثقافة وغيرها. كما استخدمت تحليل العوامل لتحديد المتغيرات التي لها تأثير واضح على رأس المال الاجتماعي، وهذا الأسلوب يتناسب مع الطبيعة الاستكشافية للدراسة، والسمة الوصفية للمتغيرات المنوي قياسها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المثيرة للاهتمام، التي تم استعراضها في الفصول السابقة. وبالتحديد، فقد أشارت النتائج بوضوح إلى تباين رأس المال الاجتماعي حسب عدد من المتغيرات، من بينها التجمع السكاني، والمنطقة، والنوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والفئة العمرية وغيرها، ما يشير إلى أن لرأس المال الاجتماعي سمات مشتركة مع رأس المال المادي أو البشري من حيث توزيعه غير المتكافئ. وتبرز اللامساواة في امتلاك رأس المال الاجتماعي بغض النظر عن أي بعد (من الأبعاد الأربعة أو الستة) يتم التركيز عليه في التعريف الإجرائي. كما أن هناك مؤشرات تشير إلى ميزة للأفراد على الآخرين (الشبكات الرسمية وغير الرسمية، المشاركة في نشاطات سياسية واجتماعية...)، وهناك مؤشرات لا تمنح ميزة للأفراد على الآخرين (الثقة في الأفراد والمؤسسات، تبني قيم الديمقراطية وسيادة القانون...)، أي أن هناك مؤشرات تشير إلى ميزات تولد وتعكس لامساواة، ومؤشرات تشير إلى غير ذلك.

وتعتبر الدراسة الراهنة دراسة استكشافية أولية لمكونات ودلالات وتوزيع "رأس المال الاجتماعي" في أراضي السلطة الفلسطينية، وهي تمثل المحاولة الأولى في فلسطين، وربما في العالم العربي، لإلقاء الضوء على هذا المفهوم والسعي لقياسه، وتطرح مجموعة كبيرة

من الأسئلة والملاحظات والأفكار التي يمكن لهذه الدراسة أن تشكل قاعدة لبحثها بشكل مفصل. وسوف نستعرض في هذا الفصل بعض تلك الأسئلة والملاحظات، آمليين أن يفتح ذلك أفقاً مشجعة لبحث مواضيع مهمة تتعلق برأس المال الاجتماعي، وبالذات في فلسطين. وربما يكون من المناسب أن نبدأ بمناقشة بعض العقبات والصعوبات التي صادفتنا خلال هذه الدراسة، والتي يمكن أن يكون لها دلالات تفيد الدراسات والأبحاث التي سوف تتناول هذا الموضوع في المستقبل.

لقد كشفت الدراسة حجم الصعوبات التي يعاني منها قياس رأس المال الاجتماعي، ولعل أبرزها - وكان هذا واضحاً من استعراض الأدبيات الكثيرة - هو عدم وجود إجماع حول المفهوم نفسه، ما يثير مخاوف من أن يعني رأس المال الاجتماعي أشياء متباينة للمجموعات المختلفة من الباحثين ومتخذي القرار، ويثير شكوكاً حول بعض الاستنتاجات التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسات التطبيقية التي تمت حول الموضوع. وقد نجم عن غموض مفهوم رأس المال الاجتماعي عدم وجود اتفاق على طريقة قياسه، والأبعاد التي يمكن أن تدخل في ذلك، والأوزان التي يمكن إعطاؤها لكل بُعد.

وحتى إذا تمت معالجة هذه الصعوبات، فإن تساؤلاً آخر يبرز حول مؤشر رأس المال الاجتماعي الذي يتم الوصول إليه. فهو مؤشر يمثل رقماً قياسياً يمكن أن يصلح للمقارنة، تماماً مثل الرقم القياسي لمستوى الأسعار، أو خط الفقر، ويعكس التغير (الاتجاه) الذي يمكن أن يطرأ على الظاهرة المبحوثة بين فترة وأخرى، ولكنه لا يدل على شيء كقيمة مطلقة. ولذا، استوجب التعامل معه بحذر شديد وتفسيره بدقة ووضعها في سياقها الزمني والمكاني، حتى يمكن استخدامه كوسيلة لرسم السياسات أو اتخاذ القرارات، أو عند المقارنة بين منطقة أو دولة وأخرى.

ولعل ما يزيد من صعوبة القياس هو عدم الانسجام، وأحياناً التناقض الذي يبرز بين الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي، ما يثير صعوبة في تجميعها ضمن معيار واحد، وكأنها وحدات متجانسة. فعلى سبيل المثال، فقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة المشاركة في

الأحزاب السياسية، وفي الوقت نفسه انخفاض الثقة بالمؤسسات الرسمية والعديد من المؤسسات المدنية. كما أظهرت ارتفاع نسبة الانتساب إلى الأحزاب السياسية، وفي الوقت نفسه ارتفاع نسبة المشاركة في دواوين الحمايل وفي فعاليات نشاطاتها. وبرز أيضاً ارتفاع تأييد قيم المواطنة (الديمقراطية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد...)، مترافقاً مع ارتفاع نسبة عالية من الولاءات المحلية والقريبة. وعلى الرغم من تدني الثقة بالأفراد والمؤسسات، فهناك معدلات عالية من التزاور والتحدث مع الأصدقاء والجيران والأقارب، ومن العلاقات الجيدة مع زملاء العمل، ونسبة عالية من العمل التطوعي، وغيرها. وي طرح ذلك الإشكالية التالية: هل يمثل (كما يبدو) كل بُعد من الأبعاد المذكورة بُعداً مستقلاً عن الأبعاد الأخرى، باعتبار أن له دلالاته الخاصة، ويشير إلى ظاهرة تتباين عما تشير إليه الأبعاد الأخرى، أم أنها جميعها تعكس مؤشراً واحداً منسجم الأبعاد؟ وهل يمكن أخذ أحد هذه الأبعاد كمؤشر بالإنابة عن رأس المال الاجتماعي الشمولي؟

من بين العقبات الرئيسية الأخرى التي واجهتها الدراسة حال الاستقطاب السياسي في الأراضي الفلسطينية، وتفجر الوضع الأمني في غزة خلال فترة إجراء المسح، الذي حال دون إمكانية الوصول إلى العينة المطلوبة من قطاع غزة كما كان مقرراً سلفاً، بما يمكن من المقارنة بين المتغيرات المختلفة. وبالتالي، لم نتمكن من تعميم النتائج حول رأس المال الاجتماعي على مستويات الوحدات الجغرافية، أو حسب مستويات التعليم، أو العمر، أو النوع الاجتماعي، وتم الاكتفاء بالإشارة إلى رأس المال الاجتماعي على مستوى القطاع بأكمله (بعكس الحال في باقي الضفة الغربية والقدس). ونحن نقترح أن تتم دراسة معمقة ومفصلة لوضع رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة بشرائحه المختلفة، حالما تسمح الظروف بذلك، ومقارنتها مع النتائج التي تم الحصول عليها في القدس، وباقي الضفة الغربية، للوصول إلى الاستنتاجات المناسبة.

وبضيف تقلب الأوضاع السياسية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة تحدياً آخر وتساؤلاً حول مدى استقرار مؤشر رأس المال الاجتماعي وثباته. ونحن نقترح أن يتم قياس هذا المؤشر مرة كل عامين، لمعرفة التغير الذي يطرأ على مكونات رأس المال

الاجتماعي خلال تلك الفترة، ومحاولة تفسير ذلك في ضوء التطورات التي تجري على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

ويقود ذلك إلى موضوع آخر يتعلق بتوفر البيانات. فقد تم الحصول على البيانات اللازمة لقياس رأس المال الاجتماعي في هذه الدراسة من خلال استمارة صممت خصيصاً لهذا الغرض، وقد تم تنفيذ المسح بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واستغرق ذلك فترة زمنية وجهداً وموارد قد لا تكون ضمن قدرة الباحث العادي، ما يحد من إمكانية تكرارها من باحثين أكاديميين مهتمين بالموضوع، وبعلاقته مع المتغيرات الأخرى. ونحن نأمل أن تتوفر هذه الإحصاءات والبيانات بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء بشكل دوري، لكي يتمكن الباحثون من إجراء الدراسات المتعلقة برأس المال الاجتماعي وأبعاده المختلفة، وعلاقة ذلك بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى. وهذا يتطلب تعاوناً كبيراً بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد "ماس" وبقية المؤسسات البحثية ومراكز اتخاذ القرار.

لقد ركزت هذه الدراسة على قياس رأس المال الاجتماعي، ولم تبحث في علاقة رأس المال الاجتماعي بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مثل الفقر، والتعليم، والصحة، والدخل، والتنمية الريفية، والاستثمار في الاقتصاد الكلي، وعلاقة مكوناته بالإنتاجية وتكاليف الأعمال والسلوك الانتهازي للأفراد، وبالتالي يظل هناك العديد من الجوانب التي تحتاج إلى أبحاث معمقة وجادة. مثلاً، هل التعليم "عنصر" في خلق رأس المال الاجتماعي أم "نتيجة" مهمة له أم أنه مكون لرأس مال مختلف (رأس مال ثقافي مثلاً)؟ وفي هذه الحالة ما العلاقة بين رأس المال الثقافي ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال الاقتصادي أو المادي؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الصحة ورأس المال الاجتماعي؟ وما هي علاقة رأس المال الاجتماعي "بالتنمية"، وتحديدًا تحت ظروف احتلال استيطاني، وفي ظل غياب دولة مستقلة واقتصاد هش ومجتمع مجزأ؟ كيف يمكن فهم عمل القطاع غير المنظم، الذي تضخم كثيراً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، من خلال مفهوم رأس المال الاجتماعي؟ وما هي علاقة رأس المال الاجتماعي بالفقر؟ مثلاً، لقد أظهر التحليل السوسيولوجي وجود علاقة بين كثافة

الروابط (الشبكات الاجتماعية) ومعدلات الفقر، كما يعكسها مؤشر الفقر المعتمد من الجهاز المركزي للإحصاء. فما هي طبيعة هذه العلاقة؟ هل يولد الفقر رأسملاً اجتماعياً متدنياً أم العكس؟ أم أن العلاقة تعكس تأثيراً متبادلاً؟ كما أظهرت النتائج أن المدن لديها النسبة الأعلى من العضوية النشيطة في معظم مؤسسات المجتمع المدني، بينما لدى المخيمات المعدلات الأدنى، فهل لهذا علاقة مع معدلات الفقر؟

لا شك في أن البحث عن ماهية العلاقات بين المتغيرات المذكورة وغيرها تقع في قمة أولويات البحث الخاص بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تقرد لها مساحات جيدة من التحليل، سواء لتوضيح الخلفية النظرية لتلك العلاقات أم لتحليل العلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي وتلك المتغيرات. وقد أشارت دراسة فضل النقيب إلى الكثير من الدراسات السابقة التي حاولت قياس تأثير رأس المال الاجتماعي على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، ولكنه ألمح إلى أن تلك التقديرات تكون عادة متحيزة وتحتاج إلى سلاسل زمنية، وهو ما لا يتوفر الآن ويحتاج إلى وقت طويل لوجوده (النقيب 2006، ص: 36). ولكن النقيب اعتبر أن رأس المال الاجتماعي ليس عنصراً مستقلاً في دالة الإنتاج، وأنه يعمل من خلال تأثيره على رأس المال المادي ورأس المال البشري، وهذا يثير سؤالاً بحثياً مهماً حول العلاقة بين رؤوس الأموال الثلاثة، المادي والبشري والاجتماعي، وطبيعة تلك العلاقة. وإذا كان من الممكن إدخال رأس المال الاجتماعي كعنصر مستقل في دالة الإنتاج أو الإنفاق، فإن التحدي يكمن في تطوير وحدات لقياس رأس المال الاجتماعي، أسوة بالمادي والبشري والثقافي.

وهذا يثير تحدياً آخر حول إمكانية المقارنة بين "مخزون" رأس المال الاجتماعي في فلسطين مع مثيله في الدول الأخرى. إن الصعوبة تكمن في أن رأس المال الاجتماعي يتأثر بالسياق الذي يتم قياسه فيه، وبالتالي، قد يكون من السهل أحياناً قياس بعض الأبعاد ومقارنتها بين دولة وأخرى، ولكن ليس رأس المال الاجتماعي ككل. على سبيل المثال، يمكن مقارنة نسبة الثقة بالمؤسسات المختلفة بين مجتمع وآخر، أو نسبة المشاركة في الأحزاب السياسية وغيرها، ولكن لا يمكن مقارنتها جميعاً في سلة واحدة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فلا يخفى على أحد انعكاسات رأس المال الاجتماعي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة المتعلقة بمكافحة الفقر والبطالة. ولعل التحدي الأكبر في هذا المجال يتمثل في كيفية استخدام رأس المال الاجتماعي في رسم سياسات وإستراتيجيات لمحاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة من قبل الحكومة، ومن قبل الجهات الداعمة، كالبنك الدولي وغيره؟ وكيف يمكن استخدامها في تخفيف تكلفة المعاملات وفي التمويل المتناهي الصغر وبناء اقتصاد معرفي متطور؟ ولكي يتحول رأس المال الاجتماعي إلى أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، نحتاج إلى فهم كيفية تنمية رأس المال الاجتماعي أو تراجعها، وتعزيزه كمورد لإنتاج للفرد والمجتمع. وهذا يؤثر سؤلاً لا يقل تحدياً عن السابق، وهو: هل يمكن خلق رأس المال الاجتماعي (من خلال سياسات معينة) تزيد من الآثار الإيجابية للشبكات الاجتماعية والثقة، وتساهم في تقادي الآثار السلبية لبعض أشكال رأس المال الاجتماعي؟ هل تملك الحكومة من السياسات ما يمكنها من تشجيع المشاركة المجتمعية في توفير السلع العامة وتقوية المؤسسات المدنية والتطوعية وزيادة الثقة بالمؤسسات العامة؟ إن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي له انعكاسات على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تختلف عما إذا كان بالإمكان فقط استخدام رأس المال الاجتماعي. ولكن يجب عدم المبالغة في تقدير دور رأس المال الاجتماعي وتأثيره على الاقتصاد واعتباره علاجاً شافياً لكل المشاكل التنموية، وهو بحاجة كما أظهرت هذه الدراسة إلى تفكيك مكوناته الرئيسية ودراسة تأثير كل منها على حدة ومجتمعة.

ويثير هذا النقاش سؤالاً من نوع آخر، كيف يمكن أن يؤثر رأس المال الاجتماعي على فعالية وكفاءة المشاريع التي تمويلها المؤسسات والدول المانحة في كثير من الدول النامية، وبالذات في فلسطين؟ ما هي انعكاسات هذه على مشاريع التمويل متناهي الصغر، وخلق فرص عمل، وشبكة الأمان الاجتماعي، وتنمية الريف، ودعم القطاع الخاص، وغيرها؟ وهل يمكن تفسير فشل بعض هذه المشاريع في ضوء زيادة معرفتنا بمكونات رأس المال الاجتماعي وتباين تأثيرات هذه المكونات عن بعضها البعض؟ كيف يمكن استخدام رأس المال الاجتماعي في تحسين اختيار وتوجيه وتوزيع المساعدات بطريقة عادلة، وتحويل تلك المساعدات إلى جهود تنموية قابلة للاستمرار؟

لا شك في أن موضوع رأس المال الاجتماعي له انعكاسات أخرى بالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني. فقد طرحت بعض الدراسات، وبخاصة دراسات البنك الدولي، أن هناك تماسكاً اجتماعياً قوياً بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وأنه "وعلى الرغم من العنف، والصعوبات الاقتصادية، والإحباطات اليومية الناجمة عن الحياة تحت حظر التجول والحصار، فإن المساعدة والمشاركة منتشرة، والعائلات في معظم الأحوال فعالة". وقد ذكر التقرير أنه حتى قبل إعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 2002، "كان المانحون يقولون إن ... المجتمع الفلسطيني يستوعب مستويات من البطالة كان يمكن أن تمزق العقد الاجتماعي في المجتمعات الصناعية" (البنك الدولي 2003). هذا "العقد الاجتماعي" في المجتمع الفلسطيني يمكن الافتراض أنه يعتمد على مجموعة من العوامل المعروفة والمتداخلة، مثل العلاقات العائلية والعشائرية، والمقاومة المشتركة للاحتلال، والمستويات العالية للتعليم، والمشاركة في الأنشطة السياسية والمجتمعية، والتقاليد الثقافية والدينية القوية، ... الخ. ولكن الطبيعة والآليات والآثار الدقيقة لهذه الروابط (وغيرها) لا تزال غير معروفة بشكل دقيق وتحتاج إلى أبحاث متخصصة ومعقدة لمعرفة، ولمتابعة الاختلافات فيها بين التجمعات المختلفة، وانعكاسات ذلك.

وهذا بدوره يؤثر موضوع العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاحتلال الإسرائيلي، وبالذات تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي؟ ودور رأس المال الاجتماعي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؟ لقد أشار النقيب، وغيره من الاقتصاديين، إلى دور الاحتلال في رأس المال الاجتماعي بشكل واضح حين ذكر أن سياسة إسرائيل الاقتصادية طوال سنوات الاحتلال استهدفت إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه، وربطه بعلاقة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع إلى إحداث تغييرات هائلة في أوضاع البنى التحتية الاجتماعية وفي أوضاع رأس المال الاجتماعي. وقد حاول النقيب فحص فرضيتين: الأولى هي أن سياسة الاحتلال تؤدي بالضرورة إلى إضعاف القطاع العام، وبالتالي إلى إضعاف البنى التحتية الاجتماعية، والثانية هي أن أوضاع المقاومة والصمود تؤدي بالضرورة إلى تقوية تضامن المجتمع الأهلي، وبالتالي زيادة رأس المال الاجتماعي. وقد أظهر صحة الفرضية الأولى باستخدام أساليب موضوعية وذاتية،

بينما أشار إلى أن اختبار الفرضية الثانية يحتاج إلى استنباط مؤشر لرأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية أولاً (النقيب، 2006؛ 45-46). وبالتالي، فربما تسهم هذه الدراسة وما تم خلالها من استنباط لمؤشر رأس المال الاجتماعي في إمكانية اختبار تلك الفرضية.

وفي السياق الفلسطيني أيضاً، تثير الدراسة اهتماماً بالفلسطينيين الموجودين في الخارج. مثلاً، ما هو دور رأس المال الاجتماعي في ربط اللاجئين والنازحين في دول المهجر مع أهلهم في الأراضي الفلسطينية؟ هل يمكن زيادة "الاستثمار" في رأس المال الاجتماعي لدى الفلسطينيين بشكل عام (في الداخل والخارج) واستخدامه كرافعة لتحقيق تنمية في الأراضي الفلسطينية أو لزيادة قدرة الفلسطينيين على الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي؟ هل يمكن دراسة رأس المال الاجتماعي لدى فلسطينيي الشتات ومقارنتها مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 والمحتلة العام 1948؟

وأخيراً، أظهرت الدراسة بعض النتائج التي تحتاج إلى المزيد من البحث. فمثلاً، هناك بعض المؤشرات دون دلالة واضحة مثل المشاركة في الانتخابات العامة، التي جاءت في الحال الفلسطيني تعبيراً عن استقطاب سياسي حاد، ويتعكس مع مؤشرات أخرى (وبالذات تدني الثقة في الأفراد والمؤسسات). العلاقة مع زملاء العمل، حيث وصفت نسبة عالية من المبحوثين العلاقة بالجيدة جداً، وهذه تتعكس مع تدني الثقة بالأفراد وبمعظم المؤسسات الوطنية والأجنبية والدولية. كما أشار ثلث العينة إلى أن له صديقاً أو صديقين فقط (صعوبة المقارنة مع مجتمعات أخرى حيث الصداقة لا يترتب عليها التوقعات والالتزامات نفسها)، وتبين أن نصف الصداقات تتخطى الأحزاب، وهذا يحمل مضموناً حدثياً. وهناك بعض المؤشرات التي تعكس تأثيرات الأوضاع السياسية (الشرط الفلسطيني) مثل وجود نسبة عالية (80%) من المبحوثين لهم أقارب في خارج فلسطين، ونسبة عالية نسبياً (40%) على اتصال شهري، وثلثي العينة لهم أصدقاء في الخارج، وغيرها. وهذه النتائج بحاجة إلى تفحص في شروطها ودلالاتها: فهي يمكن أن تكون من العوامل التي تسهل الهجرة والعمل في الخارج (وتؤدي بالتالي إلى خسارة لرأس المال الاجتماعي والبشري)، ويمكن -في ظرف معينة- أن تدعم التنمية عبر عمليات الاستثمار والعودة والتضامن والنضال

المشترك. هناك أيضاً بعض النتائج التي تحمل تأثيرات الشرط الراهن، فقد تبين وجود نسبة عالية من الأفراد الذين يشاركون في أعمال تطوعية وخيرية (40% في عمل تطوعي، و60% تتبرع لأعمال خيرية). وعلى الأرجح، فإن لهذا صلة بالأوضاع المعيشية الراهنة (نسب عالية من الفقر والبطالة) في الضفة والقطاع. بعض المؤشرات التي تحتاج إلى دراسة معمقة، وبالذات شيوع ديوان الحمولة والمشاركة في فعاليتها (57% في المدن -مع هيمنة الحمائل الكبيرة في نابلس، والخليل، وغزة- و44.5% في القرى، و39% في المخيمات). والسؤال هنا هو: هل هي ظاهرة مستجدة نتيجة ضعف السلطة المركزية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وفقدان الأمن، ... الخ؟ أم هي ظاهرة مستمرة منذ عقود طويلة؟ وقد لوحظ أن المشاركة الأعلى في فعاليات ديوان الحمولة كانت من قبل أصحاب التعليم العالي، فما مغزى ذلك بالنسبة لرأس المال الاجتماعي وانعكاساته على قيم المواطنة والتضامن الاجتماعي غير الرسمي؟

وفي النهاية، يجب التأكيد ثانية على أن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هي نتائج أولية، وربما تكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من النقاش حول الإطار النظري والعملية لرأس المال الاجتماعي، من أجل تطوير أدوات قياس موثوق بها، وربما يتطلب ذلك إضافة بعض المتغيرات، أو إعادة صياغة البعض الآخر للتأكد من مصداقية هذا المؤشر. كما أن المسوح، مثل المسح الذي قمنا به في هذه الدراسة، لا تكفي لفهم أبعاد رأس المال الاجتماعي وتداعياته، ولا بد من استخدام منهجيات إضافية، مثل القيام بدراسات ميدانية وسوسيولوجية وأنتروبولوجية (مقابلات معمقة، جلسات حوارية، ...)، ودراسات تعكس البعد التاريخي، وتأخذ بعين الاعتبار الصراعات في المجتمع، وتأثير العوامل الخارجية، والعوامل المنتجة للمساواة.

المراجع

- Boas, S. (2007). *To what extent can social capital have a dark side?* Unpublished paper.
- Bourdieu, Pierre, (1977). *Outline of a Theory of Practice*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bourdieu, Pierre, (1986). Forms of Capital. In Richardson, J. (Ed), *Handbook of Theory and Research. for the Sociology of Education*. New York: Greenwood Press.
- Bourdieu, Pierre, (1990). *Homo Academicus* Cambridge: Polity press.
- Coleman, J. S. (1988). Social Capital in the Creation of Human Capital. *American Journal of Sociology*, 94, 95-120.
- Dasgupta, P., and Serageldin, I. (1999). *Social Capital: A Multifaceted Perspective*. Washington DC: World Bank.
- Fafchamps, M., and Minten, B. (1999). *Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade*. Social Capital Initiative Working Paper No. 17., Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Franke, S. (2003). *Measurement of Social Capital; Reference Document for Public Policy Research, Development, and Evaluation*. Canada: Public Policy Initiative.
- Fukuyama, F. (1995). *Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperity*. London: Penguin.
- Fukuyama, F. (1999). *Social Capital and Civil Society*. George Mason University, The Institute of Public Policy.
- Galea, S., Karpati, A., and Kennedy, B. (2002). Social capital and violence in the United States, 1974-1993, *Social Science & Medicine*, Vol. 55. 1373-1383.
- Grootaert, C. (1999). *Social Capital: Household Welfare and Poverty in Indonesia*. Local Level Institutions Working Paper No. 6. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Grootaert, C., Oh, G. T., and Swamy, A. (1999). *Social Capital and Development Outcomes in Burkina Faso*. Local Level Institutions Working Paper No. 7. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Grootaert, C., and Bastelaer, T.V. (2001). *Understanding and Measuring Social Capital: A Synthesis of Findings and Recommendations from the Social Capital Initiative*. Social Capital Initiative Working Paper No. 24. Washington, D.C: World Bank.
- Grootaert, C., Veronica, N., Jones, N., and Woolcock, M. (2004). *Measuring Social Capital, An Integrated Questionnaire*. Working Paper No. 18. Washington, D.C: World Bank.
- Harper, R., and Kelly, M. (Dec 2003). *Measuring Social Capital in United Kingdom*. Office of National Statistics, London.

- Healy, T (2002). *The Measurement of Social Capital at an International Level*. Paper presented at the conference on Social Capital: The Challenge of International Measurement, London, UK September 25-27.
- Helliwell, John, F. (2002). *OECD/ONS Conference on The Measurement of Social Capital*, Rapporteur's Summary. London: September 25-27.
- Isham, J., and Kahkanen, S. (2002). How Do Participation and Social Capital Affect Community-Based Water Projects? Evidence from Central Java, Indonesia. In Christiaan Grootaert and Thierry van Bastelaer, eds. *The Role of Social Capital in Development: An Empirical Assessment*. New York: Cambridge University Press, 155-187.
- Jacobs, J. (1961). *The Death and Life of Great American Cities*. New York: Vintage Books.
- Jacobs, J. (1969). *The Economy Of Cities*. New York: Random House.
- Jamal, A.A. (2007). *Barriers to Democracy: The Other Side Of social Capital in Palestine and the Arab World*: Princeton University Press.
- Johnson, D., Headey, B., and B. Jensen. (2005). *Communities, Social Capital and Public Policy*: Literature Review. Policy Research Paper, No 26.: Australian Government, Department of Family and Community Services.
- Knack, S., and P. Keefer. 1997. Does Social Capital Have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation. *Quarterly Journal of Economics* (112(4)): 1251-1288.
- Krishna, A., and Shrader, E. (1999). *Social Capital Assessment Tool*. Prepared for the conference on social capital and poverty reduction organized by the World Bank. Washington DC: June 22-24.
- Krishna, A., and Uphoff, N. (1999). *Mapping and Measuring Social Capital: A Conceptual and Empirical Study of Collective Action for Conserving and Developing Watersheds in Rajasthan, India*. Social Capital Initiative Working Paper No. 13,. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.
- Kuper, A & J. Kuper (eds). (1996). *The Social Science Encyclopedia*. London and New York; Routledge.
- Narayan, D., and Pritchett, L. (1998). *Cents and Sociability: Household Income and Social Capital in Rural Tanzania*. Economic Development and Cultural Change, Washington DC: World Bank.
- OECD. (2001). *The Well-Being of Nations: the Role of Human and Social Capital*. Centre for Educational Research and Innovation.. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.
- Pargal, S., Huq, M., and Gilligan, D. (1999). *Social Capital in Solid Waste Management: Evidence from Dhaka, Bangladesh*. Social Capital Initiative Working Paper No. 16. Washington, D.C: World Bank.
- Portes, A. 1998. Social capital: Its Origins and Application in Modern Sociology. *Annual Review of Sociology*. Vol. 24, 1-24.
- Productivity Commission (2003). *Social Capital: Reviewing the Concept and its Implications*. Research Paper. Canberra (Australia).

- Putnam, R. (1993). *Making Democracy Work. Civic traditions in modern Italy*. Princeton NJ: Princeton University Press.
- Putnam, R. (2000). *Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster.
- Putnam, R., Leonardi, R., and Nanetti, R. (1993). *Making Democracy Work*: Princeton University Press.
- Sobel, J. (March 2002). Can We Trust Social Capital?, *Journal of Economic Literature*. Vol. XL. 139-154.
- Spellerberg, A. (2001). *Framework for the Measurement of Social Capital in New Zealand*, Research and Analytical Report 2001. No 14. Wellington: Statistics New Zealand.
- Temple, J., and Johnson, P. 1998. Social Capability and Economic Growth. *Quarterly Journal of Economics*: 113(3):965-90.
- Uphoff, N. (2000). *Understanding Social Capital: Learning from the Analysis and Experience of Participation*. Washington, D.C.: World Bank.
- World Bank (2003) *Twenty Seven Month- Intifada, Closures, and Palestinian Economic Crisis*.
- World Bank (2004). *Measuring Social Capital; An Integrated Questionnaire*. Working Paper No. 18. Washington, D.C.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني A. *الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006*، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله، فلسطين، 2007.
- _____ B. *القوى العاملة (دورة تشريع الأول - كانون الأول 2006) وقائع المؤتمر الصحفي*. رام الله، فلسطين، 2007.
- جميل هلال A. *التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية*. رام الله: مواطن، 2006.
- _____ B. *الطبقة الوسطى الفلسطينية*. بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومواطن، 2006.
- عبد الرحمن ابن خلدون. *مقدمة ابن خلدون*. دار الفكر، دمشق، (2002).
- فضل النقيب. *المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد (9)*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، July 2006.
- _____ *مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2006.

الملاحق

ملحق 1: الجداول الإحصائية

ملحق 2: منهجية تصميم عينة المسح

ملحق 3: استمارة مسح رأس المال الاجتماعي

الجدول الإحصائية

قائمة جداول الملحق الإحصائي

127	جدول 1: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمنطقة
129	جدول 2: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والمنطقة
130	جدول 3: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات ونوع التجمع السكاني
132	جدول 4: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والجنس
133	جدول 5: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والفئات العمرية
135	جدول 5 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والفئات العمرية
136	جدول 6: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمؤهل العلمي
138	جدول 6 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمؤهل العلمي
139	جدول 7: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والحالة الزوجية
141	جدول 8: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات وطبيعة العمل
143	جدول 8 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات وطبيعة العمل
145	جدول 8 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات وطبيعة العمل
147	جدول 9: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والتنظيم السياسي
149	جدول 9 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والتنظيم السياسي

- 151 جدول 10: التوزيع النسبي للمبوهين حسب علاقة مع زملائه بالعمل وبعض المؤشرات المختارة
- 153 جدول 10 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين حسب علاقة مع زملائه بالعمل وبعض المؤشرات المختارة
- 154 جدول 11: التوزيع النسبي لمشاركة المبوهين في الانتخابات التشريعية الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة
- 156 جدول 11 (تابع): لتوزيع النسبي لمشاركة المبوهين في الانتخابات التشريعية الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة
- 157 جدول 12: التوزيع النسبي للمبوهين الذين شاركوا أو امتنعوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة (خلال 12 شهر الماضية) حسب مجموعة من المؤشرات
- 159 جدول 12 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين الذين شاركوا أو امتنعوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة (خلال 12 شهر الماضية) حسب مجموعة من المؤشرات
- 161 جدول 13: التوزيع النسبي للمبوهين الذين يقومون بالأنشطة الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات *
- 163 جدول 13 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين الذين يقومون بالأنشطة الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات
- 165 جدول 13 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين الذين يقومون بالأنشطة الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات
- 166 جدول 14: التوزيع النسبي للمبوهين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة (خلال 12 شهرا الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة
- 168 جدول 14 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة (خلال 12 شهرا الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة
- 169 جدول 15: التوزيع النسبي للمبوهين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة
- 171 جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة
- 173 جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة
- 175 جدول 16: التوزيع النسبي للمبوهين المنتمين لتجمعات تخص أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة
- 177 جدول 16 (تابع): التوزيع النسبي للمبوهين المنتمين لتجمعات تخص أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة

178	جدول 17: نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلدة الواحدة الذين شاركوا (خلال السنة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم حسب بعض المتغيرات المختارة
179	جدول 17 (تابع): نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلدة الواحدة الذين شاركوا (خلال السنة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم حسب بعض المتغيرات المختارة
181	جدول 18: توزع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين وبعض المتغيرات المختارة
183	جدول 18 (تابع): توزع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين وبعض المتغيرات المختارة
184	جدول 19: نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية مختلفة حسب بعض المتغيرات المختارة
186	جدول 19 (تابع): نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية مختلفة حسب بعض المتغيرات المختارة
187	جدول 20: نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين بصفة عامة حسب بعض المتغيرات المختارة
188	جدول 20 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين بصفة عامة حسب بعض المتغيرات المختارة
192	جدول 21: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين حسب مجموعة من المؤشرات المختارة
192	جدول 21 (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين حسب مجموعة من المؤشرات المختارة
194	جدول 22_1: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب مجموعة من المؤشرات المختارة
196	جدول 22_1 (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب مجموعة من المؤشرات المختارة
198	جدول 22_2: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب مجموعة من المؤشرات المختارة
200	جدول 22_2 (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب مجموعة من المؤشرات المختارة
202	جدول 23: نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بالتبرع (خلال 12 شهرا الماضية) حسب بعض المتغيرات المختارة
204	جدول 23 (تابع): نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بالتبرع (خلال 12 شهرا الماضية) حسب بعض المتغيرات المختارة

- جدول 24: نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول أهدافا بالغة الأهمية
206 حسب بعض المتغيرات المختارة
- جدول 24 (تابع): نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول أهدافا بالغة الأهمية
207 حسب بعض المتغيرات المختارة
- جدول 25: نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب
210 بعض المتغيرات المختارة
- جدول 25 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب
212 بعض المتغيرات المختارة
- جدول 25 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب
214 بعض المتغيرات المختارة
- جدول 26: التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل، والتفكير بالسفر إلى
215 الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات
- جدول 26 (تابع): التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل، والتفكير بالسفر إلى
217 الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات
- جدول 27: نسبة المبحوثين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعة من
218 المتغيرات المختارة
- جدول 27 (تابع): نسبة المبحوثين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعة من
220 المتغيرات المختارة
- جدول 28: توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة أسبوعيا وبعض المتغيرات
222 المختارة
- جدول 28 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة أسبوعيا وبعض المتغيرات
224 المختارة
- جدول 29: توزيع استخدام الانترنت حسب السبب الرئيس لاستخدامها وبعض المتغيرات المختارة
225 المختارة
- جدول 29 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب السبب الرئيس لاستخدامها وبعض المتغيرات
226 المختارة
- جدول 30: نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية
229 حسب بعض المتغيرات المختارة
- جدول 30 (تابع): نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية
231 حسب بعض المتغيرات المختارة
- جدول 31: توزيع أفراد العينة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب عدد الجمعيات التي هم
232 أعضاء فيها والمناطق الجغرافية

جدول 1: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمنطقة * *

الأراضي الفلسطينية		قطاع غزة			محافظة القدس			باقي الضفة الغربية			المؤسسة					
من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط					
100	81.2	7.7	11.1	17.0	89.5	5.1	5.4	24.2	63.8	13.9	22.3	58.9	79.7	8.0	12.3	النوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
100	86.5	6.0	7.0	31.1	90.5	3.5	6.0	12.8	79.1	13.4	7.6	56.1	85.4	7.0	7.6	الجمعيات الثقافية
100	78.9	8.4	12.7	49.8	78.8	3.1	18.1	6.5	83.1	9.9	7.0	43.7	78.0	11.6	10.4	الأحزاب والتنظيمات السياسية
100	80.3	9.7	10.0	22.8	85.4	7.8	6.8	14.1	64.7	22.5	12.8	63.1	80.3	8.4	11.3	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
100	72.4	12.4	15.2	36.3	75.3	9.5	15.2	11.6	56.7	27.6	15.7	52.1	73.8	11.1	15.1	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس / (المشاركة في الشعائر الدينية)
100	83.3	7.7	9.0	43.7	85.4	3.8	10.8	10.3	78.5	13.5	8.0	46.0	82.9	9.1	7.9	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
100	91.6	3.8	4.6	54.6	93.1	1.8	5.1	17.8	85.3	8.2	6.5	36.7	92.0	4.3	3.7	جمعيات سكن الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
100	84.6	8.9	6.5	32.0	89.7	4.7	5.6	6.1	86.7	9.3	4.0	61.9	80.7	11.7	7.6	التقانات المعالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)
100	97.2	2.0	0.8	0.0	97.9	2.1	0.0	5.9	98.2	1.4	0.5	94.1	96.4	2.0	1.6	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ

100	96.1	2.2	1.7	29.7	97.4	1.3	1.3	8.1	94.8	3.9	1.3	62.2	95.4	2.6	2.0	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)
100	91.5	2.9	5.6	48.3	90.8	2.5	6.7	4.2	95.1	2.4	2.4	47.5	91.3	3.3	5.4	مجموعات اقرضية على الانترنت
100	97.6	0.8	1.6	34.4	98.2	0.5	1.3	9.4	98.0	0.5	1.5	56.3	97.0	1.1	1.8	مجموعات ضغط

* الخانة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من البنود (نشيط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 2: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والمنطقة **

جنوب الضفة الغربية		وسط الضفة الغربية (بدون القدس)			شمال الضفة الغربية			المؤسسة	
من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط			
22.4	85.9	6.0	8.1	24.4	71.5	7.3	21.2	12.7	النادي الرياضي وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكتكافة، مراكز الشباب، الخ)
30.4	89.0	4.4	6.5	19.6	79.4	6.9	13.7	8.7	الجمعيات الثقافية
18.5	82.2	12.0	5.5	25.9	72.0	10.5	17.5	11.4	الأحزاب والتنظيمات السياسية
26.4	82.6	9.1	8.4	18.6	81.8	2.6	15.6	9.2	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
54.8	67.4	8.8	23.8	8.0	78.5	12.8	8.7	12.3	الروابط الاجتماعية لمنبئة عن المساجد/ الكتكافس / المشاركة في الشعائر الدينية
18.4	89.0	6.8	4.2	20.4	76.2	9.8	14.0	10.5	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
23.5	94.8	2.4	2.8	23.5	88.9	1.2	9.9	5.6	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
24.2	76.3	18.3	5.4	18.7	79.4	10.0	10.6	57.1	النقابات العمالية المهنية (عرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ
18.8	97.6	1.5	0.9	18.8	95.3	1.9	2.8	2.5	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ
25.0	97.8	0.7	1.5	20.8	94.5	1.6	3.9	4.0	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)
17.9	95.1	2.2	2.7	17.9	86.8	5.4	7.8	3.5	مجموعات افتراضية على الانترنت
22.2	98.2	0.6	1.2	50.0	92.1	0.8	7.1	1.5	مجموعات ضغط

* الخاتمة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من البنود (نشط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 3: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية
حسب المؤسسات ونوع التجمع السكاني **

مخيم			ريف			حضر			المؤسسة	
من المجموع*	ليس عضو	نشط	من المجموع*	ليس عضو	نشط	من المجموع*	ليس عضو	نشط		
7.2	88.7	6.2	28.3	79.6	12.4	64.5	79.9	8.0	12.1	الوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
9.1	89.4	6.5	28.7	85.3	6.3	62.2	86.2	6.6	7.2	الجمعيات الثقافية
11.9	82.8	7.2	27.1	76.3	13.1	61.0	78.9	7.8	13.3	الأحزاب والتنظيمات السياسية
9.7	82.3	11.9	35.4	79.4	7.1	54.9	80.2	10.3	9.5	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
10.5	81.1	8.6	28.3	71.4	11.6	61.2	70.5	13.8	15.8	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس/ (المشاركة في الشعائر الدينية)
9.9	87.9	6.5	27.7	81.7	8.1	62.4	82.8	7.9	9.3	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
14.3	90.9	5.3	22.0	91.0	4.0	63.7	92.0	3.2	4.8	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
6.1	88.0	9.5	32.0	81.5	10.3	61.9	85.0	8.1	6.9	ال نقابات العمالية المهنية (عزف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)
5.9	98.2	1.5	52.9	96.3	1.9	41.2	97.3	2.2	0.6	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ
7.9	96.8	2.3	28.9	95.0	3.0	63.2	96.2	2.0	1.8	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)

7.6	92.4	4.9	2.6	23.7	90.9	3.3	5.8	68.6	91.4	2.2	6.4	مجموعات أقل إضحية على الإنترنت
9.4	98.0	1.2	0.9	40.6	95.9	1.3	2.8	50.0	98.2	0.5	1.3	مجموعات ضغط

* الخانة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من النبؤد (نشيط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 4: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الضفة الغربية حسب المؤسسات والجنس **

إناث		ذكور				المؤسسة		
من المجموع*	ليس عضو	نشط غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو		نشط غير نشيط	نشط
20.1	91.6	3.8	4.6	79.9	71.5	11.4	17.1	النوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
34.1	89.7	5.5	4.9	65.9	83.3	7.6	9.1	الجمعيات الثقافية
12.3	91.7	5.1	3.2	87.7	66.6	11.5	21.9	الأحزاب والتنظيمات السياسية
40.5	83.1	8.8	8.1	59.5	77.6	10.7	11.7	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
38.5	75.6	12.5	11.9	61.5	69.2	12.4	18.4	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس/ المشاركة في الشعائر الدينية)
36.6	85.5	7.8	6.6	63.4	81.1	7.6	11.3	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
25.6	95.2	2.4	2.4	74.4	88.2	5.0	6.8	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
21.8	92.2	4.9	2.9	78.2	77.2	12.8	10.0	ال نقابات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)
41.2	96.9	2.4	0.7	58.8	97.5	1.5	1.0	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ
35.1	96.6	2.2	1.2	64.9	95.5	2.3	2.2	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)
16.9	96.3	1.7	1.9	83.1	86.7	4.1	9.3	مجموعات افتراضية على الانترنت
24.2	98.4	0.8	0.8	75.8	96.7	0.8	2.5	مجموعات ضغط

* الخانة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من البنود (نشط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 5: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والفئات العمرية*

المؤسسة	45-36			35-26			25-19			18 سنة فأقل						
	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط				
الوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)	9.1	87.6	7.5	5.0	34.3	77.7	9.1	13.3	42.6	74.7	7.8	17.6	6.0	62.0	15.5	22.5
الجمعيات الثقافية	12.7	90.0	5.5	4.5	35.2	83.2	8.1	8.7	36.4	83.8	6.9	9.3	3.6	87.9	3.0	9.1
الأحزاب والتنظيمات السياسية	13.9	83.1	8.0	8.9	28.4	77.4	9.9	12.6	46.1	68.7	9.7	21.6	4.8	73.5	4.4	22.1
المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)	21.5	68.7	13.7	17.7	27.3	78.8	11.8	9.4	4.9	89.2	8.8	2.0	2.0	86.3	5.9	7.8
الروابط الاجتماعية المنتقاة عن المساجد / الكنائس / المشاركة في الشعائر الدينية	29.2	68.8	9.2	22.0	26.4	74.0	11.9	14.1	20.6	75.1	12.6	11.7	6.9	52.2	10.4	37.3
جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية	17.4	85.7	6.5	7.8	32.9	81.0	8.5	10.5	33.8	83.3	5.5	11.2	3.8	82.8	4.7	12.5
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)	11.0	95.4	2.1	2.1	34.1	90.5	3.7	5.8	25.3	91.1	4.6	4.4	7.7	84.3	2.0	13.7
التقنيات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)	25.0	81.8	10.0	8.2	35.1	80.4	11.7	8.0	23.6	89.5	4.8	5.7	0.7	92.2	5.9	2.0
جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ	23.5	98.3	0.7	1.0	23.5	98.1	1.2	0.7	11.8	98.0	1.6	0.4	0.0	100	0.0	0.0
حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات،	18.9	96.7	1.8	1.6	24.3	95.5	3.1	1.5	35.1	96.2	1.7	2.2	18.9	83.9	3.6	12.5

**جدول 5 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية
حسب المؤسسات والفئات العمرية****

من المجموع*	66 فما فوق			65-56			55-46			المؤسسة
	ليس عضو	غير نشيط	نشط	ليس عضو	غير نشيط	نشط	ليس عضو	غير نشيط	نشط	
0.4	99.0	0.0	1.0	92.3	4.2	3.5	87.0	7.3	5.7	النادي الرياضي وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
0.6	97.1	1.9	1.0	90.5	2.9	6.6	88.4	7.8	3.9	الجمعيات الثقافية
0.6	96.3	1.9	1.9	93.2	4.1	2.7	86.6	7.8	5.6	الأحزاب والتنظيمات السياسية
2.9	92.6	1.1	6.3	82.0	6.6	11.5	68.7	13.7	17.7	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
1.9	73.0	20.9	6.1	69.7	16.2	14.1	73.1	14.0	12.9	الروابط الاجتماعية المنتجة عن المساجد/ الكنائس/ (المشاركة في الشعائر الدينية)
0.5	84.0	15.1	0.8	86.6	7.7	5.6	82.4	11.1	6.5	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
4.4	94.1	2.0	3.9	91.6	5.0	3.4	89.2	5.4	5.4	جمعيات سكن الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
1.4	89.4	8.7	1.9	89.3	5.3	5.3	82.3	12.2	5.5	القطاعات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ
23.5	82.7	13.5	3.8	99.2	0.0	0.8	96.1	3.0	0.9	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ
0.0	100	0.0	0.0	96.9	2.3	0.8	97.1	2.9	0.0	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)
1.7	98.0	0.0	2.0	98.3	0.8	0.8	96.8	2.7	0.5	مجموعات افتراضية على الانترنت
2.9	99.0	0.0	1.0	98.4	0.8	0.8	96.5	2.2	1.3	مجموعات ضغط

* الخانة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من النود (نشط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 6: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسست والمؤهل العلمي **

من المجموع*	دبلوم متوسط			ثانوي			إعدادي			ابتدائي فأقل***			المؤسسة
	ليس عضو	نشط	من المجموع*	ليس عضو	نشط	من المجموع*	ليس عضو	نشط	من المجموع*	ليس عضو	نشط	من المجموع*	
12.5	75.1	8.5	16.4	77.1	9.1	13.8	86.5	5.9	7.6	94.4	2.2	3.4	النادي الرياضي وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
10.4	84.2	8.8	33.5	86.6	5.9	7.5	91.5	4.8	3.7	98.1	1.2	0.7	الجمعيات الثقافية
10.3	77.5	6.9	35.5	76.0	9.4	14.6	80.4	7.0	12.6	94.2	3.2	2.6	الأحزاب والتنظيمات السياسية
13.1	70.1	14.4	21.8	81.9	11.0	7.1	84.6	10.2	5.2	89.0	4.7	6.2	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
7.5	68.9	17.1	27.4	74.7	12.0	13.3	70.3	14.7	15.8	77.6	9.6	12.8	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد / الكنائس / المشاركة في الشرائع الدينية
8.5	78.9	11.6	23.0	83.1	10.3	6.6	87.2	4.6	8.2	90.5	3.8	5.6	جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية
7.7	91.8	6.1	25.3	91.8	4.4	3.8	92.7	2.0	5.3	93.3	3.1	3.6	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
10.2	75.8	16.1	8.1	88.6	7.5	3.9	86.6	7.0	6.4	88.6	7.4	4.0	التقنيات العمالية المهنية (عرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)
0.0	97.6	2.4	0.0	96.0	3.7	0.3	99.1	0.4	0.4	97.6	0.5	1.9	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ
5.4	96.1	2.8	1.1	96.6	1.7	1.7	97.6	2.0	0.4	98.2	0.8	1.0	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات،

جدول 6 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والمؤهل العلمي **

من المجموع*	ماجستير		بكالوريوس				المؤسسة					
	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط						
0.4	94.4	0.0	5.6	0.8	58.3	25.0	16.7	26.1	70.7	12.7	16.5	النوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
1.2	82.4	5.9	11.8	0.6	83.3	8.3	8.3	40.2	69.4	14.6	16.0	الجمعيات الثقافية
0.3	90.0	5.0	5.0	1.3	58.3	8.3	33.3	26.1	66.1	14.8	19.1	الأحزاب والتنظيمات السياسية
3.9	47.4	10.5	42.1	2.4	27.3	27.3	45.5	34.5	69.7	9.8	20.5	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
0.6	83.3	5.6	11.1	0.3	75.0	16.7	8.3	25.8	66.6	11.1	22.4	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس/ المشاركة في الشعائر الدينية
0.9	88.9	0.0	11.1	0.9	66.7	16.7	16.7	33.8	73.0	9.6	17.3	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
0.0	100	0.0	0.0	1.1	90.0	0	10.0	25.3	88.6	4.8	6.6	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
2.0	78.9	5.3	15.8	2.0	50.0	25.0	25.0	33.3	76.8	11.1	12.1	النقابات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)
0.0	100	0.0	0.0	0.0	100	0.0	0.0	31.3	96.5	2.2	1.4	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ
2.7	94.4	0.0	5.6	0.0	100	0.0	0.0	43.2	91.3	4.6	4.1	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)
0.8	94.4	0.0	5.6	0.0	91.7	8.3	0.0	29.4	85.2	5.6	9.3	مجموعات افتراضية على الإنترنت
0.0	94.4	5.6	0.0	0.0	90.9	9.1	0.0	15.6	97.5	1.1	1.4	مجموعات ضغط

* الخانة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من النورد (نشط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 7: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات والحالة الزوجية**

من المجموع*	أرمل			مطلق			متزوج			أعزب			المؤسسة	
	ليس عضو	غير نشيط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	من المجموع*		
														نشيط
0.4	95.6	3.5	0.9	87.9	6.1	6.1	85.6	6.5	7.9	53.8	69.4	10.8	19.8	التراخي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
0.0	94.5	5.5	0.0	87.9	6.1	6.1	87.8	6.5	5.7	47.6	82.1	6.9	11.0	الجمعيات الثقافية
1.6	89.5	6.1	4.4	93.9	3.0	3.0	83.3	7.1	9.6	50.2	67.2	11.7	21.1	الأحزاب والتنظيمات السياسية
2.4	88.2	5.9	5.9	82.8	10.3	6.9	77.0	10.6	12.4	11.4	87.2	8.4	4.4	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
3.0	73.9	16.2	9.9	70.6	17.6	11.8	70.8	12.6	16.5	26.0	75.6	11.1	13.4	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس/ (المشاركة في الشمامسة الدينية)
0.0	92.9	7.1	0.0	84.4	6.3	9.4	82.5	8.2	9.3	31.9	83.5	6.8	9.6	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
2.2	93.9	4.1	5.0	92.3	7.7	0.0	92.2	3.3	3.9	43.3	88.6	4.5	7.0	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
0.0	93.7	6.3	0.0	96.7	3.3	0.0	82.6	9.8	7.6	24.5	87.1	7.4	5.5	القطاعات العمالية المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)
0.0	96.0	4.0	0.0	96.3	3.7	0.0	96.9	2.1	1.0	23.5	97.8	1.5	0.7	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ
0.0	93.7	6.3	0.0	93.3	6.7	0.0	96.8	1.8	1.4	47.4	94.6	2.6	2.8	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق)

جدول 8: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية
حسب المؤسسات وطبيعة العمل**

من المجموع*	منظمة غير حكومية			هيئة دولية/ وكالة غوث			القطاع الخاص			القطاع العام			المؤسسة			
	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*		ليس عضو	غير نشيط	نشط
0.8	90.0	0	10.0	3.8	76.0	4.0	20.0	16.4	63.8	13.3	22.9	18.3	76.0	11.2	12.8	النوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
1.2	80.0	10.0	10.0	10.0	83.3	0	16.7	14.1	72.1	15.1	12.8	25.2	76.3	12.7	11.1	الجمعيات الثقافية
0.3	85.0	10.0	5.0	1.3	87.8	4.1	8.2	9.0	71.4	13.8	14.8	31.9	61.1	12.5	26.4	الأحزاب والتنظيمات السياسية
3.4	38.9	22.2	38.9	1.5	87.2	5.1	7.7	9.3	69.5	18.2	12.3	40.5	64.0	10.5	25.5	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
1.1	26.3	52.6	21.1	1.7	77.1	10.4	12.5	11.4	61.5	16.5	22.0	23.6	69.1	8.8	22.1	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس / المشاركة في الشعائر الدينية)
0.9	85.0	5.0	10.0	1.4	89.6	4.2	6.3	11.8	68.9	17.2	13.9	25.0	76.6	9.0	14.4	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
0.0	93.2	6.3	0.0	0.0	97.6	2.4	0.0	10.5	83.4	10.3	6.2	24.4	89.3	3.9	6.8	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
0.7	94.7	0.0	5.3	2.7	85.1	6.4	8.5	15.0	69.1	18.5	12.4	25.2	75.4	14.1	10.5	القطاعات المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات

جدول 8 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية
حسب المؤسسات وطبيعة العمل**

إسرائيل والمستوطنات			يعمل لدى الأسرة بدون أجر			يعمل لحسابه			صاحب عمل			المؤسسة				
من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط					
3.8	68.3	19.5	12.2	1.1	84.6	3.8	11.5	6.9	74.8	12.6	12.6	5.3	76.8	12.0	11.2	النوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
2.5	87.5	7.5	5	0.0	91.7	8.3	0.0	3.1	90.3	6.0	3.7	3.7	92.5	2.5	5.0	الجمعيات الثقافية
1.3	81.2	14.1	4.7	1.3	65.4	19.2	15.4	4.5	79.5	11	9.6	5.8	72.2	13.5	14.3	الأحزاب والتنظيمات السياسية
2.4	75	18.4	6.6	1.0	65.2	26.1	8.7	8.8	75.8	10.2	14.1	4.4	83.1	9.3	7.6	المدارس الحكومية أو الخاصة (بجدة الآباء، المدرسين)
3.7	64.1	19.2	16.7	1.7	58.3	16.7	25	9.9	66.4	8.6	25.0	4.3	75.8	11.7	12.5	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد / الكنائس / (المشاركة في الشعائر الدينية)
2.8	83.3	9.5	7.1	1.9	79.2	4.2	16.7	5.2	83.1	8.8	8.1	5.2	86.0	8.3	5.8	جمعيات الأنشطة الاجتماعية / جمعيات خيرية
3.5	84.5	10.3	5.2	0.0	89.5	10.5	0.0	15.1	82.8	5.4	11.7	3.5	92.6	4.6	2.8	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
2.7	72.4	22.4	5.3	0.7	87	8.7	4.3	15.6	66.9	16.2	16.9	15.6	76.9	11.6	11.6	القطاعات المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)

إسرائيل والمستوطنات			يعمل لدى الأسرة بدون أجر			يعمل لحسابه			صاحب عمل				المؤسسة
من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	من المجموع*	عضو ليس	غير نشيط	نشط	
0.0	98.4	1.6	0.0	94.4	5.6	0.0	93.8	5.3	0.9	98.2	0.9	0.9	جميعيات البيئة، التعاون الدولي، النج
0.0	97.3	2.7	0.0	95.5	0.0	4.5	94.3	4.9	0.8	94.7	3.5	1.8	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)
0.0	95.4	4.6	0.0	95.2	0.0	4.8	86.7	5.3	8	96.3	2.8	0.9	مجموعات افتراضية على الانترنت
0.0	98.2	1.8	0.0	100	0.0	0.0	90.2	3.6	6.3	98.1	1.0	1.0	مجموعات ضغط

* الخاتمة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من البورد (نشط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 8 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب المؤسسات وطبيعة العمل**

غير ذلك			متفرغ لأعمال المنزل			طالب متفرغ للدراسة			عاطل عن العمل***				المؤسسة	
من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط		
1.9	73.9	4.3	21.7	6.1	95.8	1.9	2.3	6.6	91.1	14.5	75.6	10.8	13.6	النوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي) / جمعيات ومراكز الشباب (الكتافنة، مراكز الشباب، الخ)
0.6	78.3	17.4	4.3	8.0	9.4	3.3	1.9	5.2	12.6	14.7	85.8	5.5	8.8	الجمعيات الثقافية
1.3	59.1	22.7	18.2	3.9	95.6	2.7	1.7	8.8	19.9	20.3	69.4	8.7	21.9	الأحزاب والتنظيمات السياسية
1.5	81.8	4.5	13.6	14.6	87.4	8.0	4.6	6.2	4.3	8.3	83.8	9.0	7.3	المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)
1.7	57.1	14.3	28.6	20.7	76.2	13.5	10.3	14.3	7.5	14.2	72.4	9.5	18.2	الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكتافس/ (المشاركة في الشعائر الدينية)
0.5	81.0	14.3	4.8	17.9	88.0	6.7	5.3	6.4	10.6	15.1	82.8	5.5	11.7	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
3.5	75.0	6.3	18.8	18.6	95.8	1.5	2.7	2.2	1.7	16.3	89.8	3.7	6.5	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
1.4	81.8	9.1	9.1	6.8	96.7	1.8	1.5	3.5	2.7	15.0	77.9	13.7	8.4	القطاعات المهنية (عرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)

غير ذلك				متفرغ لأعمال المنزل				طالب متفرغ للدراسة				عاطل عن العمل ***				المؤسسة
من	ليس	غير نشيط	من	ليس	غير نشيط	من	ليس	غير نشيط	من	ليس	غير نشيط	من	ليس	غير نشيط		
المجموع*	عضو	نشط	المجموع*	عضو	نشط	المجموع*	عضو	نشط	المجموع*	عضو	نشط	المجموع*	عضو	نشط		
0.0	100	0.0	14.3	97.1	2.6	0.3	14.3	97.9	1.3	0.8	14.3	97.1	2.1	0.8		
0.0	95.2	4.8	8.6	98.2	1.4	0.5	28.6	94.7	1.5	3.8	2.9	97.2	2.4	0.4		
0.8	94.7	0.0	1.7	99.5	0.2	0.3	31.4	81.7	4.2	14.1	18.6	87.7	3.2	8.9		
2.9	94.1	0.0	2.9	99.7	0.2	0.2	17.6	97.1	0.4	2.5	8.8	97.0	1.7	1.3		

* الخاتمة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من البنود (نشط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

*** الخاتمة (عاطل عن العمل) تشمل: متعطل سبق له العمل والمتعطل الذي لم يسبق له العمل والذين لا يبحثون عن عمل، والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل. أما خاتمة (غير ذلك) فتشمل العاجزين عن العمل مثل كبار السن والمرضى، وغير ذلك.

جدول 9: نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والتنظيم السياسي *

الجهاد الإسلامي			حماس			فتح			يسار منظمة التحرير ***			المؤسسة				
من المجموع*	عضو ليس نشيط	من المجموع*	عضو ليس نشيط	من المجموع*	عضو ليس نشيط	من المجموع*	عضو ليس نشيط	من المجموع*	عضو ليس نشيط	من المجموع*	عضو ليس نشيط					
2.6	62.5	15.6	21.9	2.3	80.4	7.8	11.8	37.4	75.7	9.8	14.5	11.3	67.9	10.7	21.4	التوادي الرياضية وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)
6.1	68.0	12.0	20.0	10.3	91.0	3.7	5.3	41.8	82.8	6.9	10.3	12.1	69.5	15.2	15.3	الجمعيات الثقافية
7.7	41.2	11.8	47.1	11.0	81.2	8.8	10.0	61.3	60.3	12.8	27.0	11.6	57.9	16.4	25.7	الأحزاب والتنظيمات السياسية
1.0	83.1	12.5	6.3	14.1	76.8	13.5	9.8	27.7	80.9	8.6	10.5	8.3	75.4	10.7	13.9	المدارس الحكومية أو الخاصة (جثة الآباء، المدرسين)
4.4	53.8	15.4	30.8	20.8	67.6	9.7	22.7	20.5	79.6	9.4	11.0	3.0	80.5	11.3	8.3	الروابط الاجتماعية المتبنية عن المساجد/ الكنائس/ (المشاركة في الشعائر الدينية)
8.9	44.9	16.3	38.8	15.0	83.4	6.9	9.7	33.3	82.6	6.8	10.5	6.6	79.5	9.8	10.6	جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية
9.0	72.5	7.5	20.0	5.6	95.9	2.2	1.9	29.2	91.1	4.2	4.7	10.1	87.5	4.5	8.0	جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)
2.0	92.2	2.0	5.9	11.6	85.0	9.7	5.3	31.3	84.2	8.7	7.0	7.5	78.0	13.0	8.9	التقانات العمالية المهنية (عزف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)
0.0	95.8	4.2	0.0	35.3	96.5	1.4	2.1	17.6	98.2	1.3	0.5	11.8	93.9	4.3	1.7	جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ

2.6	95.9	2.0	2.0	26.3	95.1	1.6	3.3	39.5	95.3	2.4	2.4	7.9	93.8	3.9	2.3	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)
12.7	70.0	0.0	30.0	5.1	97.0	1.0	2.0	50.8	86.3	4.0	9.7	6.8	89.3	4.1	6.6	مجموعات افتراضية على الإنترنت
3.0	97.9	0.0	2.1	6.1	99.3	0.0	0.7	51.5	96.1	1.0	2.8	12.1	95.8	0.8	3.4	مجموعات ضغط

* الخانة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من البنود (نشط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

*** الخانة (بمسار منظمة التحرير) تشمل كل من: الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، جبهة النضال الشعبي.

جدول 9 (تابع): نسبة العضوية في المؤسسات المدنية والمهنية والسياسية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والتنظيم السياسي*

المؤسسة	مستقل وطني						مستقل إسلامي					
	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط	من المجموع*	ليس عضو	غير نشيط	نشط
التراخي الرياضي وأماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)	20.8	86.6	6.2	7.2	5.7	75.3	7.9	16.9	2.3	87.5	6.3	6.3
الجمعيات الثقافية	18.8	91.2	4.7	4.1	4.2	77.0	14.9	8.0	1.8	93.1	3.9	2.9
الأحزاب والتنظيمات السياسية	4.8	95.3	2.7	2.0	0.6	86.4	11.4	2.3	0	96.3	3.7	0
المدارس الحكومية أو الخاصة (جثة الآباء، المدرسين)	25.7	83.2	8.8	8.0	8.7	65.8	10.5	23.7	6.3	76.2	11.4	12.4
الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس/ (المشاركة في الشعائر الدينية)	27.1	73.4	13.5	13.0	6.9	60.7	11.2	28.1	7.2	61.0	14.3	24.8
جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية	15.5	90.5	5.1	4.4	7.0	75.6	7.8	16.7	6.6	73.8	12.6	13.6
جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)	33.7	92.5	2.6	4.9	3.4	89.3	6.7	4.0	3.4	90.5	6.0	3.6
القطاعات المهنية (غرف تجارية، أو صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)	27.9	85.5	8.5	6.0	4.1	81.6	11.5	6.9	9.5	75.0	11.0	14.0
جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ	17.6	98.6	1.0	0.5	0.0	100	0.0	0.0	0.0	98.9	1.1	0.0
حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)	15.8	97.3	1.8	0.9	5.3	96.5	1.2	2.3	2.6	94.1	5.0	1.0

12.7	95.4	2.1	2.5	5.9	88.0	3.6	8.4	0.8	88.5	10.3	1.1	مجموعات افتراضية على الإنترنت
9.1	98.5	1.0	0.5	3.0	98.7	0.0	1.3	6.1	96.7	1.1	2.2	مجموعات ضغط

* الخانة (من المجموع) تعبر عن نسبة الأعضاء النشيطين في المؤسسات المهنية والمدنية والسياسية من مجمل الأعضاء في الأراضي الفلسطينية.

** تم أخذ كل من البنود (نشيط، غير نشيط، ليس عضو) الموجودة في الاستبيان مع استثناء كل من (لا ينطبق، ولا جواب، وغير متوفر) عند تحليل كل من الفروع السابقة.

جدول 10: التوزيع النسبي للمبحوثين حسب علاقة مع زملائه بالعمل
وبعض المؤشرات المختارة

علاقة المبحوث مع زملائه بالعمل						المؤشرات
نسبة جيد جدا من المجموع	المجموع	سيئة جدا	سيئة نوعا ما	جيدة نوعا ما	جيدة جدا	
العلاقة حسب المنطقة						
50.8	100	0.3	1.9	33.7	64.1	باقي الضفة الغربية
9.9	100	0.7	0.7	44.4	54.2	محافظة القدس
39.3	100	0.0	0.0	9.3	90.7	قطاع غزة
100	100	0.3	1.3	27.4	71.0	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية						
48.0	100	0.6	1.8	38.5	59.0	شمال الضفة الغربية
17.0	100	0.0	2.1	23.2	74.7	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
34.0	100	0.5	1.9	30.6	67.0	جنوب الضفة الغربية
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني						
59.0	100	0.3	1.4	27.7	70.7	حضر
24.4	100	0.7	1.4	32.5	65.4	ريف
16.6	100	0.0	0.0	17.6	82.4	مخيم
العلاقة حسب الجنس:						
76.2	100	0.2	1.0	26.9	71.9	ذكور
23.8	100	0.7	1.8	29.1	68.4	إناث
العلاقة حسب الفئة العمرية						
1.1	100	0.0	7.7	23.1	69.2	18 سنة فأقل
23.1	100	0.0	1.7	22.1	76.3	19-25
35.4	100	0.0	0.9	33.2	65.9	26-35
24.0	100	0.8	1.2	24.4	73.6	36-45
10.1	100	0.9	0.0	29.6	69.6	46-55
2.8	100	0.0	2.9	34.3	62.9	56-65
3.4	100	3.4	0.0	3.4	93.1	66 فما فوق
العلاقة حسب المؤهل العلمي						
8.9	100	0.9	2.8	32.1	64.2	ابتدائي فأقل
15.9	100	0.5	1.5	36.9	61.2	إعدادي

علاقة المبحوث مع زملائه بالعمل						المؤشرات
نسبة جيد جدا من المجموع	المجموع	سيئة جدا	سيئة نوعا ما	جيدة نوعا ما	جيدة جدا	
27.5	100	0.7	0.3	25.2	73.8	ثانوي
13.3	100	0.0	1.9	30.8	67.3	دبلوم متوسط
31.0	100	0.0	0.6	22.1	77.3	بكالوريوس
1.1	100	0.0	8.3	16.7	75.0	دبلوم عالي
2.3	100	0.0	0.0	5.3	94.7	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب الحالة الزوجية						
27.4	100	0.0	2.2	30.4	67.4	أعزب
70.5	100	0.4	0.7	25.3	73.6	متزوج
0.8	100	0.0	7.1	50.0	42.9	مطلق
1.1	100	5.3	5.3	42.1	47.4	أرمل
0.1	100	0.0	0.0	66.7	33.3	منفصل

جدول 10 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب علاقة مع زملائه
بالعمل وبعض المؤشرات المختارة

علاقة المبحوث مع زملائه بالعمل						
نسبة جيد جدا من المجموع	المجموع	سيئة جدا	سيئة نوعا ما	جيدة نوعا ما	جيدة جدا	
العلاقة حسب الحالة العملية:						
34.5	100	0.0	0.8	15.5	83.6	موظف حكومي
16.5	100	0.0	1.1	30.2	68.8	موظف في القطاع الخاص
4.3	100	0.0	0.0	17.1	82.9	موظف في هيئة دولية/وكالة غوث
1.6	100	0.0	6.7	6.7	86.7	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)
9.4	100	0.9	0.0	33.0	66.1	صاحب عمل
7.7	100	0.9	0.0	42.6	56.5	يعمل لحسابه
1.4	100	0.0	0.0	47.6	52.4	يعمل لدى الأسرة بدون اجر
5.1	100	1.2	3.6	47.0	48.2	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
4.2	100	1.7	5.0	38.3	55.0	عاطل عن العمل
5.4	100	0.0	0.0	84.3	84.2	طالب متفرغ للدراسة
3.4	100	0.0	0.0	68.9	68.9	متفرغ لأعمال المنزل
0.9	100	0.0	0.0	50.0	50.0	أخرى
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:						
7.3	100	0.0	1.4	14.5	84.1	يسار منظمة التحرير
35.1	100	0.3	0.8	23.6	75.3	فتح
10.4	100	0.8	0.8	30.6	67.8	حماس
2.3	100	0.0	0.0	30.8	69.2	الجهاد الإسلامي
1.5	100	0.0	0.0	42.9	57.1	تنظيمات سياسية أخرى
4.6	100	3.7	3.7	25.9	66.7	مستقل إسلامي
3.8	100	2.0	2.0	36.0	60.0	مستقل وطني
27.0	100	0.0	1.3	29.3	69.4	لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية
8.0	100	0.0	2.0	34.0	64.0	أخرى/ لا جواب

جدول 11: التوزيع النسبي لمشاركة المبحوثين في الانتخابات التشريعية
الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة

المؤشرات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركين في الانتخابات	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركين في الانتخابات
العلاقة حسب المنطقة					
باقي الضفة الغربية	84.9	15.1	54.5	58.7	54.5
محافظة القدس	66.4	33.6	14.6	5.5	14.6
قطاع غزة	85.9	14.1	30.9	35.8	30.9
الأراضي الفلسطينية	84.0	16.0	100.0	100.0	100.0
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية					
شمال الضفة الغربية	85.1	14.9	51.1	54.4	51.1
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	81.5	18.5	18.3	14.2	18.3
جنوب الضفة الغربية	86.4	13.6	30.6	34.3	30.6
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني					
حضر	80.9	19.1	69.1	56.0	69.1
ريف	86.8	13.2	23.0	28.9	23.0
مخيم	90.9	9.1	7.9	15.1	7.9
العلاقة حسب الجنس:					
ذكور	85.0	15.0	48.1	52.2	48.1
إناث	82.8	17.2	51.9	47.8	51.9
العلاقة حسب الفئة العمرية					
18 سنة فأقل	20.4	79.6	11.4	0.6	11.4
19-25	83.3	16.7	26.8	25.5	26.8
26-35	86.1	13.9	25.9	30.6	25.9
36-45	88.3	11.7	14.9	21.4	14.9
46-55	92.6	7.4	5.2	12.5	5.2
56-65	86.7	13.3	5.0	6.2	5.0
66 فما فوق	61.5	38.5	10.8	3.3	10.8
العلاقة حسب المؤهل العلمي					
ابتدائي فأقل	85.0	15.0	17.6	19.1	17.6

المؤشرات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة من مجموع المشاركين في الانتخابات	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة
إعدادي	26.6	22.0	18.9	81.1
ثانوي	35.5	29.2	19.0	81.0
دبلوم متوسط	6.4	8.7	12.3	87.7
بكالوريوس	12.4	19.5	10.9	89.1
دبلوم عالي	0.9	0.6	23.1	76.9
ماجستير فأعلى	0.6	0.9	10.5	89.5
العلاقة حسب الحالة الزوجية				
أعزب	42.0	25.7	23.8	76.2
متزوج	51.0	69.6	12.3	87.7
مطلق	0.9	0.7	20.0	80.0
أرمل	6.1	3.8	23.3	76.7
منفصل	0.0	0.2	0.0	100.0

جدول 11 (تابع): التوزيع النسبي لمشاركة المبحوثين في الانتخابات
التشريعية الأخيرة حسب بعض المؤشرات المختارة

المؤشرات	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين شاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة	نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة
العلاقة حسب الحالة العملية:				
موظف حكومي	93.8	6.2	19.0	6.8
موظف في القطاع الخاص	86.9	13.1	8.0	6.5
موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	80.9	19.1	2.2	2.8
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	89.5	10.5	1.0	0.6
صاحب عمل	90.6	7.4	6.1	3.4
يعمل لحسابه	89.9	10.1	6.7	4.0
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	80.0	20.0	1.1	1.6
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	79.1	20.9	3.0	4.3
عاطل عن العمل	81.7	18.3	12.0	14.6
طالب متفرغ للدراسة	71.8	28.2	9.4	19.9
متفرغ لأعمال المنزل	82.9	17.1	30.7	34.2
أخرى	78.9	21.1	0.9	1.2
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:				
يسار منظمة التحرير	78.3	21.7	5.6	8.2
فتح	92.4	7.6	33.7	14.6
حماس	89.1	10.9	15.5	9.9
الجهاد الإسلامي	71.8	28.2	1.6	3.2
تنظيمات سياسية أخرى	78.6	21.4	1.2	1.7
مستقل إسلامي	70.5	29.5	3.1	6.7
مستقل وطني	89.6	10.4	3.8	2.3
لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية	80.3	19.7	29.0	37.3
أخرى/ لا جواب	68.0	32.0	6.5	16.0

جدول 12: التوزيع النسبي للمبجوتين الذين شاركوا أو امتنعوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة (خلال 12 شهر الماضية) حسب مجموعة من المؤشرات

المؤشرات	نسبة الذين امتنعوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة		نسبة الذين قاموا (خلال 12 شهرا الماضية) بتوزيع منشورات سياسية		نسبة الذين حضروا (خلال 12 شهرا الماضية) اجتماعات أو ندوات سياسية		نسبة الذين شاركوا (خلال 12 شهرا الماضية) في مظاهرات ومسيرات سياسية	
	كوقف سياسي	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع
العلاقة حسب المنطقة								
باقي الضفة الغربية	7.9	70.0	6.1	49.7	29.6	52.6	35.4	58.6
محافظة القدس	7.4	20.0	6.2	11.7	16.3	6.7	15.0	5.7
الأراضي الفلسطينية	5.7	100.0	6.5	100.0	29.9	100.0	32.1	100.0
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة الغربية	6.5	40.0	6.5	54.3	27.8	48.2	28.5	41.3
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	8.6	20.0	11.4	29.6	35.5	19.1	35.2	15.7
جنوب الضفة الغربية	11.8	40.0	3.0	16.0	29.4	32.7	46.3	43.0
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني								
حضر	4.9	57.1	6.4	57.1	29.0	57.0	30.3	55.4
ريف	4.8	19.0	7.0	28.2	31.7	27.8	37.1	30.2
مخيم	12.5	23.8	6.3	14.7	29.7	15.2	30.4	14.5
العلاقة حسب الجنس:								
ذكور	6.9	61.9	10.0	76.7	40.2	67.8	44.1	69.1
إناث	4.4	38.1	3.1	23.3	19.4	32.2	20.0	30.9
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤديه المبحوث:								
بيسار منظمة التحرير	10.0	14.3	14.9	13.0	58.9	11.1	56.7	10.0
فتح	7.0	19.0	10.9	47.5	45.8	43.6	46.3	41.0
حماس	3.0	4.8	7.9	16.7	32	14.6	37.2	15.8

المؤشرات	نسبة الذين امتنعوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة		نسبة الذين قاموا (خلال 12 شهرا الماضية) بتوزيع منشورات سياسية		نسبة الذين حضروا (خلال 12 شهرا الماضية) اجتماعات أو ندوات سياسية		نسبة الذين شاركوا (خلال 12 شهرا الماضية) في مظاهرات ومسيرات سياسية	
	كموقف سياسي	النسبة من المجموع	النسبة داخل المؤشر	النسبة من المجموع	النسبة داخل المؤشر	النسبة من المجموع	النسبة داخل المؤشر	النسبة من المجموع
الجهاد الإسلامي	10.5	9.5	9.8	3.1	45.1	3.1	51.9	3.4
تنظيمات سياسية أخرى	16.7	4.8	12.5	2.5	45.5	2.0	40.6	1.6
مستقل إسلامي	10.0	14.3	3.6	2.5	25.2	3.8	20.5	2.9
مستقل وطني	0.0	0.0	1.1	0.6	26.7	3.2	41.8	4.7
لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية	3.8	23.8	2.6	13.0	15.0	16.1	17.4	17.3
أخرى/ لا جواب	3.7	1.4	0.9	1.2	8.2	2.4	12.3	3.4
العلاقة حسب الفئة العمرية								
18 سنة فأقل	0.0	0.0	9.7	4.3	25.0	2.4	48.6	4.4
25-19	3.8	19.0	12.1	49.7	37.0	33.5	39.8	33.5
35-26	5.4	23.8	6.8	29.4	31.3	29.7	33.3	29.3
45-36	10.0	28.6	4.5	13.5	29.8	19.8	31.0	19.1
55-46	10.5	9.5	1.5	2.5	24.5	9.0	26.0	8.9
65-56	12.5	9.5	0.7	0.6	18.7	3.8	19.9	3.7
66 فما فوق	5.4	9.5	0.0	0.0	11.0	1.9	7.1	1.1
العلاقة حسب الحالة الزوجية								
أعزب	5.1	38.1	12.0	54.9	38.5	39.2	40.9	38.6
متزوج	5.9	52.4	4.6	43.9	26.9	57.2	29.3	57.8
مطلق	0.0	0.0	2.9	0.6	32.4	1.5	35.3	1.5
أرمل	9.1	9.5	0.8	0.6	12.4	2.0	13.2	2.0

جدول 12 (تابع): التوزيع النسبي للمبجوثين الذين شاركوا أو امتنعوا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة (خلال 12 شهرا الماضية) حسب مجموعة من المؤشرات

المؤشرات	نسبة الذين امتنعوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة كموقف سياسي		نسبة الذين قاموا (خلال 12 شهرا الماضية) بتوزيع منشورات سياسية		نسبة الذين حضروا (خلال 12 شهرا الماضية) اجتماعات أو ندوات سياسية		نسبة الذين شاركوا (خلال 12 شهرا الماضية) في مظاهرات ومسيرات سياسية	
	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر
العلاقة حسب الحالة العملية:								
موظف حكومي	5.6	2.9	31.9	13.6	54.5	28.0	46.3	22.3
موظف في القطاع الخاص	11.1	7.7	10.4	8.9	36.5	9.5	46.9	11.4
موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	0.0	0.0	2.5	8.2	28.0	1.9	28.0	1.8
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	0.0	0.0	0.6	5.0	42.9	1.2	42.9	1.1
صاحب عمل	0.0	7.7	3.1	3.9	34.6	6.0	32.3	5.2
يعمل لحسابه	5.6	6.3	6.1	6.7	25.7	5.1	40.3	7.6
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	5.6	25.0	2.5	15.4	38.5	1.4	40.7	1.4
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	11.1	7.7	3.1	5.9	18.8	2.2	28.2	3.0
عاطل عن العمل	5.6	4.4	17.2	9.7	29.8	11.8	12	13.4
طالب متفرغ للدراسة	5.6	2.9	18.4	9.9	36.6	15.2	38.6	15.1
متفرغ لأعمال المنزل	27.8	4.6	3.7	0.8	16.6	16.7	17.8	16.7
أخرى	5.6	25.0	0.6	4.2	34.8	1.1	30.4	0.9
العلاقة حسب الموهل العلمي								
ابتدائي فأقل	19.0	6.6	3.7	1.3	17.0	10.8	18.7	11.1
إعدادي	23.8	5.3	15.2	4.4	25.0	19.2	32.4	23.2

المؤشرات	نسبة الذين امتنعوا عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة كموقف سياسي		نسبة الذين قاموا (خلال 12 شهرا الماضية) بتوزيع منشورات سياسية		نسبة الذين حضروا (خلال 12 شهرا الماضية) اجتماعات أو ندوات سياسية		نسبة الذين شاركوا (خلال 12 شهرا الماضية) في مظاهرات ومسيرات سياسية	
	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر	النسبة من المجموع	المؤشر
ثانوي	14.3	2.2	33.5	7.1	30.4	31.6	32.9	31.8
دبلوم متوسط	23.8	21.7	11.0	8.6	35.2	9.9	36.2	9.5
بكالوريوس	19.0	7.3	35.4	13.4	45.9	26.7	43.3	23.4
دبلوم عالي	0.0	0.0	0.6	7.7	61.5	1.1	50.0	0.7
ماجستير فأعلى	0.0	0.0	0.6	5.0	26.3	0.7	15.8	0.4

• تم حذف بند قطاع غزة في الخانة (نسبة الذين حضروا (خلال 12 شهرا الماضية) اجتماعات أو ندوات سياسية) وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة.

جدول 13: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يقومون بالنشاطات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات *

المؤشرات		زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		زيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		الاتصال مع الأهل في الخارج أو غيرها		الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		دعوة الأصدقاء لزيارتك في البيت		دعوة الجيران لزيارتك في البيت							
لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر 2-1 في الشهر						
12.4	35.4	33.6	10.6	40.4	26.2	34.7	18.4	13.7	17.9	23.8	16.4	8.7	30.6	44.1	6.9	34.5	38.9	2.4	33.0	52.6	باقي الضفة الغربية
28.5	27.9	15.4	12.5	41.5	17.8	27.5	22.5	9.6	18.2	31.8	11.4	19.6	25.8	23.5	6.7	38.6	37.9	4.6	38.9	46.4	محافظة القدس
23.7	23.6	29.8	23.5	34.6	21.0	35.1	20.6	14.8	15.8	31.5	17.7	14.7	14.5	40.8	10.7	27.3	40.2	0.2	33.3	50.5	قطاع غزة
18.3	30.4	30.0	15.3	38.4	23.4	33.8	19.6	13.4	17.2	27.3	16.2	12.1	24.5	40.4	8.2	32.4	39.2	1.9	33.8	51.1	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية																					
14.1	33.8	30.8	12.4	35.6	24.9	38.6	16.3	14.5	19.0	23.6	18.2	9.2	29.3	43.3	8.3	31.2	38.4	3.2	32.5	51.8	شمال الضفة
21.1	24.4	39.2	16.0	32.5	32.5	25.6	24.8	14.3	10.6	24.6	26.8	14.7	22.7	46.9	7.8	32.7	43.4	1.0	31.9	57.5	وسط الضفة**
5.5	43.2	35.2	5.4	51.9	25.2	29.7	20.0	10.9	19.7	23.9	8.1	4.8	36.6	44.1	4.5	40.5	37.2	1.6	34.3	51.6	جنوب الضفة
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني																					
19.5	28.3	32.5	14.6	40.2	24.3	29.9	21.9	14.8	16.4	29.0	18.5	13.4	21.5	42.3	7.9	32.3	39.6	1.9	33.9	51.0	حضر
13.6	36.7	34.1	12.8	39.1	25.2	39.5	16.6	13.0	17.7	22.2	15.8	9.0	31.1	44.5	10.8	26.2	41.9	2.3	30.1	56.9	ريف
21.2	27.9	14.1	22.1	31.0	17.0	40.0	15.3	7.1	19.6	29.4	7.3	12.6	24.4	26.0	8.2	32.4	39.2	1.3	40.1	41.4	مختم
العلاقة حسب الجنس																					
19.8	29.2	30.9	10.6	39.4	30.6	24.9	21.4	16.9	12.9	31.2	16.8	11.2	25.0	41.9	3.9	30.4	52.3	1.6	34.6	51.4	ذكور
16.7	31.6	29.3	20.2	37.7	15.9	45.8	17.1	8.7	21.8	23.2	15.6	13.0	24.0	38.9	12.7	34.6	25.5	2.3	33.0	50.8	إناث

دعوة الجيران لزيارتك في البيت		دعوة الأصدقاء لزيارتك في البيت		الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت		الاتصال مع الأهل في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت		زيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت		زيارة الأصدقاء في فلسطين سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		زيارة الأصدقاء في فلسطين سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		المؤشرات			
لا يقومون بذلك	مره في الشهر	2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر	2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر	2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر	2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر	2-1 في الشهر	لا يقومون بذلك	مره في الشهر	المؤشرات		
23.9	24.7	32.2	9.9	37.3	30.2	25.0	22.5	27.6	22.6	15.2	22.0	42.3	5.9	30.4	51.5	1.1	32.8	53.8	أعزب
15.1	33.3	29.9	16.9	40.3	20.6	36.9	9.2	27.9	13.8	10.0	26.4	41.0	7.5	33.8	35.0	1.4	33.7	51.9	متزوج
32.4	26.5	26.5	11.8	29.4	29.4	33.3	14.3	40.0	10.0	20.0	8.6	42.9	11.8	26.5	35.3	11.8	35.3	47.1	مطلق
18.2	29.8	23.1	30.7	26.3	14.0	58.3	8.3	13.6	8.0	16.5	20.7	22.3	31.9	274	16.8	13.3	40.0	26.7	أرمل
16.7	33.3	0.0	57.1	28.6	14.3	25.0	0.0	33.3	0.0	14.3	14.3	14.3	0.0	50.0	16.7	0.0	71.4	14.3	منفصل

* تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 13 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

** باستثناء القدس

دعوة الجيران لزيارتك في البيت			دعوة الأصدقاء لزيارتك في البيت			الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو غيرها			الاتصال مع الأهل في الخارج سواء على الهاتف أو غيرها			الزيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو غيرها			الزيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو غيرها			زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو غيرها			المؤشرات
لا يقومون بذلك	في الشهر	مره في الأسبوع	لا يقومون بذلك	في الشهر	مره في الأسبوع	لا يقومون بذلك	في الشهر	مره في الأسبوع	لا يقومون بذلك	في الشهر	مره في الأسبوع	لا يقومون بذلك	في الشهر	مره في الأسبوع	لا يقومون بذلك	في الشهر	مره في الأسبوع				
12.0	36.8	30.4	5.6	48.8	27.2	29.2	15.6	7.3	11.1	30.8	12.8	4.0	27.0	44.4	2.4	29.6	49.6	0.8	37.3	55.6	صاحب عمل
17.1	23.3	37.0	10.3	33.8	30.3	27.2	23.7	8.8	9.9	28.2	21.4	13.5	18.9	47.3	4.8	32.2	47.3	0.7	32.4	56.1	يعمل لحسابه
19.2	42.3	30.8	18.5	40.7	25.9	33.3	26.7	6.7	10.0	10.0	5.0	11.1	29.6	44.4	8.0	36.0	32.0	3.7	51.9	33.3	يعمل لدى الأسرة بدون اجر
23.5	25.9	23.5	7.2	36.1	21.7	28.8	21.2	1.9	18.3	23.3	13.3	18.8	27.1	34.1	3.6	29.8	42.9	1.2	42.4	42.4	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
18.9	28.8	28.5	19.7	33.6	24.9	34.5	17.2	21.3	17.4	35.3	12.3	10.3	22.4	40.7	3.5	30.2	49.3	2.4	32.6	51.0	عاطل عن العمل
28.0	26.1	26.1	9.2	38.6	28.8	21.7	22.7	31.4	15.0	30.3	22.8	17.0	20.6	37.9	5.9	29.5	50.5	0.3	32.9	52.4	طالب متفرغ للدراسة
14.1	34.1	32.0	24.1	37.2	15.5	52.5	15.0	7.0	23.7	22.3	14.0	10.9	24.2	41.3	13.6	35.7	20.3	1.2	33.0	51.8	متفرغ لأعمال المنزل
28.0	25.0	37.5	9.1	36.4	40.9	27.8	22.2	11.1	15.8	31.6	15.8	8.7	17.4	52.2	23.8	33.3	38.1	0	22.7	54.5	أخرى

جدول 13 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين يقومون بالنشاطات الاجتماعية غير الرسمية حسب مجموعة من المؤشرات

البيت		دعوة الجيران لزيارتك في البيت		دعوة الأصدقاء لزيارتك في البيت		الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		الاتصال مع الأهل في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		زيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها		المؤشرات		
البيت	دعوة الجيران لزيارتك في البيت	دعوة الأصدقاء لزيارتك في البيت	الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	الاتصال مع الأهل في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	الاتصال مع الأهل في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	زيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	زيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت أو غيرها	المؤشرات					
15.8	35.2	27.9	56.4	12.4	6.7	29.6	23.7	11.1	11.4	24.8	41.5	18.0	32.0	26.2	6.9	34.5	42.6	ابتدائي فأقل
14.3	27.8	36.5	36.6	20.0	11.1	17.7	26.8	17.0	10.5	22.3	44.3	8.9	32.7	37.9	1.0	36.0	51.7	إعدادي
24.0	29.2	26.6	28.8	18.7	19.2	13.2	31.7	16.1	14.8	22.5	38.5	6.4	31.5	42.2	0.8	33.4	51.5	ثانوي
18.8	29.8	29.3	25.2	28.8	9.4	11.8	29.9	17.1	12.0	26.3	37.8	1.9	33.0	43.2	1.0	32.9	53.1	دبلوم متوسط
15.3	29.9	31.5	27.2	18.7	14.8	14.2	22.3	19.3	9.2	28.2	40.4	3.7	31.9	47.1	0.2	32.3	56.4	بكالوريوس
25.0	41.7	25.0	22.2	22.2	11.1	10.0	40.0	10.0	16.7	33.3	33.3	0	75.0	25.0	0.0	50.0	41.7	دبلوم عالي
27.8	50.0	11.1	5.6	72.2	5.6	7.7	23.1	38.5	25.0	55.0	10.0	0	47.4	47.4	0.0	5.3	89.5	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب المؤهل العلمي																		
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:																		
12.8	29.8	42.6	19.8	28.6	27.5	18.7	27.6	26.8	9.2	24.1	54.6	3.5	25.5	61.0	1.4	22.1	70.7	يسار منظمة التحرير
12.9	32.4	36.4	24.8	23.2	18.8	16.6	32.6	15.2	6.8	24.9	49.7	5.5	29.1	50.0	1.1	33.8	56.4	فتح
18.2	28.4	33.4	45.4	16.3	10.7	19.0	25.5	17.9	12.6	25.1	42.4	9.3	37.4	30.2	0.3	35.2	52.2	حساس
36.5	21.2	38.5	15.2	6.1	60.6	7.7	30.8	33.3	15.4	21.2	42.3	5.8	21.2	73.1	0.0	34.6	50.0	الجهاد الإسلامي
12.5	28.1	37.5	32.1	14.3	14.3	14.3	10.7	25.0	6.1	36.4	39.4	9.4	37.5	40.6	0.0	25.0	53.1	تنظيمات أخرى
6.3	35.7	33.0	37.5	22.2	4.2	14.3	23.5	22.4	3.6	20.7	54.9	5.4	37.5	27.7	1.8	23.4	50.5	مستقل إسلامي
7.6	40.2	26.1	44.9	20.3	8.7	25.0	26.2	19.0	7.7	34.1	38.5	4.3	40.2	41.3	0.0	40.2	48.9	مستقل وطني
21.7	34.1	19.4	39.0	17.1	6.1	17.7	24.0	13.5	16.9	21.8	31.5	11.5	33.6	31.7	3.1	37.0	46.4	لا يؤيد أحد الأحزاب
21.7	34.1	19.4	38.1	16.3	7.5	14.8	19.0	9.3	19.5	29.0	28.1	11.6	31.9	26.4	4.6	31.5	37.9	أخرى/ لا جواب

جدول 14: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة (خلال 12 شهرا الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة

نسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات للعشيرة أو الحمولة			نسبة الذين يملكون ديوانا للعشيرة أو الحمولة			المتغيرات
النسبة من المجموع	لا	نعم	النسبة من المجموع	لا	نعم	
المنطقة الجغرافية						
52.8	59.3	40.7	51.3	50.3	49.7	باقي الضفة الغربية
13.2	54.9	45.1	10.0	55.8	44.2	محافظة القدس
34.0	60.0	40.0	38.7	42.2	57.8	قطاع غزة
100.0	59.0	41.0	100.0	48.1	51.9	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية						
41.3	66.9	33.1	46.4	55.1	44.9	شمال الضفة الغربية
8.6	77.9	22.1	8.8	72.4	27.6	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
50.1	38.5	61.5	44.8	32.1	67.9	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني						
57.9	59.4	40.6	65.9	41.4	58.6	حضر
26.1	58.9	41.1	22.6	55.5	44.5	ريف
16.0	57.1	42.9	11.5	61.1	38.9	مخيم
العلاقة حسب الحالة الزوجية						
27.7	62.3	37.7	27.7	52.3	47.7	أعزب
67.5	56.3	43.7	67.6	44.7	55.3	متزوج
1.0	70.6	29.4	1.1	58.8	41.2	مطلق
3.6	69.7	30.3	3.5	61.9	38.1	أرمل
0.3	57.1	42.9	0.1	83.3	16.7	منفصل
المستوى التعليمي						
15.8	65.7	34.3	14.1	61.3	38.7	ابتدائي فأقل
22.6	59.5	40.5	25.2	43.0	57.0	إعدادي
27.9	63.3	36.7	29.8	50.5	49.5	ثانوي
10.0	51.2	48.8	7.9	50.7	49.3	دبلوم متوسط
21.7	48.7	51.3	21.6	35.9	64.1	بكالوريوس

نسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات للعشيرة أو الحمولة			نسبة الذين يملكون ديوانا للعشيرة أو الحمولة			المتغيرات
النسبة من المجموع	لا	نعم	النسبة من المجموع	لا	نعم	
0.7	4.7	58.3	0.5	41.7	58.3	ودبلوم عالي
1.4	26.3	73.7	0.9	36.8	63.2	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب الحالة العملية:						
24.0	39.4	60.6	21.9	28.5	71.5	موظف حكومي
9.9	50.3	49.7	8.0	47.6	52.4	موظف في القطاع الخاص
2.4	53.1	46.9	1.8	55.1	44.9	موظف في هيئة دولية/وكالة غوث
0.3	85.0	15.0	0.4	76.2	23.8	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)
7.2	45.2	54.8	5.3	47.6	52.4	صاحب عمل
9.1	40.8	59.2	5.6	53.0	47.0	يعمل لحسابه
1.4	51.9	48.1	1.4	30.8	69.2	يعمل لدى الأسرة بدون اجر
5.0	42.2	57.8	3.6	47.1	52.9	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
12.3	58.6	41.4	10.3	55.6	44.4	عاطل عن العمل
9.9	68.4	31.6	10.9	55.1	44.9	طالب متفرغ للدراسة
17.3	77.4	22.6	29.3	50.5	49.5	متفرغ لأعمال المنزل
1.4	40.9	59.1	1.4	21.7	78.3	أخرى

جدول 14(تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين الذين عندهم ديوان للعشيرة أو الحمولة، ونسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات العشيرة أو الحمولة (خلال 12 شهرا الأخيرة) حسب بعض المتغيرات المختارة

نسبة المشاركة في نشاطات أو فعاليات للعشيرة أو الحمولة			نسبة الذين يملكون ديوانا للعشيرة أو الحمولة			المتغيرات
النسبة من المجموع	لا	نعم	النسبة من المجموع	لا	نعم	
الجنس						
69.1	44.0	56.0	56.9	41.5	58.5	ذكر
30.9	74.3	25.7	43.1	54.8	45.2	أنثى
الفئات العمرية						
2.3	67.1	32.9	2.8	49.3	50.7	18 سنة فأقل
22.6	65.4	34.6	25.7	50.4	49.6	25-19
31.7	54.2	45.8	31.0	43.3	56.7	35-26
21.5	55.4	44.6	20.6	46.5	53.5	45-36
11.7	56.3	43.8	10.9	48.3	51.7	55-46
6.9	52.7	47.3	3.1	47.7	52.3	65-56
3.3	73.0	27.0	3.1	68.3	31.7	66 فما فوق
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:						
3.0	78.6	21.4	4.0	62.9	37.1	يسار منظمة التحرير
32.9	52.4	47.6	35.4	35.8	64.2	فتح
11.8	64.6	35.4	14.2	46.5	53.5	حماس
1.1	78.8	21.2	2.2	46.2	53.8	الجهاد الإسلامي
1.6	50.0	50.0	1.2	54.5	45.5	تنظيمات سياسية أخرى
4.7	56.8	43.2	4.7	45.9	54.1	مستقل إسلامي
3.7	57.8	42.2	4.0	42.9	57.1	مستقل وطني
33.2	57.3	42.7	27.4	55.0	45.0	لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية
8.0	63.0	37.0	7.0	59.3	40.7	أخرى/ لا جواب

جدول 15: التوزيع النسبي للمجوتين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة

المؤشرات	ذات طبيعة اجتماعية (حل خلافات بين أفراد الحوالة ، تهنئة بزواج، مناسبة دينية، الخ)				ذات طبيعة اقتصادية (صندوق توفير العائلة الخ)				ذات طبيعة خدمتية (مناقشة قضية تخص البلدية، خدمات عامة، الخ)				ذات طبيعة سياسية(انتخابات محلية)			
	مره في الشهر	بضع مرات	ولا مرة	في السنة	مره في الشهر	بضع مرات	ولا مرة	في السنة	مره في الشهر	بضع مرات	ولا مرة	في السنة	مره في الشهر	بضع مرات	ولا مرة	في السنة
العلاقة حسب المنطقة	1.5	61.4	24.8	12.4	58.9	26.7	10.1	4.3	65.8	21.0	8.9	4.4	73.2	21.1	2.8	2.8
بقي الضفة الغربية	0.7	23.8	52.4	23.1	29.9	33.6	34.3	2.2	47.3	32.8	17.6	2.3	76.6	15.9	5.6	1.9
محافظة القدس	2.3	54.9	30.4	12.4	49.9	25.7	19.0	5.4	53.6	28.7	13.9	3.9	65.9	23.7	6.8	3.5
الأراضي الفلسطينية																
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية	0.9	47.1	29.4	22.6	47.6	29.3	14.1	8.9	47.1	29.4	15.0	8.6	55.2	37.8	4.1	2.9
شمال الضفة الغربية	28.6	74.5	10.6	10.6	31.0	33.3	31.0	4.8	51.2	25.6	16.3	7.0	56.8	13.5	13.5	16.2
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	42.9	70.8	23.6	4.4	72.4	23.2	4.0	0.4	82.1	13.9	3.2	0.8	88.0	11.2	0.4	0.4
جنوب الضفة الغربية																
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني	2.7	54.5	30.5	12.2	45.5	24.5	24.9	5.2	50.5	29.6	17.2	2.8	63.8	24.2	9.0	3.0
حضر	0.4	59.2	26.0	14.3	56.5	26.4	10.9	6.3	58.2	24.7	10.0	7.1	69.2	21.4	4.9	4.5
ريف	3.1	49.7	37.9	9.3	55.4	28.4	11.5	4.7	57.3	31.3	8.0	3.3	67.5	26.5	2.6	3.3
مخيم																
العلاقة حسب الجنس:	2.7	53.6	30.0	13.8	42.0	29.1	23.5	5.4	45.4	33.7	17.2	3.7	58.4	29.3	7.6	4.7
ذكور	1.2	57.8	31.6	9.4	68.6	17.5	8.8	5.1	72.8	16.8	6.1	4.3	84.0	10.5	5.1	0.4

المؤشرات	ذات طبيعة سياسية (انتخابات محلية)						ذات طبيعة خدمتية (مناقشة قضية تخص البلدية، خدمات عامة، الخ)						ذات طبيعة اقتصادية (صندوق توفير العائلة الخ)						ذات طبيعة اجتماعية (حل خلافات بين أفراد الحوالة، تهيئة بزواج، مناسبة دينية، الخ)					
	مره في الأسبوع	1-2 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة	مره في الأسبوع	1-2 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة	مره في الأسبوع	1-2 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة	مره في الأسبوع	1-2 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة								
أعزب	1.2	9.9	25.9	63.0	4.7	8.9	33.3	53.1	6.2	14.4	24.5	54.9	18.2	32.3	48.4	1.1								
متزوج	4.5	5.2	23.8	66.5	3.8	16.1	26.5	53.6	5.2	21.4	25.3	48.1	10.0	28.9	58.3	2.8								
مطلق	0.0	0.0	11.1	88.9	0.0	25.0	33.3	41.7	8.3	8.3	41.7	41.7	27.3	36.4	36.4	0.0								
أرمل	0.0	19.0	9.5	71.4	0.0	4.2	33.3	62.5	0.0	11.5	34.6	53.8	8.1	43.2	48.6	0.0								
منفصل	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	50.0	50.0	0.0	33.3	33.3	33.3	33.3	33.3	33.3	0.0								

• تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 15 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمحتويين الذين يوجد عندهم ديوان للعشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة

المؤشرات	ذات طبيعة سياسية (انتخابات محلية)			ذات طبيعة خدمتية (مناقشة قضية تخص البلدية، خدمات عامة، الخ)			ذات طبيعة اقتصادية (صندوق توفير العائلة الخ)			ذات طبيعة اجتماعية (حل خلافات بين أفراد العائلة، تهنئة بزواج، مناسبة دينية، الخ)			المؤشرات				
	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة					
الفئات العمرية																	
18 سنة فأقل	0.0	60.9	26.1	13.0	66.7	19.0	14.3	0.0	80.0	10.0	10.0	10.0	0.0	85.7	4.8	9.5	0.0
25-19	4.1	52.3	25.5	18.1	53.6	21.6	17.6	7.2	52.0	36.4	7.1	4.4	4.4	61.4	23.8	10.5	4.3
35-26	1.5	55.8	31.0	11.7	49.0	25.7	17.9	7.4	54.4	24.8	17.8	3.0	3.0	64.7	28.3	5.3	1.8
45-36	3.2	55.9	28.4	12.6	42.9	28.6	25.4	3.2	53.6	26.8	16.0	3.6	3.6	70.6	18.7	3.2	7.5
55-46	0.8	58.8	32.8	7.6	49.5	29.4	17.4	3.7	50.5	36.9	7.2	5.4	5.4	63.1	28.2	6.8	1.9
65-56	1.4	57.1	32.9	8.6	54.0	26.0	20.0	0.0	53.7	18.5	18.5	9.3	9.3	77.3	22.7	0.0	0.0
66 فما فوق	0.0	39.6	56.3	4.2	63.6	22.7	13.6	0.0	51.7	17.2	31.0	0.0	0.0	60.0	12.0	28.0	0.0
العلاقة حسب الحالة العملية:																	
موظف حكومي	3.0	49.8	31.2	16.0	36.5	21.6	38.0	3.8	41.5	31.1	23.6	3.8	3.8	59.3	24.1	15.6	1.0
موظف في القطاع الخاص	1.1	48.9	41.5	8.5	51.1	29.3	10.9	8.7	60.0	23.3	14.4	2.2	2.2	60.2	34.1	3.4	2.3
موظف في هيئة دولية/وكالة عوث	20.8	37.5	33.3	8.3	35.0	30.0	35.0	0.0	47.4	26.3	5.3	21.1	21.1	71.4	9.5	0.0	19.0
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	20.0	20.0	60.0	0.0	50.0	50.0	0.0	0.0	75.0	25.0	0.0	0.0	0.0	80.0	20.0	0.0	0.0
صاحب عمل	0.0	64.3	25.7	10.0	28.6	42.9	26.8	1.8	35.7	53.6	8.9	1.8	1.8	50.0	37.9	1.7	10.3

المؤشرات	ذات طبيعة سياسية (انتخابات محلية)						ذات طبيعة خدمية (مناقشة قضية تخصص البلدية، خدمات عامة، الخ)						ذات طبيعة اقتصادية (صندوق توفير العائلة الخ)						ذات طبيعة اجتماعية (حل خلافات بين أفراد العمولة، تهيئة بزواج، مناسبة دينية، الخ)					
	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة	ولا مرة في السنة	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة	ولا مرة في السنة	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة	ولا مرة في السنة	مره في الأسبوع	2-1 في الشهر	بضع مرات في السنة	ولا مرة في السنة					
يعمل لحسابه	4.0	1.3	25.3	69.3	52.6	3.9	13.2	30.3	52.6	2.7	10.8	35.1	51.4	51.4	12.9	24.7	57.6	4.7	4.7					
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	0.0	0.0	15.4	84.6	35.7	7.1	7.1	50.0	35.7	7.1	0.0	14.3	78.6	78.6	30.8	15.4	53.8	0.0	0.0					
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	2.4	4.8	21.4	71.4	50.0	4.3	15.2	30.4	50.0	6.4	25.5	29.8	38.3	38.3	26.0	36.0	38.0	0.0	0.0					
عاطل عن العمل	9.0	4.5	36.9	49.5	49.2	5.9	11.0	33.9	49.2	10.3	15.5	25.0	49.1	49.1	7.1	19.7	72.4	0.8	0.8					
طالب متفرغ للدراسة	1.3	2.6	27.3	68.8	59.3	4.7	5.8	30.2	59.3	4.6	10.3	31.0	54.0	54.0	16.7	32.3	50.0	1.0	1.0					
متفرغ لأعمال المنزل	0.7	4.8	4.8	89.7	76.3	1.9	8.3	13.5	76.3	6.6	7.3	12.6	73.5	73.5	8.0	33.7	56.7	1.6	1.6					
أخرى	0.0	10.0	40.0	50.0	45.5	0.0	9.1	45.5	45.5	0.0	10.0	50.0	40.0	40.0	15.4	30.8	53.8	2.3	2.3					

جدول 15 (تابع): التوزيع النسبي للمجوتين الذين يوجد عندهم ديوان للمشيرة والذين يشاركون في نشاطاته وفعالياته، حسب طبيعة هذا النشاط ومجموعة من المؤشرات المختارة

المؤشرات	ذات طبيعة سياسية(التخابات محلية)				ذات طبيعة خدمانية (مناقشة قضية تخصص البلدية،خدمات عامة، الخ)				ذات طبيعة اقتصادية (صندوق الخ)				ذات طبيعة اجتماعية (حل خلافات بين أفراد العمولة ، تهنئة بزواج، مناسبة دينية، الخ)			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يريده المبحوث:																
يسار منظمة التحرير	13.8	6.9	37.9	41.4	9.7	19.4	41.9	29.0	13.3	30.0	40.0	16.7	35.5	19.4	45.2	0.0
فتح	3.6	12.3	31.1	53.1	3.1	17.4	39.3	40.2	7.7	27.7	21.2	43.4	27.8	14.2	56.8	1.2
حماس	2.1	8.2	28.9	60.8	3.0	18.2	23.2	55.6	4.0	14.0	33.0	49.0	22.0	5.9	66.1	5.9
الجهاد الإسلامي	0.0	11.1	11.1	77.8	10.0	10.0	20.0	60.0	10.0	10.0	30.0	50.0	18.2	18.2	63.6	0.0
تنظيمات سياسية أخرى	7.1	0.0	21.4	71.4	0.0	6.7	33.3	60.0	0.0	6.7	40.0	53.3	37.5	18.8	43.8	0.0
مستقل إسلامي	0.0	6.8	27.3	65.9	0.0	6.8	34.1	59.1	0.0	8.9	35.6	55.6	23.9	26.1	50.0	0.0
مستقل وطني	3.8	11.5	42.3	42.3	14.7	14.7	41.2	29.4	3.1	15.6	28.1	53.1	36.8	10.5	52.6	0.0
لا يؤيد احد من الأحزاب	2.5	1.4	13.6	82.5	2.3	10.7	19.9	67.1	4.4	12.2	26.5	56.8	33.7	11.3	52.9	2.0
أخرى/ لا جواب	7.2	1.4	13.0	78.3	9.7	9.7	12.5	68.1	2.7	24.7	13.7	58.9	37.4	8.1	49.5	5.1
المستوى التعليمي																
ابتدائي فأقل	3.1	0.8	20.8	75.4	0.7	7.1	25.7	66.4	1.5	11.7	18.2	68.6	24.1	10.8	62.7	2.4
إعدادي	2.0	6.1	27.0	64.8	3.7	18.7	26.6	50.9	5.9	19.3	29.7	45.0	29.7	10.3	59.5	0.4
ثانوي	1.2	10.3	22.5	66.0	3.5	8.1	30.4	58.1	8.7	18.2	25.0	48.1	38.3	12.8	47.0	2.0

جدول 16: التوزيع النسبي للمبحوثين المنتمين لتجمعات تخص
أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	نعم	لا	النسبة من المجموع
المنطقة الجغرافية			
باقي الضفة الغربية	9.9	90.1	35.7
محافظة القدس	22.5	77.5	25.9
الأراضي الفلسطينية	12.8	87.2	100.0
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية			
شمال الضفة الغربية	8.9	91.1	41.8
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	9.2	90.8	14.9
جنوب الضفة الغربية	12	88	43.3
نوع التجمع السكاني			
حضر	12.5	87.5	61.1
ريف	10.4	89.6	16.2
مخيم	17.1	82.9	22.7
الجنس			
ذكر	20.6	79.4	84.9
أنثى	4.1	95.9	15.1
الفئات العمرية			
18 سنة فأقل	5.6	94.4	1.1
19-25	11.8	88.2	24.3
26-35	14.1	85.9	30.8
36-45	12.9	87.1	20.0
46-55	14.2	85.8	12.4
56-65	16.3	83.7	8.1
66 فما فوق	7.7	92.3	3.2
المستوى التعليمي			
ابتدائي فأقل	8.4	91.6	11.3
إعدادي	11.2	88.8	19.9
ثانوي	8.7	91.3	22
دبلوم متوسط	10.9	89.1	7
بكالوريوس	24.4	75.6	33.3

المتغيرات	نعم	لا	النسبة من المجموع
دبلوم عالي	37.5	62.5	1.6
ماجستير فأعلى	75	25	4.8
التأييد السياسي			
يسار منظمة التحرير	10.1	89.9	4.9
فتح	17.8	82.2	39.1
حماس	11.4	88.6	11.4
الجهاد الإسلامي	14.3	85.7	1.6
تنظيمات سياسية أخرى	18.8	81.3	1.6
مستقل إسلامي	20.7	79.3	6.5
مستقل وطني	9.4	90.6	2.7
لا أحد من الفصائل	9.7	90.3	25
لا جواب	9.2	90.8	7.1

- تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 16 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 16 (تابع): التوزيع النسبي للمبحوثين المنتمين لتجمعات
تخص أبناء البلدة الأصل حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	نعم	لا	النسبة من المجموع
العلاقة حسب الحالة الزوجية			
أعزب	14.0	86.0	31.9
متزوج	12.6	87.4	62.7
مطلق	13.6	86.4	1.6
أرمل	8.5	91.5	3.2
منفصل	25.0	75.0	0.5
العلاقة حسب الحالة العملية:			
موظف حكومي	25.8	74.2	34.6
موظف في القطاع الخاص	23.3	76.7	15.1
موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	32.0	68.0	4.5
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	9.1	90.9	0.6
صاحب عمل	13.5	86.5	5.6
يعمل لحسابه	13.9	86.1	5.6
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	0.0	100	0
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	21.2	78.8	6.1
عاطل عن العمل	17.5	82.5	16.2
طالب متفرغ للدراسة	4.2	95.8	3.9
متفرغ لأعمال المنزل	3.3	96.7	7.8
أخرى	0.0	100	0.0

جدول 17: نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلدة الواحدة الذين شاركوا (خلال الستة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم حسب بعض المتغيرات المختارة

وتيرة المشاركة				المتغيرات
نادرا	أحيانا	غالبا	دائما	
المنطقة الجغرافية				
4.9	30.5	41.5	23.2	باقي الضفة الغربية
17.3	28.8	36.5	17.3	محافظة القدس
12.7	29.6	37.6	20.2	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية				
5.6	38.9	33.3	22.2	شمال الضفة الغربية
9.1	36.4	36.4	18.2	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
2.8	19.4	52.8	25.0	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني				
15.3	25.0	39.5	20.2	حضر
9.8	29.2	39.0	22.0	ريف
8.0	42.0	30.0	20.0	مخيم
الجنس				
10.5	30.8	36.6	22.1	ذكر
23.3	23.3	39.5	14.0	أنثى
العلاقة حسب الحالة الزوجية				
8.2	37.7	41.0	13.1	أعزب
14.7	26.6	35.7	23.1	متزوج
0.0	0.0	50	50	مطلق
28.6	28.6	28.6	14.3	أرمل
0.0	100	0.0	0.0	منفصل

• تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 17 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 17 (تابع): نسبة الأعضاء في تجمعات أبناء البلدة الواحدة الذين شاركوا
 (خلال الستة أشهر الأخيرة) في اجتماعات هذه التجمعات ووتيرة مشاركتهم
 حسب بعض المتغيرات المختارة

وتيرة المشاركة				المتغيرات
نادرا	أحيانا	غالبا	دائما	
المستوى التعليمي				
16.7	33.3	37.5	12.5	ابتدائي فأقل
18.2	31.8	31.8	18.2	إعدادي
8.2	26.5	57.1	8.2	ثانوي
50.0	35.0	35.0	25.0	دبلوم متوسط
4.7	31.3	29.7	34.4	بكالوريوس
0.0	25.0	50.0	25.0	دبلوم عالي
77.8	11.1	11.1	0.0	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب الفئة العمرية				
0.0	25.0	50.0	25.0	18 سنة فأقل
2.1	55.3	31.9	10.6	25-19
13.2	21.1	50.0	15.8	35-26
7.3	34.1	26.8	31.7	45-36
34.6	23.1	26.9	15.4	55-46
20.0	0.0	40.0	40.0	65-56
16.7	16.7	33.3	33.3	66 فما فوق
الحالة العملية				
12.3	35.4	30.8	21.5	موظف في القطاع الحكومي
6.7	26.7	43.3	23.3	موظف في القطاع الخاص
0.0	22.2	22.2	55.6	موظف في هيئة دولية / وكالة غوث
0.0	100	0.0	0.0	موظف في قطاع غير حكومي
9.1	27.3	36.4	27.3	صاحب عمل
5.9	58.8	23.5	11.8	يعمل لحسابه
0.0	0.0	0.0	0.0	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
9.1	27.3	27.3	36.4	يعمل في إسرائيل أو المستوطنات
20.7	24.1	51.7	3.4	عاطل عن العمل

وتيرة المشاركة				المتغيرات
نادرا	أحيانا	غالبا	دائما	
0	22.2	55.6	22.2	طالب متفرغ للدراسة
28.0	20.0	36.0	16.0	متفرغ لأعمال المنزل
12.6	30.9	36.2	20.3	غير ذلك
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:				
10.0	0.0	90.0	0.0	يسار منظمة التحرير
13.6	27.2	37.0	22.2	فتح
3.6	42.9	39.3	14.3	حماس
0.0	33.3	33.3	33.3	الجهاد الإسلامي
33.3	33.3	33.3	0.0	تنظيمات سياسية أخرى
7.7	76.9	7.7	7.7	مستقل إسلامي
25.0	25.0	37.5	12.5	مستقل وطني
17.3	25.0	34.6	23.1	لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية
11.8	17.6	29.4	41.2	أخرى/ لا جواب

جدول 18: توزيع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين وبعض المتغيرات المختارة

عدد الأصدقاء					المتغيرات
11 فأكثر	6-10 أصدقاء	3-5 أصدقاء	1-2 أصدقاء	لا أصدقاء حميمين	
المنطقة الجغرافية					
2.5	12.1	36.2	37.9	11.3	باقي الضفة الغربية
5.3	11.6	38.1	32.1	12.9	محافظة القدس
3.8	10.8	50.2	27.6	7.5	قطاع غزة
3.3	11.6	41.3	33.6	10.2	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية					
2.2	14.3	36.6	33.5	13.3	شمال الضفة الغربية
2.4	9.6	26.3	40.7	21.1	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
3.1	9.7	40.4	43.5	3.3	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني					
3.6	11.9	44.5	30.6	9.4	حضر
2.3	12.1	34.3	37.6	13.8	ريف
3.9	9.7	41.3	38.2	6.8	مخيم
الجنس					
4.9	16.1	41.3	29.9	7.9	ذكر
1.8	7.0	41.2	37.5	12.5	أنثى
العلاقة حسب الحالة الزوجية					
3.1	16.5	42.9	32.1	5.4	أعزب
3.3	9.7	42	34.4	10.6	متزوج
11.8	2.9	38.2	41.2	5.9	مطلق
4.3	9.4	22.2	29.1	35	أرمل
0.0	0.0	42.9	42.9	14.3	منفصل
المستوى التعليمي					
2.2	8.7	31.5	32.5	25.2	ابتدائي فأقل
2.8	12.2	39.5	34.4	11.1	إعدادي
3.8	13.2	47.0	31.8	4.2	ثانوي
3.8	11.58	35.1	41.8	7.7	دبلوم متوسط
4.6	10.9	47.3	33	4.2	بكالوريوس
7.7	15.4	46.2	30.8	0	دبلوم عالي

عدد الأصدقاء					المتغيرات
11 فأكثر	10-6 أصدقاء	5-3 أصدقاء	2-1 أصدقاء	لا أصدقاء حميمين	
0.0	15.8	21.1	31.6	31.6	ماجستير فأعلى
العلاقة حسب الفئة العمرية					
11.1	22.2	37.5	25.0	4.2	18 سنة فأقل
2.7	14.6	50.4	28.4	3.9	25-19
4.3	9.2	40.8	38.1	7.7	35-26
1.6	14.3	37.7	36.3	10.2	45-36
2.7	5.7	36.0	41.4	14.2	55-46
4.1	7.6	34.5	30.3	23.4	65-56
4.1	9.8	30.3	18.0	37.7	66 فما فوق

جدول 18 (تابع): توزيع المبحوثين حسب عدد أصدقائهم الحميمين
وبعض المتغيرات المختارة

عدد الأصدقاء					المتغيرات
11 فأكثر	6-10 أصدقاء	3-5 أصدقاء	1-2 أصدقاء	لا أصدقاء حميمين	
الحالة العملية					
7.1	13.1	44.8	30.4	4.7	موظف في القطاع الحكومي
3.8	14.6	45.9	32.4	3.2	موظف في القطاع الخاص
2.0	20.0	42.0	36.0	0.0	موظف في هيئة دولية / وكالة غوث
0.0	5.0	20.0	75.0	0.0	موظف في قطاع غير حكومي
7.3	15.3	43.5	25.0	8.9	صاحب عمل
9.5	15.0	37.5	27.2	10.9	يعمل لحسابه
0.0	26.9	30.8	30.8	11.5	يعمل لدى الأسرة بدون أجر
3.6	10.7	42.9	35.7	7.1	يعمل في إسرائيل أو المستوطنات
1.4	7.6	45.8	39.2	5.9	عاطل عن العمل
1.0	18.1	45.4	32.9	2.6	طالب متفرغ للدراسة
1.4	7.1	39.2	37.3	15.0	متفرغ لأعمال المنزل
4.5	31.8	22.7	18.2	22.7	غير ذلك
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:					
1.4	20.7	44.3	28.6	5.0	يسار منظمة التحرير
3.7	13.4	46.2	30.9	5.8	فتح
3.5	12.9	40.2	31.4	12.0	حماس
3.8	30.8	23.1	40.4	1.9	الجهاد الإسلامي
3.1	18.8	43.8	28.1	6.3	تنظيمات سياسية أخرى
3.6	10.7	38.4	36.6	10.7	مستقل إسلامي
4.4	10.0	41.1	35.6	8.9	مستقل وطني
2.3	6.7	39.7	37.4	13.9	لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية
6.5	11.6	36.7	31.2	14.0	أخرى/ لا جواب

جدول 19: نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية
مختلفة حسب بعض المتغيرات المختارة

لا	نعم	المتغيرات
المنطقة الجغرافية		
49.0	51.0	باقي الضفة الغربية
68.1	31.9	محافظة القدس
52.1	47.9	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية		
48.1	51.9	شمال الضفة الغربية
47.1	52.9	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
51.3	48.7	جنوب الضفة الغربية
51.1	48.9	قطاع غزة
نوع التجمع السكاني		
54.7	45.3	حضر
47.0	53.0	ريف
51.0	49.0	مخيم
الجنس		
36.9	63.1	ذكر
68.6	31.4	أنثى
الفئات العمرية		
35.8	64.2	18 سنة فأقل
46.0	54.0	19-25
48.8	51.2	26-35
53.7	46.3	36-45
64.4	35.6	46-55
69.4	30.6	56-65
68.5	31.5	66 فما فوق
المستوى التعليمي		
67.4	32.6	ابتدائي فأقل
57.7	42.3	إعدادي
49.8	50.2	ثانوي

لا	نعم	المتغيرات
47.3	52.7	دبلوم متوسط
37.4	62.6	بكالوريوس
50.0	50.0	دبلوم عالي
46.2	53.8	ماجستير فأعلى
التأييد السياسي		
21.0	79.0	يسار منظمة التحرير
40.3	59.7	فتح
45.8	54.2	حماس
24.0	76.0	الجهاد الإسلامي
43.3	56.7	تنظيمات سياسية أخرى
61.4	38.6	مستقل إسلامي
53.6	46.4	مستقل وطني
68.9	31.1	لا أحد من الفصائل
68.0	32.0	لا جواب

- تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 19 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 19 (تابع): نسبة الذين لهم أصدقاء من تنظيمات سياسية
مختلفة حسب بعض المتغيرات المختارة

لا	نعم	المتغيرات
العلاقة حسب الحالة الزوجية		
40.1	59.9	أعزب
55.3	44.7	متزوج
60.6	39.4	مطلق
92.2	7.8	أرمل
83.3	16.7	منفصل
العلاقة حسب الحالة العملية:		
34.5	65.5	موظف حكومي
37.5	62.5	موظف في القطاع الخاص
69.4	30.6	موظف في هيئة دولية/وكالة غوث
45.0	55.0	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)
43.1	56.9	صاحب عمل
37.6	62.4	يعمل لحسابه
26.9	73.1	يعمل لدى الأسرة بدون اجر
46.2	53.8	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
47.8	52.2	عاطل عن العمل
45.5	54.5	طالب متفرغ للدراسة
74.0	26.0	متفرغ لأعمال المنزل
37.5	62.5	أخرى

جدول 20: نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين بصفة عامة
حسب بعض المتغيرات المختارة

وجود الثقة من عدمها				المتغيرات
لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة(من المجموع)	لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة	يمكن الثقة بالناس بصفة عامة(من المجموع)	يمكن الثقة بالناس بصفة عامة	
المنطقة الجغرافية				
52.4	82.2	58.3	17.8	باقي الضفة الغربية
12.5	87.4	9.3	12.6	محافظة القدس
35.1	84.8	32.4	15.2	قطاع غزة
100.0	83.7	100.0	16.3	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية				
47.7	77.0	65.9	23.0	شمال الضفة الغربية
16.9	87.9	10.8	12.1	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
35.4	87.6	23.3	12.4	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني				
57.2	82.1	64.1	17.9	حضر
26.5	84.4	25.1	15.6	ريف
16.4	88.6	10.8	11.4	مخيم
الجنس				
50.3	83.2	52.1	16.8	ذكر
49.7	84.2	47.9	15.8	أنثى
العلاقة حسب الحالة الزوجية				
29.8	82.8	31.9	17.2	أعزب
64.7	84.8	59.5	15.2	متزوج
1.3	81.8	1.5	18.2	مطلق
3.8	74.3	6.8	25.7	أرمل
0.3	85.7	0.3	14.3	منفصل

جدول 20 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن ثقة في الآخرين
بصفة عامة حسب بعض المتغيرات المختارة

وجود الثقة من عدمها				المتغيرات
لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة (من المجموع)	لا يمكن الثقة بالناس بصفة عامة	يمكن الثقة بالناس بصفة عامة (من المجموع)	يمكن الثقة بالناس بصفة عامة	
الفئات العمرية				
3.1	92.6	1.3	7.4	18 سنة فأقل
27.7	85.1	24.9	14.9	19-25
28.7	84.3	27.4	15.7	26-35
20.3	85.1	18.3	14.9	36-45
11.2	84.6	10.6	15.4	46-55
5.4	82.2	6.0	17.8	56-65
3.6	61.7	11.6	38.3	66 فما فوق
المستوى التعليمي				
17.5	79.6	23.2	20.4	ابتدائي فأقل
23.4	85.2	20.9	14.8	إعدادي
31.8	85.3	28.2	14.7	ثانوي
8.1	79.8	10.6	20.2	دبلوم متوسط
17.9	84.9	16.4	15.1	بكالوريوس
0.5	83.3	0.5	16.7	دبلوم عالي
0.9	95.0	0.3	5.0	ماجستير فأعلى
التأييد السياسي				
4.9	72.1	9.8	27.9	يسار منظمة التحرير
28.8	83.5	29.1	16.5	فتح
13.3	82.7	14.3	17.3	حماس
1.6	63.5	4.8	36.5	الجهاد الإسلامي
1.3	81.8	1.5	18.2	تنظيمات سياسية أخرى
4.3	80.7	5.3	19.3	مستقل إسلامي
16.2	83.3	16.8	20.8	موظف حكومي
34.5	80.4	18.8	19.6	موظف في القطاع الخاص
8.0	80.6	10.9	20.4	موظف في هيئة دولية/وكالة غوث
0.8	76.2	1.3	23.8	العلاقة حسب الحالة الوظيفية: ربحية

				(جمعية، NGO)
5.1	80.2	6.7	19.8	صاحب عمل
6.5	87.8	4.8	12.2	يعمل لحسابه
1.1	80.8	1.3	19.2	يعمل لدى الأسرة بدون اجر
3.9	91.7	1.9	8.3	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
11.4	79.6	15.5	20.4	عاطل عن العمل
12.5	82.4	14.2	17.6	طالب متفرغ للدراسة
30.8	83.5	32.4	16.5	متفرغ لأعمال المنزل
0.9	78.3	1.3	21.7	أخرى

جدول 21: توزيع المبعوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين
حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

رجال السياسة		رجال الدين		الأشخاص الذين تعمل معهم		الجيран		أفراد العشيرة (الحمولة، العائلة بالمفهوم الموسع)		المؤشر
لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	
34.0	6.1	9.7	33.2	2.8	31.8	5.7	30.4	3.7	42.9	باقي الضفة الغربية
37.4	2.4	8.3	17.5	2.6	28.4	3.4	19.7	4.8	30.1	محافظة القدس
-----	-----	13.3	37.3	3.4	42.7	-----	-----	6.4	51.0	قطاع غزة
37.3	6.5	10.8	32.7	3.0	34.7	6.8	29.4	4.8	44.2	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية										
26.8	7.5	6.9	31.3	1.3	31.8	3.1	32.0	1.9	46.7	شمال الضفة الغربية
54.8	4.5	17.3	33.2	7.5	37.5	13.9	22.5	7.5	35.0	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
35.2	4.7	10.4	36.1	3.0	28.7	6.0	32.0	4.6	40.5	جنوب الضفة الغربية
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني										
36.4	5.8	10.3	32.9	3.2	32.8	7.0	26.6	5.2	40.0	حضر
37.8	7.0	11.4	34.2	3.3	37.2	5.4	34.7	3.8	49.1	ريف
40.4	8.4	11.7	29.5	1.1	38.1	8.2	31.1	4.7	51.6	مخيم
العلاقة حسب الجنس:										
38.8	6.7	13.1	31.1	3.5	34.5	6.9	29.4	4.9	46.4	ذكور
35.8	6.4	8.5	34.3	1.8	35.1	6.5	29.5	4.7	42.0	إناث

رجال السياسة		رجال الدين		رجال الذين تعمل معهم		الأشخاص الذين تعمل معهم		الجيран		أفراد العشيرة (الحمولة، العائلة بالمفهوم الموسع)		المؤشر
لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	
35.7	1.4	9.9	40.8	3.7	22.2	8.5	11.3	1.5	61.8	18 سنة فأقل		
38.8	5.6	13.3	33.9	3.2	40.3	7.9	24.7	6.2	43.1	25-19		
35.4	5.5	11.3	28.4	2.2	31.0	7.6	26.7	6.7	41.5	35-26		
39.7	6.1	10.8	32.6	3.4	37.0	6.1	30.2	3.7	42.7	45-36		
39.0	5.6	7.7	34.9	6.2	31.5	6.2	38.5	1.9	44.8	55-46		
34.2	15.1	3.4	35.6	0.0	37.5	4.0	40.0	2.0	50.0	65-56		
30.0	17.0	10.6	37.4	0.0	33.3	1.8	46.4	1.6	54.9	66 فما فوق		
العلاقة حسب الفئة العمرية												
العلاقة حسب المؤهل العلمي												
40.1	11.8	7.1	41.0	2.6	35.7	3.9	39.6	2.4	52.6	ابتدائي فأقل		
38.6	7.1	13.5	35.6	8.0	33.3	7.2	30.5	6.4	41.6	إعدادي		
37.3	4.4	9.0	29.5	1.7	35.2	8.1	24.2	5.5	44.6	ثانوي		
43.4	6.3	12.9	24.4	3.6	32.7	7.1	29.5	2.9	38.3	دبلوم متوسط		
30.3	4.6	12.2	31.4	0.6	37.0	6.2	26.0	4.9	40.1	بكالوريوس		
27.3	0.0	8.3	0.0	0.0	36.4	0.0	16.7	0.0	33.3	دبلوم عالي		
36.8	0.0	36.8	15.8	0.0	11.1	26.3	36.8	5.3	63.2	ماجستير فأعلى		

• تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 21 في الخانات (الجيран & رجال السياسة) وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 21 (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في الأشخاص المذكورين حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

المؤشر	رجال السياسة		رجال الدين		رجال الدين تعمل معهم		الأشخاص الذين تعال معهم		الجيران		أفراد العشيرة (الحمولة، العائلة بالمفهوم الموسع)	
	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة لا يوجد ثقة
العلاقة حسب الحالة الزوجية	37.7	5.4	14.7	29.4	2.2	28.3	7.0	20.2	6.4	39.9	أعزب	
	37.7	7.0	9.8	34.3	3.3	38.0	7.0	32.8	4.0	46.5	متزوج	
	30.3	3.0	5.7	22.9	0.0	28.6	11.8	17.6	20.0	20.0	مطلق	
	30.8	10.3	2.5	36.4	2.3	29.5	1.7	46.7	0.0	49.6	أرمل	
	42.9	0.0	0.0	14.3	25.0	0.0	0.0	14.3	14.3	28.6	منفصل	
العلاقة حسب الحالة العملية:												
28.9	6.1	10.5	28.1	1.8	40.3	5.0	34.3	5.8	48.9	موظف حكومي		
29.2	5.4	13.8	21.3	3.2	42.3	6.8	24.7	3.2	38.9	موظف في القطاع الخاص		
39.6	20.8	14.3	22.4	0.0	41.9	20.0	28.0	2.0	53.1	موظف في هيئة دولية/وكالة غوث		
50.0	5.0	5.0	20.0	0.0	47.1	36.8	10.5	0.0	14.3	موظف في مؤسسات غير ربحية (جميعية، NGO)		
47.2	4.8	22.6	28.2	9.0	26.2	5.5	33.9	0.8	49.6	صاحب عمل		
51.7	4.9	9.5	38.1	4.4	26.3	5.4	25.7	3.4	38.1	يعمل لحسابه		
32.0	0.0	7.7	26.9	0.0	23.8	7.4	25.9	7.7	19.2	يعمل لدى الأسرة بدون اجر		
33.7	1.2	8.3	26.2	2.4	21.4	1.2	23.8	2.4	36.9	يعمل في إسرائيل/المستوطنات		
50.9	7.3	14.9	37.5	4.0	27.8	6.6	27.3	6.0	44.4	عاطل عن العمل		
33.6	12.9	10.0	32.3	2.5	23.8	9.3	16.6	5.4	38.3	طالب متفرغ للدراسة		

رجال السياسة	رجال الدين		الأشخاص الذين تعمل معهم		الجزبان		أفراد العشيرة (الحمولة، العائلة بالمفهوم الموسع)		المؤشر
	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	
35.3	2.0	36.9	2.6	37.4	7.1	34.3	5.6	45.9	متفرغ لأعمال المنزل
34.8	17.4	52.2	0.0	64.3	4.2	37.5	4.2	58.3	أخرى
التأييد السياسي									
17.9	15.0	10.7	2.5	38.8	8.5	29.1	7.9	45.7	يسار منظمة التحرير
35.5	7.3	18.6	5.6	42.9	6.5	36.5	4.4	52.6	فتح
27.0	7.5	1.8	1.3	33.1	3.5	33.0	2.3	45.7	حماس
36.5	1.9	17.3	0.0	19.2	3.8	5.8	18.9	28.3	الجهاد الإسلامي
35.5	6.5	3.2	4.5	36.4	6.3	34.4	3.2	38.7	تنظيمات سياسية أخرى
36.4	4.5	0.0	1.8	34.5	0.0	32.4	0.9	40.5	مستقل إسلامي
22.5	10.1	5.6	3.8	49.1	3.3	26.4	5.4	34.8	مستقل وطني
51.1	3.5	10.7	1.4	28.2	10.1	23.6	5.7	40.9	لا أحد من الفصائل
28.8	9.2	7.5	2.5	22.1	5.3	26.2	3.7	35.5	لا جواب

جدول 1_22: توزيع المبعوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

المؤشر	الحكومة الراهنة		السياسية		التبديات والمجالس		المجلس التشريعي		مؤسسات السلطة		مؤسسة الرئاسة		النظام القضائي		الشرطة		المؤسسات الدينية		الصحافة المحلية	
	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة
المنطقة الجغرافية																				
باقي الضفة الغربية		8.2	41.0	5.1	38.0	12.9	18.4	9.6	31.8	8.1	30.2	11.9	31.7	14.0	22.5	13.7	24.0	33.4	11.8	20.3
محافظة القدس		5.2	41.1	1.9	39.0	4.7	29.1	5.5	33.2	3.1	32.5	4.7	42.1	5.5	33.1	6.4	24.9	19.8	9.4	32.6
قطاع غزة		13.1	48.2	4.9	53.6	6.2	42.1	7.3	51.0	---	---	18.3	35.6	8.8	44.8	13.9	35.3	36.6	12.7	20.7
الأراضي الفلسطينية		9.7	43.6	4.6	43.7	9.7	28.0	8.2	38.9	8.9	33.7	13.4	34.2	11.2	31.6	13.0	28.1	32.9	11.8	15.4
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية																				
شمال الضفة الغربية		7.8	36.2	6.7	33.6	12.1	18.2	9.4	27.8	10.9	24.6	13.8	25.0	16.1	20.6	13.5	22.8	30.1	11.3	18.5
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)		8.9	55.5	4.2	50.0	15.4	19.5	9.7	46.5	8.6	46.0	11.8	49.5	14.6	34.6	9.8	38.3	35.5	17.5	224.2
جنوب الضفة الغربية		8.4	41.9	3.4	39.2	13.1	30.1	9.6	31.6	3.2	31.8	8.6	34.3	10.5	20.0	15.6	19.1	37.3	10.1	11.9
نوع التجمع السكاني																				
حضر		9.6	47.1	3.8	46.4	9.5	30.4	8.4	41.4	9.0	35.9	13.8	36.0	11.4	35.1	11.7	31.2	31.7	13.0	17.4
ريف		9.4	37.5	6.3	36.8	11.8	17.4	8.3	30.4	9.2	28.3	12.1	31.4	11.5	21.6	13.4	21.3	35.5	10.9	12.9
مخيم		10.7	41.1	4.6	45.4	6.8	20.2	7.8	43.5	8.1	34.6	14.1	32.2	10.2	34.9	16.9	28.6	33.7	8.8	12.5
الجنس																				
ذكور		11.2	46.2	5.2	42.9	9.7	29.4	9.7	44.6	10.4	37.9	17.1	38.2	12.8	36.8	15.2	30.5	30.6	12.6	16.6

جدول 22_1: (تابع): توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة
حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

المؤشر	المؤسسات الدينية		الشرطة		النظام القضائي		مؤسسة الرئاسة		مؤسسات السلطة		المجلس التشريعي		البلديات والمجالس		الأحزاب السياسية		الحكومة الراهنة			
	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة		
العلاقة حسب الحالة الزوجية																				
أعزب	15.4	18.7	11.1	31.3	26.5	11.8	31.9	9.3	14.3	33.0	9.9	43.3	7.1	33.6	6.7	44.3	7.4	46.1	8.6	
متزوج	16.2	23.3	11.5	34.1	28.2	13.0	31.2	11.8	12.7	33.2	8.3	36.9	8.9	25.1	10.9	42.2	3.4	41.9	10.6	
مطلق	15.2	27.3	15.2	18.2	56.7	3.3	41.9	6.5	22.6	50.0	7.1	35.5	3.2	32.3	12.9	61.3	3.2	60.0	0.0	
أرمل	6.9	23.5	21.3	33.3	29.8	23.1	31.1	18.4	34.3	16.7	40.8	10.7	39.6	8.9	27.6	12.4	55.3	2.9	44.2	8.7
منفصل	0.0	28.6	0.0	28.6	20.0	0.0	33.3	0.0	33.3	0.0	33.3	0.0	16.7	0.0	16.7	0.0	66.7	0.0	50.0	0.0
العلاقة حسب الحالة العملية:																				
موظف حكومي	14.1	20.7	12.6	29.2	22.5	19.5	33.6	13.0	25.5	23.1	24.6	16.3	46.5	9.1	24.5	9.1	40.5	6.2	44.9	12.2
موظف في القطاع الخاص	15.1	23.7	13.3	25.5	29.3	16.3	37.7	12.6	36.8	12.4	34.9	5.4	37.8	12.4	26.7	9.6	40.9	2.2	43.9	5.9
موظف في هيئة دولية/وكالة عوث	23.9	43.5	8.3	33.3	44.9	6.1	36.2	8.5	37.5	22.9	39.1	15.2	44.7	12.8	31.3	6.3	54.3	10.9	60.9	13.0
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	5.0	10.0	4.8	23.8	35.0	10.0	21.1	10.5	30.0	10.0	30.0	5.0	31.6	5.3	30.0	5.0	30.0	5.0	10.5	0.0
صاحب عمل	22.0	21.1	19.5	26.8	33.9	5.8	39.2	13.3	48.3	4.2	44.6	4.1	41.0	8.2	26.8	10.6	56.2	3.3	59.3	9.3
يعمل لحسابه	21.8	23.8	11.5	34.5	27.8	16.7	29.0	13.8	43.8	13.9	40.7	9.7	42.8	4.8	23.8	15.0	47.3	3.4	52.1	7.5

المؤشر	الحكومة		الأحزاب السياسية		البلديات و المجالس		المجالس التشريعي		مؤسسات السلطة		مؤسسة الرئاسة		النظام القضائي		الشرطة		المؤسسات الدينية		الصحافة المحلية
	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	ثقة	لا يوجد ثقة	
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	19.2	34.6	0.0	42.3	20.0	20.0	8.0	52.0	7.7	42.3	16.0	48.0	15.4	38.5	7.7	23.1	28.0	12.0	11.5
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	11.4	36.7	2.5	44.3	6.0	22.9	7.4	27.2	4.9	35.8	8.8	36.3	7.4	21.0	10.0	21.3	30.1	7.2	8.3
عاطل عن العمل	11.7	48.8	2.5	46.2	7.9	37.1	7.9	46.1	6.5	39.8	13.5	39.7	12.7	40.2	12.8	38.8	31.5	14.7	17.1
طالب متفرغ للدراسة	13.8	37.4	9.3	40.2	5.1	33.8	6.6	37.2	8.3	34.8	16.0	30.6	8.6	30.3	8.0	27.0	34.8	7.4	10.9
متفرغ لأعمال المنزل	6.8	38.1	3.3	42.4	10.7	247.6	7.7	29.0	7.5	28.0	8.2	29.9	7.4	24.5	11.7	24.2	37.0	9.6	15.6
أخرى	9.2	42.9	15.8	42.1	22.7	18.2	20.0	40.0	14.3	33.3	15.0	40.0	25.0	40.0	30.0	30.0	54.5	9.1	4.5
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:																			
يسار منظمة التحرير	4.3	45.7	9.4	38.4	8.6	33.6	5.1	47.1	9.4	32.4	15.7	37.1	19.4	33.1	11.5	38.1	25.9	151	8.6
فتح	5.3	58.1	7.2	39.9	12.1	30.7	6.9	49.3	18.1	29.6	27.3	21.5	16.5	30.3	22.8	24.7	29.2	16.4	14.2
حماس	29.1	16.8	6.9	31.0	14.0	15.2	25.5	17.2	5.5	60.4	6.2	43.2	10.2	28.0	10.9	29.2	55.6	9.4	17.7
الجهاد الإسلامي	15.1	43.4	0.0	61.5	2.0	35.3	5.9	37.3	14.0	42.0	3.8	40.4	2.0	52.9	1.9	37.7	48.1	3.8	33.3
تنظيمات سياسية أخرى	9.7	35.5	6.5	38.7	12.9	16.1	9.4	31.3	12.5	31.3	12.9	35.5	12.9	29.0	12.5	15.6	28.1	6.3	18.2
مستقل إسلامي	14.7	22.9	8.3	32.1	11.8	10.9	13.6	29.1	3.7	23.9	5.5	29.4	5.5	21.8	7.7	12.5	31.8	1.8	4.5
مستقل وطني	8.3	34.5	2.3	35.6	4.4	18.7	3.4	28.1	4.7	29.1	6.7	22.5	9.0	25.8	14.9	12.6	30.8	7.7	16.7
لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية	4.0	47.9	0.1	57.6	6.1	34.6	2.2	41.6	2.1	42.5	5.2	44.9	6.4	36.1	6.1	33.8	27.5	10.8	17.6
أخرى/ لا جواب	14.1	36.2	3.1	35.8	11.4	22.9	8.8	32.7	9.9	27.2	14.8	28.4	12.6	26.3	13.1	25.0	32.7	12.4	12.6

جدول 2_22: توزيع المبحوثين حسب وجود ثقة أو عدم وجودها في المؤسسات المذكورة حسب مجموعة من المؤشرات المختارة

الدول المانحة	المؤسسات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة		المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة		الشركات الفلسطينية الكبرى	النظام التعليمي		التقنيات		المؤسسات الحكومية غير الحكومية		الفضائيات غير المحلية		التأثيرون المحلي		المؤشر	
	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة		لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة		
34.5	14.3	36.4	8.4	35.0	13.1	20.6	15.3	8.7	45.8	20.1	15.9	21.8	9.5	22.4	11.9	17.4	19.7
44.5	5.3	35.4	3.3	29.9	2.4	16.7	7.6	11.6	28.5	18.7	6.5	18.5	5.8	10.6	23.0	10.5	26.1
---	---	---	---	---	---	27.4	19.0	12.4	38.6	---	---	34.0	10.6	---	---	30.9	23.7
31.2	16.9	32.9	8.2	28.7	19.3	22.6	15.8	10.3	41.4	24.6	13.5	25.8	9.5	22.8	16.7	21.3	21.9
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية																	
24.1	19.6	29.8	9.3	26.8	17.8	18.4	15.0	8.9	40.7	15.9	15.4	22.1	8.0	22.6	11.3	17.7	18.6
50.8	10.1	51.1	6.7	45.4	9.3	30.9	11.8	14.1	44.9	27.9	15.3	33.3	9.8	25.6	15.6	26.2	22.6
43.0	8.0	39.7	7.9	43.1	7.3	19.3	17.2	22.3	53.8	23.1	16.8	16.1	11.9	20.5	11.2	12.7	19.9
نوع التجمع السكاني																	
32.4	16.4	34.5	8.5	29.5	20.5	23.4	14.8	11.6	38.8	27.6	13.9	29.3	9.4	22.2	16.8	24.2	22.3
33.2	11.1	35.3	5.9	33.7	13.9	18.9	16.2	8.4	45.3	19.2	14.5	20.7	8.6	22.1	11.1	17.6	18.2
23.7	28.0	23.7	10.6	18.0	25.3	25.3	18.5	9.2	44.3	23.5	10.5	21.3	11.2	25.7	25.4	16.6	26.3
الجنس																	
35.5	16.3	34.1	8.3	29.4	18.8	23.8	16.1	11.6	38.6	26.6	15.1	27.2	11.9	23.7	16.4	25.1	20.8

الدول المانحة	المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة		المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة		الشركات الفلسطينية الكبرى		النظام التعليمي		التقنيات		المنظمات غير الحكومية		الفضائيات غير المحلية		التقزيون المحلي		المؤشر	
	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد	ثقة كبيرة	ثقة لا يوجد		
26.5	17.5	31.6	8.0	27.8	19.8	21.3	15.4	8.9	44.4	22.4	11.7	24.2	6.9	21.8	17.1	23.0	أنتى	
الفئات العمرية																		
44.4	6.3	45.5	6.1	60.6	7.6	27.3	25.8	27.1	27.1	24.6	8.8	30.9	11.8	33.3	23.6	45.2	18 سنة فأقل	
29.9	15.7	33.8	5.1	29.5	17.0	21.8	16.0	8.8	39.3	22.8	9.3	26.3	10.4	22.9	16.2	21.0	25-19	
28.8	19.9	29.4	8.3	26.2	21.6	20.5	17.8	8.4	43.7	22.8	13.9	25.1	8.7	22.1	16.9	19.7	35-26	
34.2	14.7	31.9	10.9	26.6	22.2	24.1	13.9	9.1	44.6	25.7	18.4	21.0	11.1	21.1	13.9	20.4	45-36	
28.1	16.2	29.6	8.2	26.4	17.1	19.1	12.8	13.3	40.5	30.2	11.1	21.5	6.3	20.3	19.2	16.3	55-46	
44.0	19.4	42.9	11.8	24.4	20.5	33.1	14.9	13.5	44.4	26.6	16.9	36.6	9.0	17.7	24.8	25.4	65-56	
24.7	18.6	46.2	12.8	37.8	16.3	27.7	10.6	16.2	31.3	28.3	19.6	46.3	7.5	43.5	8.2	30.0	66 فما فوق	
المستوى التعليمي																		
29.6	22.9	29.3	13.6	26.3	19.1	23.7	18.0	10.8	46.1	25.8	17.6	31.7	8.1	29.4	13.7	17.4	25.1	ابتدائي فأقل
30.6	17.1	36.4	8.7	32.0	20.9	24.8	16.3	12.2	43.0	24.9	14.6	25.4	8.1	26.2	17.5	20.5	24.9	إعدادي
28.5	15.0	30.1	6.1	26.6	18.6	20.9	14.7	9.5	42.0	21.1	10.8	25.4	9.8	18.5	20.0	22.6	19.2	ثانوي
32.8	23.2	35.4	6.3	29.7	27.1	22.2	12.9	6.0	35.5	34.2	9.7	21.3	8.4	22.2	14.8	27.1	17.2	دبلوم متوسط
36.5	12.2	36.8	7.0	30.6	14.5	22.8	16.0	10.7	36.4	24.1	14.9	22.3	12.4	20.2	12.8	20.8	20.1	بكالوريوس
41.7	8.3	27.3	9.1	25.0	8.3	8.3	41.7	0.0	75.0	25.0	8.3	25.0	8.3	25.0	25.0	8.3	41.7	دبلوم عالي
40.0	5.0	16.7	5.6	20.0	30.0	11.1	5.6	25.0	20.0	35.0	10.0	63.2	5.3	5.0	35.0	36.8	42.1	ماجستير فأعلى

المانحة	المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة		المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة		الشركات الفلسطينية الكبرى		النظام التعليمي		التقنيات		المنظمات غير الحكومية		القضايا غير المحلية		التقارير المحلي		المؤشر	
	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة	ثقة كبيرة	لا يوجد ثقة		
36.8	10.5	30.7	8.0	30.8	9.0	17.6	12.2	9.6	28.9	13.2	9.2	11.3	7.5	11.0	17.7	12.2	18.3	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
40.5	14.7	36.3	5.9	28.9	16.7	30.3	11.8	16.1	39.3	34.4	13.1	30.8	6.2	33.7	11.0	23.5	18.1	عاطل عن العمل
29.2	12.8	30.9	3.9	32.4	11.0	17.0	15.2	5.0	48.5	19.2	10.2	22.9	7.2	10.9	24.5	18.8	23.0	طالب متفرغ للدراسة
22.9	19.0	30.0	9.5	26.7	21.4	21.5	14.7	8.7	43.4	21.8	11.1	24.9	7.3	23.4	16.1	18.5	22.4	متفرغ لأعمال المنزل
22.7	13.6	40.0	5.0	28.6	19.0	20.0	20.0	4.8	42.9	34.8	8.7	22.7	9.1	9.1	4.5	4.2	41.7	أخرى
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:																		
25.2	10.1	23.5	6.6	19.4	7.4	15.8	16.5	6.4	42.1	15.5	21.7	27.0	8.0	18.7	9.4	29.7	12.3	يسار منظمة التحرير
26.8	25.5	32.6	12.2	26.7	27.3	23.0	25.2	11.4	43.7	26.3	15.2	25.8	10.0	26.3	16.5	15.4	33.4	فتح
33.5	16.9	29.9	6.9	31.5	13.7	25.3	11.6	8.5	46.5	21.3	15.2	21.9	11.3	21.3	20.7	33.4	12.0	حماس
34.0	10.0	41.2	3.9	24.0	26.0	14.6	10.4	15.1	6.2	37.2	2.3	26.5	6.1	23.5	9.8	19.2	21.2	الجهاد الإسلامي
28.1	15.6	31.3	9.4	29.0	6.5	22.6	16.1	9.4	37.5	12.9	19.4	22.6	6.5	25.8	6.5	27.3	18.2	تنظيمات سياسية أخرى
27.9	4.5	26.6	0.9	31.2	8.3	12.4	1.9	9.9	49.5	9.5	11.4	12.0	13.0	19.8	6.3	14.4	9.0	مستقل إسلامي
36.6	11.0	40.5	6.8	26.6	19.0	19.2	11.0	12.1	37.4	21.4	9.5	22.9	7.2	21.1	17.8	27.9	10.5	مستقل وطني
37.4	12.8	37.1	6.2	33.5	17.8	25.2	11.3	10.7	36.6	29.8	10.3	31.9	7.4	21.4	17.6	21.7	20.1	لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية
22.7	18.2	28.0	10.7	20.2	19.1	20.7	16.0	9.6	33.0	20.4	15.4	16.7	14.7	21.8	20.7	15.1	23.5	أخرى/ لا جواب

تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 22_21 في الخانات (القضايا غير المحلية و التقنيات و المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أو غير التابعة لها و الدول المانحة) وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 23: نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بالتبرع
(خلال 12 شهرا الماضية) حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي (داخل المتغيرات)	نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي (من المجموع)	نسبة الذين قاموا بالتبرع بنقود أو أعمال عينية بهدف خيري (داخل المتغيرات)	نسبة الذين تبرعوا (من المجموع)
المنطقة الجغرافية				
باقي الضفة الغربية	40.3	52.1	58.6	53.7
محافظة القدس	41.8	12.5	53.3	11.2
قطاع غزة	42.1	35.4	60.4	35.2
الأراضي الفلسطينية	41.1	100	58.6	100
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية				
شمال الضفة الغربية	39.7	50.5	55.2	48.4
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	52.2	20.4	63.9	17.2
جنوب الضفة الغربية	35.8	29.2	61.4	34.4
نوع التجمع السكاني				
حضر	39	55.5	57.5	57.5
ريف	47.6	30.3	62	27.9
مختم	38.2	14.1	57.1	14.6
الجنس				
نكر	50.8	62.3	64.4	55.2
أنثى	31.2	37.7	52.8	44.8
العلاقة حسب الحالة الزوجية				

27.9	54.5	34.0	46.3	أعرب
66.7	61.6	61.5	39.9	متزوج
1.3	54.3	1.9	55.9	مطلق
3.9	47.5	2.4	20.7	أرمل
0.1	28.6	0.2	33.3	منفصل
الفئات العمرية				
3.1	63.4	3.4	49.3	18 سنة فأقل
26.2	57.4	32.3	49.2	25-19
30.6	63.0	29.9	43.3	35-26
20.1	59.6	19.1	39.7	45-36
11.2	59.4	9.2	34.6	55-46
5.3	50.7	4.2	28.5	65-56
3.5	41.1	2.0	15.7	66 فما فوق
المستوى التعليمي				
16.4	51.1	13.4	29.1	ابتدائي فأقل
22.1	56.5	21.6	38.6	إعدادي
30.0	57.0	32.5	43.0	ثانوي
8.9	60.7	8.5	41.4	دبلوم متوسط
21.1	70.4	22.7	53.7	بكالوريوس
0.7	76.9	0.8	61.5	دبلوم عالي
0.8	63.2	0.6	30.0	ماجستير فأعلى

جدول 23 (تابع): نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي أو الذين قاموا بالتبرع
(خلال 12 شهرا الماضية) حسب بعض المتغيرات المختارة

نسبة الذين تبرعوا (من المجموع)	نسبة الذين قاموا بالتبرع بنقود أو أعمال (داخل المتغيرات)	نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي (من المجموع)	نسبة الذين قاموا بعمل تطوعي (داخل المتغيرات)	العلاقة حسب الحالة العملية:	المتغيرات
19.3	71.9	23.1	60.9	موظف حكومي	
10.0	74.1	11.1	58.3	موظف في القطاع الخاص	
2.3	65.3	2.2	44.0	موظف في هيئة دولية/وكالة عوث	
0.7	47.6	0.7	33.3	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	
6.4	70.6	4.7	37.0	صاحب عمل	
7.4	70.1	7.2	49.0	يعمل لحسابه	
1.1	61.5	1.4	53.8	يعمل لدى الأسرة بدون اجر	
3.5	57.6	3.4	40.0	يعمل في إسرائيل/المستوطنات	
10.6	53.0	11.7	40.7	عاطل عن العمل	
11.1	51.0	15.0	49.3	طالب متفرغ للدراسة	
26.6	51.4	18.5	25.2	متفرغ لأعمال المنزل	
1.0	60.9	1.1	47.8	أخرى	
التأييد السياسي					
5.5	57.1	6.7	49.3	يسار منظمة التحرير	
31.1	64.1	34.3	49.6	فتح	
114.54	68.9	12.85	33.4	الجهاد الإسلامي	

1.9	84.4	2.0	62.5	تنظيمات سياسية أخرى
5.8	75.5	5.4	50.5	مستقل إسلامي
-4.0	62.6	4.3	48.4	مستقل وطني
28.4	52.2	25.1	32.2	لا أحد من الفصائل
7.4	49.8	6.0	27.6	لا جواب

جدول 24: نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول
أهدافاً بالغة الأهمية حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	تحسين الوضع الاقتصادي لأفراد الأسرة	التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة	مكافحة الفساد والمحسوبية	تحقيق الأمن والأمان للمواطن	سيادة القانون	بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية	مكافحة الفقر والبطالة	المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات
المنطقة الجغرافية								
باقي الضفة الغربية	96.9	91.7	96.4	97.7	94.2	84.6	95.3	47.5
محافظة القدس	94.4	93.5	92.5	89.3	84.6	81.5	85.9	54.1
قطاع غزة	96.6	97.9	100.0	100.0	98.8	92.9	99.0	55.1
الأراضي الفلسطينية	96.5	94.1	97.1	97.4	94.6	87.1	95.4	51.0
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة الغربية	97.4	85.8	94.3	96.2	90.4	79.0	93.5	43.7
وسط الضفة الغربية (بنون)	92.4	98.1	96.7	98.1	96.2	86.7	96.2	49.3
محافظة القدس	98.4	97.9	99.8	99.5	98.9	92.2	97.7	52.3
جنوب الضفة الغربية	96.6	97.9	100.0	100.0	98.8	92.9	99.0	55.1
قطاع غزة								
نوع التجمع السكاني								
حضر	96.9	94.1	97.7	97.4	94.5	87.4	94.7	51.4
ريف	96.2	91.3	94.8	97.0	93.9	83.6	95.9	50.2
مخيم	96.1	98.7	98.7	98.7	96.6	91.8	97.9	50.7
الجنس								
ذكر	97.9	94.5	97.1	97.4	94.5	84.8	94.9	41.3
أنثى	95.2	93.5	97.1	97.5	94.7	89.6	96.0	60.7

جدول 24 (تابع): نسبة المبحوثين الذين اعتبروا كل من الأهداف الواردة في الجدول أهدافاً بالغة الأهمية حسب بعض المتغيرات المختار

المتغيرات	تحسين الوضع الاقتصادي لأفراد الأسرة	التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة	مكافحة الفساد والمحسوبية	تحقيق الأمن والأمان للمواطن	سيادة القانون	بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية	مكافحة الفقر والبطالة	المساواة بين المرأة والرجل	العلاقة حسب الحالة الزوجية
أعرب	96.2	94.6	96.2	96.6	93.6	85.1	95.0	50.1	
متزوج	96.9	94.2	98.0	98.2	95.6	88.6	96.1	51.0	
مطلق	91.2	88.2	91.4	91.4	85.7	73.5	91.2	71.9	
أرمل	95.8	90.9	94.3	95.1	92.4	86.6	91.5	50.0	
منفصل	100.0	83.3	83.3	83.3	66.7	50.0	93.3	50.0	
الفئات العمرية									
18 سنة فأقل	97.2	97.2	91.8	95.9	94.5	75.3	97.3	55.6	
25-19	96.6	94.7	96.9	97.2	94.2	87.7	95.5	52.7	
35-26	97.6	94.5	97.6	97.6	94.8	86.2	95.3	52.3	
45-36	98.0	94.1	97.2	97.2	94.9	88.8	95.8	50.7	
55-46	97.8	95.6	97.8	97.4	94.9	90.1	94.9	53.4	
65-56	96.0	94.0	97.3	97.3	94.0	85.9	93.4	46.3	
66 فما فوق	82.4	82.5	98.2	99.2	93.6	84.6	95.9	30.3	
المستوى التعليمي									
ابتدائي فأقل	96.2	93.8	96.8	97.7	93.6	83.8	94.9	52.1	
إعدادي	97.6	93.6	97.2	96.3	94.0	89.0	94.6	54.2	

المتغيرات	تحسين الوضع الاقتصادي لأفراد الأسرة	التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة	مكافحة الفساد والمحسوبية	تحقيق الأمن والأمان للمواطن	سيادة القانون	بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية	مكافحة الفقر والبطالة	المساواة بين المرأة والرجل في المجالات
ثانوي	95.1	94.2	96.9	97.7	95.1	87.3	96.6	53.0
دبلوم متوسط	97.6	93.8	96.7	98.1	95.3	86.7	97.2	48.5
بكالوريوس	97.5	94.3	97.7	97.7	94.9	87.5	93.8	43.4
دبلوم عالي	92.3	92.3	100.0	100.0	92.3	92.3	92.3	46.2
ماجستير فأعلى	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	44.4
العلاقة حسب الحالة العملية:								
موظف حكومي	99.0	97.1	98.7	99.0	96.6	86.1	95.8	42.0
موظف في القطاع الخاص	97.9	93.2	96.4	96.4	94.8	88.9	94.8	55.6
موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	98.0	98.0	94.0	96.0	96.0	93.9	94.0	34.7
موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	95.2	95.2	95.2	100.0	95.2	95.2	100.0	80.0
صاحب عمل	98.4	93.7	96.9	97.6	89.8	86.5	93.7	40.5
يعمل لحسابه	96.6	89.3	97.3	96.6	95.9	86.5	92.6	39.4
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	96.2	92.6	92.6	88.9	92.6	88.9	92.6	19.2
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	97.6	92.9	92.9	90.6	88.2	77.4	90.7	35.4
عاطل عن العمل	98.3	94.5	96.6	97.2	94.1	85.1	95.5	39.7
طالب متفرغ للدراسة	94.5	94.8	96.4	97.4	95.1	84.5	96.4	57.4
متفرغ لأعمال المنزل	95.4	93.4	97.9	98.1	94.9	90.6	96.5	63.9
أخرى	95.7	95.7	100.0	95.7	87.5	72.7	91.7	40.9

المشغرات	تحسين الوضع الاقتصادي لأفراد الأسرة	التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة	مكافحة الفساد والمحسوبية	تحقيق الأمن والأمان للمواطن	سيادة القانون	بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية	مكافحة الفقر والبطالة	المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات
التأييد السياسي								
يسار منظمة التحرير	95.7	95.7	96.5	97.2	92.9	91.4	97.2	66.7
فتح	98.0	4.6	98.5	99.0	96.5	91.1	96.3	49.1
حماس	94.2	95.3	97.7	97.7	93.9	82.7	95.9	47.1
الجهاد الإسلامي	94.1	98.1	100.0	98.0	96.2	69.2	100.0	69.8
تنظيمات سياسية أخرى	100.0	87.5	90.6	93.8	93.8	81.8	93.9	43.8
مستقل إسلامي	99.1	95.5	98.2	99.1	97.3	84.8	95.5	38.1
مستقل وطني	96.7	94.6	98.9	100.0	97.8	95.6	96.7	69.4
لا أحد من الفصائل	97.2	96.6	96.5	96.4	93.9	87.4	94.4	51.4

جدول 25: نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختارة

المؤشرات	التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		التعبير عن العمل بدون سبب معقول		
	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	
العلاقة حسب المنطقة																					
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		95.5	1.3	87.8	3.0	86.4	2.2	48.3	19.9	96.2	1.2	74.9	5.8	81.5	4.7	باقى الضفة الغربية	4.7	81.5	4.7	باقى الضفة الغربية	4.7
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		91.8	0.0	89.7	1.0	7.4	1.7	39.9	25.9	94.2	0.7	57.9	10.7	58.4	12.1	محافظة القدس	12.1	58.4	12.1	محافظة القدس	12.1
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		97.7	0.7	96.4	1.7	94.9	1.6	69.7	10.9	99.2	0.0	72.7	5.5	86.9	4.6	قطاع غزة	4.6	86.9	4.6	قطاع غزة	4.6
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		95.8	0.9	91.0	2.3	87.9	1.9	54.8	17.5	97.0	0.7	72.1	6.3	80.7	5.5	الأراضي الفلسطينية	5.5	80.7	5.5	الأراضي الفلسطينية	5.5
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية																					
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		92.8	1.8	83.2	4.6	77.2	2.8	34.5	18.0	94.7	1.6	71.3	6.7	77.7	6.4	شمال الضفة الغربية	6.4	77.7	6.4	شمال الضفة الغربية	6.4
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		99.0	0.5	89.5	3.3	94.3	2.4	47.8	27.5	97.6	0.5	75.4	6.6	78.1	6.2	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	6.2	78.1	6.2	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	6.2
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		97.9	0.9	93.8	5.0	96.6	1.1	55.9	19.3	97.9	0.9	80.0	4.1	89.0	1.1	جنوب الضفة الغربية	1.1	89.0	1.1	جنوب الضفة الغربية	1.1
العلاقة حسب نوع التجمع السكاني																					
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		95.7	0.9	92.0	2.4	87.8	2.0	57.5	16.8	97.2	0.5	72.0	6.1	80.0	5.9	حضر	5.9	80.0	5.9	حضر	5.9
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		96.2	1.4	86.5	3.4	83.1	37.5	46.7	21.8	95.3	1.7	71.4	7.4	78.3	5.8	ريف	5.8	78.3	5.8	ريف	5.8
شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة		95.5	0.3	94.4	0.3	96.6	2.1	16.2	11.3	98.7	0.3	73.9	4.5	87.3	3.4	مختل	3.4	87.3	3.4	مختل	3.4

المؤشرات	التغيب عن العمل بدون سبب معقول		التهرب من دفع الضرائب		الحصول على رشوة في مجال العمل		عدم المشاركة في الانتخابات		عدم التقيد بقوانين المرور		شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)		شخص يجد محفظة نفود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة	
	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها
العلاقة حسب الجنس:														
ذكور	95.5	1.4	90.1	2.5	85.4	2.5	54.3	18.6	96.6	0.8	69.6	7.9	79.5	6.6
إناث	96.1	0.5	91.9	2.1	90.6	1.3	55.2	16.4	97.5	0.7	72.1	6.2	81.9	4.4
العلاقة حسب الحالة الزوجية														
أعزب	94.5	1.1	86.0	4.3	83.0	2.8	47.1	23.3	94.0	1.7	63.6	7.1	75.9	7.0
متزوج	96.5	1.0	92.9	1.5	89.9	1.7	58.6	14.6	98.2	0.4	75.7	5.9	83.0	4.8
مطلق	93.9	0.0	90.9	3.0	81.3	3.1	31.3	40.6	100.0	0.0	63.6	6.1	53.1	15.6
أرمل	96.7	0.0	97.4	0.9	95.6	0.0	60.9	13.0	99.1	0.0	81.1	5.4	90.0	0.9
منفصل	71.4	0.0	85.7	0.0	85.7	0.0	16.7	33.3	100.0	0.0	81.1	0.0	57.1	14.3

جدول 25 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختارة

المؤشرات		التغيب عن العمل بدون سبب معقول		التغيب من دفع الضرائب		الحصول على رشوة في مجال العمل		عدم المشاركة في الانتخابات		عدم التقيد بقوانين المرور		شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)		شخص يجد محفظة نقود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة	
		لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها	لا يمكن تديرها	يمكن تديرها
87.7	2.7	91.8	2.7	77.8	4.2	28.6	31.4	93.1	0.0	61.4	5.7	63.4	7.0	18 سنة فأقل	
94.6	1.2	85.5	4.9	82.9	3.3	53.7	18.8	94.3	1.8	62.7	8.9	77.3	7.3	25-19	
96.3	1.0	91.8	2.1	87.3	2.4	52.9	16.5	98.4	0.6	72.2	6.0	79.5	4.6	35-26	
96.0	1.4	93.7	0.8	90.9	1.0	56.1	17.7	98.0	0.4	75.7	5.9	82.4	6.7	45-36	
96.3	0.0	91.4	0.4	92.5	0.0	57.5	15.0	97.4	0.4	81.0	4.9	84.0	4.9	55-46	
98.0	0.0	97.3	0.7	92.6	1.3	63.5	13.5	98.0	0.0	85.1	2.7	89.1	2.0	65-56	
99.1	0.0	96.2	1.0	97.3	0.0	64.3	17.4	99.2	0.0	81.0	2.0	92.9	1.0	ما فوق 65	
العلاقة حسب الحالة العملية:															
96.9	1.8	91.6	1.8	92.4	0.5	61.4	13.9	98.4	0.3	74.3	3.4	84.5	3.1	موظف حكومي	
95.3	1.0	91.1	1.6	83.9	4.2	44.5	18.8	96.9	1.0	69.1	8.9	77.1	5.7	موظف في القطاع الخاص	
98.0	0.0	96.0	0.0	96.0	0.0	46.9	20.4	98.0	0.0	81.6	0.0	86.0	0.0	موظف في هيئة دولية/وكالة غوث	
95.0	0.0	81.0	4.8	95.0	0.0	70.0	10.0	100.0	0.0	90.0	5.0	70.0	5.0	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)	

المؤشرات	التغيب عن العمل بدون سبب معقول		التهرب من دفع الضرائب		الحصول على رخصة في مجال العمل		عدم المشاركة في الانتخابات		عدم التقيد بقوانين المرور		شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)		شخص يجد محفظة نقود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة	
	لا يمكن تبريرها	يمكن تبريرها	لا يمكن تبريرها	يمكن تبريرها	لا يمكن تبريرها	يمكن تبريرها	لا يمكن تبريرها	يمكن تبريرها	لا يمكن تبريرها	لا يمكن تبريرها	يمكن تبريرها	لا يمكن تبريرها	لا يمكن تبريرها	يمكن تبريرها
صاحب عمل	83.5	4.7	73.2	7.9	96.0	1.6	56.0	11.2	88.1	1.6	92.9	1.6	97.6	0.0
يعمل لحسابه	82.4	6.1	69.8	8.7	97.3	0.0	55.0	16.1	87.8	2.0	89.3	4.0	97.3	1.4
يعمل لدى الأسرة بدون اجر	76.9	3.8	53.8	11.5	92.6	3.7	48.1	22.2	85.2	3.7	88.5	3.8	88.5	3.8
يعمل في إسرائيل/المستوطنات	61.9	10.7	59.5	8.3	95.3	1.2	38.8	25.9	75.6	1.2	82.4	1.2	92.9	0.0
عاطل عن العمل	78.6	9.3	74.6	8.5	97.6	1.0	54.5	20.0	83.8	4.5	91.0	2.4	94.4	1.0
طالب متفرغ للدراسة	76.0	6.7	59.0	6.7	92.1	1.7	46.7	24.7	79.7	2.9	85.6	6.2	94.4	1.0
متفرغ لأعمال المنزل	82.2	5.0	77.0	5.3	98.1	0.4	59.3	14.7	91.3	1.2	93.5	1.0	96.3	0.6
أخرى	82.6	4.3	65.2	4.3	91.3	4.3	34.8	21.7	91.3	0.0	83.3	8.3	87.5	8.3

جدول 25 (تابع): نسبة المبحوثين الذين عبروا عن رأيهم في التصرفات المشار إليها في الجدول حسب بعض المتغيرات المختارة

المؤشرات		التغيب عن العمل		التهرب من دفع الضرائب		الحصول على رخصة		عدم المشاركة في الانتخابات		عدم التقيد بقوانين المرور		شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)		شخص بجد محفظة نقود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة	
		لا يمكن	يمكن	لا يمكن	يمكن	لا يمكن	يمكن	لا يمكن	يمكن	لا يمكن	يمكن	لا يمكن	لا يمكن	يمكن	
		تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	تبريرها	
العلاقة حسب المؤهل العلمي															
96.8	0.0	92.9	1.3	92.3	0.7	56.8	18.6	97.8	0.2	82.4	3.3	86.7	2.2	ابتدائي فأقل	
95.3	1.1	93.2	1.4	86.3	2.5	58.9	17.0	96.1	0.5	75.6	8.4	75.2	8.8	إعدادي	
94.9	1.2	89.8	3.0	86.2	2.2	55.5	18.1	97.0	0.8	63.6	5.8	80.3	5.0	ثانوي	
97.1	0.0	89.0	1.9	87.7	1.9	45.7	16.2	98.1	0.5	70.6	6.6	82.5	3.8	دبلوم متوسط	
96.1	1.9	88.5	3.7	88.2	2.3	50.5	15.7	97.0	1.6	72.8	7.1	81.2	6.2	بكالوريوس	
100.0	0.0	92.3	0.0	91.7	0.0	50.0	16.7	100.0	0.0	61.5	15.4	58.3	16.7	دبلوم عالي	
100.0	0.0	100.0	0.0	100.0	0.0	50.0	40.0	100.0	0.0	73.7	0.0	95.0	0.0	ماجستير فأعلى	
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:															
94.3	1.4	86.4	4.3	81.4	2.1	57.1	20.7	92.1	2.9	69.3	5.7	73.6	7.9	يسار منظمة التحرير	
95.8	1.8	92.1	2.1	90.0	3.4	62.6	13.8	98.2	1.0	71.9	5.2	82.9	5.8	فتح	
98.8	0.0	94.7	0.6	90.0	0.9	59.6	14.2	98.5	0.3	78.2	3.8	80.8	2.7	حماس	
96.2	0.0	88.2	0.0	71.2	1.9	27.5	29.4	80.8	1.9	66.7	20.0	57.7	13.5	الجهاد الإسلامي	
93.9	3.0	90.9	3.0	75.8	3.0	37.5	28.1	87.5	3.1	66.7	21.2	65.6	15.6	تنظيمات سياسية أخرى	
97.3	0.9	81.1	9.0	83.6	0.9	43.2	19.8	97.3	0.9	65.8	9.0	74.8	9.0	مستقل إسلامي	
98.9	0.0	80.2	4.4	84.6	0.0	45.1	18.7	96.7	0.0	77.5	4.5	84.4	3.3	مستقل وطني	
95.0	0.8	91.4	2.1	89.5	1.6	52.4	21.5	97.6	0.5	70.6	7.2	83.4	4.4	لا يؤيد احد من الأحزاب السياسية	
92.2	0.5	92.7	1.0	84.4	0.9	47.2	11.7	96.8	0.5	74.0	4.0	77.2	6.9	أخرى/ لا جواب	

جدول 26: التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل، والتفكير بالسفر إلى الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات

نسبة من فكروا بالسفر إلى الخارج			مدى الثقة بالمستقبل			المؤشر
نسبة الذين فكروا بالسفر (من المجموع)	لا	نعم	نسبة من ثقتهم عالية (من المجموع)	ثقة معدومة	ثقة عالية	
المنطقة الجغرافية						
46.8	79.9	20.1	47.5	13.6	22.8	باقي الضفة الغربية
6.5	87.9	12.1	14.8	11.6	30.7	محافظة القدس
46.7	69.2	30.8	37.7	18.8	27.5	قطاع غزة
100	77.2	22.8	100	15.2	25.4	الأراضي الفلسطينية
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية						
52.6	79.3	20.7	50.5	12.5	22.4	شمال الضفة الغربية
17.5	77.8	22.2	21.7	17.1	31.7	وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)
29.9	81.7	18.3	27.8	13.8	19.3	جنوب الضفة الغربية
نوع التجمع السكاني						
61.1	76.1	23.9	58.5	16.2	25.4	حضر
21.7	81.1	18.9	27.5	11.9	26.7	ريف
17.2	74.3	25.7	14.0	16.4	23.3	مخيم
الجنس						
69.2	68.6	31.4	46.3	16.1	23.4	ذكر
30.8	85.8	14.2	53.7	14.1	27.5	أنثى
العلاقة حسب الحالة الزوجية						
39.8	69.9	30.1	35.1	13.6	29.5	أعزب
55.4	80.0	20.0	56.9	16.2	22.9	متزوج
2.1	64.7	35.3	2.4	13.9	41.7	مطلق
2.3	89.3	10.7	5.4	10.3	29.1	أرمل
0.4	71.4	28.6	0.2	16.7	16.7	منفصل
المستوى التعليمي						
10.3	87.5	12.5	20.5	14.8	28	ابتدائي فأقل
20.1	80	20	23.1	15.8	25.5	إعدادي

نسبة من فكروا بالسفر إلى الخارج			مدى الثقة بالمستقبل			المؤشر
نسبة الذين فكروا بالسفر (من المجموع)	لا	نعم	نسبة من ثقتهم عالية (من المجموع)	ثقة معدومة	ثقة عالية	
36.1	73.4	26.6	28.2	15.2	23	ثانوي
8.4	77.3	22.7	8.8	19.6	26.3	دبلوم متوسط
24.3	68	32	18	13.0	26.3	بكالوريوس
0.5	75	25	0.6	8.3	33.3	ودبلوم عالي
0.2	94.7	5.3	0.8	0.0	26.3	ماجستير فأعلى
الفئات العمرية						
4.6	64.4	35.6	3.0	8.2	26	18 سنة فأقل
39.1	66.9	33.1	30.2	15.6	28.4	19-25
30.3	75.5	24.5	23.8	13.8	21.3	26-35
17.2	80.2	19.8	20.7	17.2	26.7	36-45
5.8	87.9	12.1	11.4	13.8	26.9	46-55
1.8	93.4	6.6	4.5	17.7	19.0	56-65
1.4	93.7	6.3	6.4	15.3	32.3	66 فما فوق

جدول 26 (تابع): التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حسب مدى ثقتهم بالمستقبل،
والتفكير بالسفر إلى الخارج خلال الشهور 12 الماضية، حسب مجموعة من المؤشرات

نسبة من فكروا بالسفر إلى الخارج			مدى الثقة بالمستقبل			المتغيرات
نسبة الذين فكروا بالسفر (من المجموع)	لا	نعم	نسبة من ثقتهم عالية (من المجموع)	ثقة معدومة	ثقة عالية	
العلاقة حسب الحالة العملية:						
19	71.7	28.3	15.5	10.3	24.2	موظف حكومي
9.7	71.4	28.6	6.8	14.8	21.2	موظف في القطاع الخاص
2.1	76.0	24.0	1.9	10.2	22.4	موظف في هيئة دولية/وكالة عوث
1.8	50.0	50.0	1.2	10.0	35.0	موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO)
5.5	75.4	24.6	3.0	31.5	14.5	صاحب عمل
7.4	71.8	28.2	5.4	16.3	21.8	يعمل لحسابه
1.2	73.1	26.9	0.7	15.4	15.4	يعمل لدى الأسرة بدون اجر
5.1	65.9	34.1	1.9	16.5	12.9	يعمل في إسرائيل/المستوطنات
14.1	72.5	27.5	11.3	26.1	23.3	عاطل عن العمل
13.1	75.9	24.1	19.1	7.5	36.9	طالب متفرغ للدراسة
20.5	84.4	15.6	31.8	12.9	25.7	متفرغ لأعمال المنزل
1.0	86.4	13.6	1.5	26.1	39.1	أخرى
العلاقة حسب التنظيم السياسي الذي يؤيده المبحوث:						
6.7	72.9	27.1	6.2	12.3	28.3	يسار منظمة التحرير
43.0	65.4	34.6	29.6	17.2	26.4	فتح
8.4	86.0	14.0	17.3	12.4	32.2	حماس
2.8	68.6	31.4	1.7	15.7	21.6	الجهاد الإسلامي
1.1	81.8	18.2	1.6	18.2	30.3	تنظيمات سياسية أخرى
3.3	82.9	17.1	3.7	15.2	20.5	مستقل إسلامي
3.7	77.2	22.8	3.2	12.2	22.2	مستقل وطني
26.1	81.4	18.6	32.4	13.7	25.9	لا يؤيد احد من الأحزاب والحركات السياسية
4.9	87.3	12.7	4.3	20.2	12.4	أخرى/ لا جواب

جدول 27: نسبة المبحوثين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعة من المتغيرات المختارة

المتغيرات		أسباب اقتصادية		أسباب سياسية		عدم توفر الأمن والأمان		أسباب اجتماعية	
نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)
باقي الضفة الغربية	83	44.4	55.5	42.0	71.1	43.9	38.8	40.9	38.8
محافظة القدس	81.6	5.9	78.4	7.8	81.1	6.6	50	7.2	50
الأراضي الفلسطينية	85.6	100	60.2	100	73.7	100	43.0	100	43.0
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية									
شمال الضفة الغربية	84.0	51.5	61.0	55.5	77.3	54.5	50.0	64.8	50.0
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	87.2	17.4	44.7	13.5	72.3	17.0	38.3	16.7	38.3
جنوب الضفة الغربية	79.3	31.1	51.6	31.0	62.0	28.5	22.0	18.5	22.0
نوع التجمع السكاني									
حضر	85.0	62.2	59.6	62.0	76.4	64.8	47.3	68.9	47.3
ريف	88.5	20.4	56.2	18.3	68.6	18.3	38.7	17.4	38.7
مخيم	84.4	17.4	66.4	19.7	70.0	17.0	32.7	13.6	32.7
الجنس									
ذكور	93.3	74.0	65.2	49.2	78.1	71.7	41.5	65.4	41.5
إناث	69.3	26.0	49.2	26.5	64.6	28.3	46.0	34.6	46.0
الفئات العمرية									
18 سنة فأقل	92.6	4.7	46.2	3.3	84.6	4.8	53.8	5.3	53.8
25-19	88	41.7	55.4	37.4	76.2	41.6	42.7	40.3	42.7

أسباب اجتماعية		عدم توفر الأمن والأمان		أسباب سياسية		أسباب اقتصادية		المتغيرات	
نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	بنعم (من المجموع)	نعم	نعم
31.9	47.2	30	75.6	32.2	66.1	28.1	82.8	35-26	
15.6	39.8	17.8	77.9	19.5	69.9	16.8	86.4	45-36	
4.6	30.8	4.2	47.5	4.1	38.5	5.8	77.5	55-46	
2.3	66.7	1.1	55.6	1.4	55.6	1.5	88.9	65-56	
0.0	0.0	0.4	20	2.2	88.9	1.3	77.8	66 فما فوق	
المستوى التعليمي									
10.6	42.4	8.1	56.9	9.7	54.5	8.9	71.2	ابتدائي فأقل	
20.1	42.7	18.9	69.9	17.3	51.6	18.7	79.8	إعدادي	
37.1	43.9	37.9	76.8	37.5	62.3	38.1	90.2	ثانوي	
7.2	35.8	8.1	68.5	8.9	61.1	8.7	85.2	دبلوم متوسط	
24.6	45.1	26	80.8	25.6	64.6	25.1	90.5	بكالوريوس	
0.4	33.3	0.7	100	0.8	100	0.4	66.7	دبلوم عالي	
0.0	0.0	0.2	100	0.3	100	0.2	100	ماجستير فأعلى	
العلاقة حسب الحالة الزوجية									
39.7	42.4	43.1	79.6	40.4	60.6	42.3	90.3	أعزب	
51.1	39.6	52.4	69.7	55.6	60.3	54.4	84.5	متزوج	
3.8	71.4	1.8	61.5	1.4	35.7	0.9	35.7	مطلق	
4.6	92.3	2.4	84.6	2.4	69.2	2.1	84.6	أرمل	
0.8	100	0.2	50	0.3	50	0.2	50	منفصل	

• تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 27 وذلك لأن العينة في القطاع عبر ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 27 (تابع) : نسبة المجنئين الذين فكروا بالسفر إلى الخارج موزعة حسب السبب ومجموعة من المتغيرات المختارة

المتغيرات		أسباب اقتصادية		أسباب سياسية		عدم توفر الأمن والأمان		أسباب اجتماعية	
		نسبة الذين أجابوا بنعم (من المجموع)	نعم	نسبة الذين أجابوا بنعم (من المجموع)	نعم	نسبة الذين أجابوا بنعم (من المجموع)	نعم	نسبة الذين أجابوا بنعم (من المجموع)	نعم
الحالة العمالية									
موظف في القطاع الحكومي	94.8	20.8	78.1	24.5	91.2	23.0	32.5	14.0	
موظف في القطاع الخاص	85.7	9.2	76.4	11.6	80.4	9.9	43.4	8.7	
موظف في هيئة دولية / وكالة غوث	91.7	2.1	91.7	3.0	100	2.6	25.0	1.1	
موظف في قطاع غير حكومي	100	1.9	40.0	1.1	40.0	0.9	36.4	1.5	
صاحب عمل	96.8	5.7	56.7	4.7	74.2	5.1	41.9	4.9	
يعمل لحسابه	79.1	6.5	41.9	5.0	69.8	6.6	34.9	5.7	
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	77.8	1.3	44.4	1.1	60.0	1.3	22.2	0.8	
يعمل في إسرائيل أو المستوطنات	90	5.2	56.7	4.7	64.5	4.4	36.7	4.2	
عاطل عن العمل	93.6	16.8	59.1	15.2	70.3	14.1	48.4	17.0	
طالب متفرغ للدراسة	86.9	13.9	63.4	14.3	84.3	15.5	61.4	19.3	
متفرغ لأعمال المنزل	67.7	16	42.3	14.3	58.5	15.9	48.0	22.3	
غير ذلك	100	0.6	66.7	0.6	100	0.7	33.3	0.4	
التأييد السياسي									
يسار منظمة التحرير	89.7	6.6	60.5	6.2	81.6	6.8	41.0	6.1	
فتح	91.2	45.1	65.1	45.9	81.2	46.6	44.6	43.9	

أسباب اجتماعية		عدم توفر الأمن والأمان		أسباب سياسية		أسباب اقتصادية		المتغيرات
نسبة الذين أجابوا (من المجموع)	نعم	نسبة الذين أجابوا (من المجموع)	نعم	نسبة الذين أجابوا (من المجموع)	نعم	نسبة الذين أجابوا (من المجموع)	نعم	
9.5	43.9	7.3	57.9	9.2	59.6	7.8	73.2	حماس
3.8	62.5	3.3	93.8	1.6	37.5	2.7	87.5	الجهاد الإسلامي
1.1	42.9	0.7	50	0.8	50.0	0.9	83.3	تنظيمات سياسية أخرى
3.4	47.4	3.5	84.2	3.2	63.2	3.2	89.5	مستقل إسلامي
3.0	38.1	3.1	63.6	3.0	50.0	3.4	85.7	مستقل وطني
23.9	38.2	23.6	64.5	25.1	56.0	25.2	80.1	لا أحد من الفصائل
5.3	46.7	5.1	74.2	4.9	60.0	5.1	84.4	لا جواب

جدول 28: توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة أسبوعيا
وبعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	لا يستخدم الانترنت	أقل من ساعة	من 1-5 ساعات	من 6-10 ساعات	من 11 - 20 ساعة	أكثر من 20 ساعة
المنطقة الجغرافية						
باقي الضفة الغربية	66.8	3.5	12.0	8.5	5.3	3.9
محافظة القدس	59.5	6.5	15.7	8.5	3.3	6.5
قطاع غزة	63.2	4.1	14.6	7.3	7.4	3.5
الأراضي الفلسطينية	64.6	4.0	13.4	8.1	5.8	4.1
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة الغربية	63.8	3.4	12.2	8.8	7.3	4.5
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	68.4	3.8	11.3	6.1	4.2	6.1
جنوب الضفة الغربية	70.6	3.2	12.2	9.2	3.0	1.8
نوع التجمع السكاني						
حضر	4.6	60.7	14.2	8.6	7.3	4.7
ريف	3.0	69.5	12.8	7.5	3.7	3.5
مخيم	3.7	71.8	11.3	7.1	3.7	2.4
الجنس						
ذكر	54.7	4.4	15.5	11.2	7.9	6.2
أنثى	74.8	3.6	11.2	4.9	3.6	1.9
الفئات العمرية						
18 سنة فأقل	43.7	5.6	23.9	5.6	15.5	5.6
19-25	34.7	6.1	24.5	13.8	11.9	9.1
26-35	63.0	4.4	13.8	11.1	4.8	2.8
36-45	76.6	3.0	7.1	4.4	3.6	2.2
46-55	89.0	2.9	5.5	1.1	0.7	0.7
56-65	96.7	1.3	1.3	0.0	0.0	0.7
66 فما فوق	97.6	0.0	0.8	0.0	0.0	1.6
المستوى التعليمي						
ابتدائي فأقل	96.2	1.5	1.3	1.1	0.0	0.0
إعدادي	81.2	2.6	8.2	3.7	3.5	0.9
ثانوي	53.3	5.0	17.3	9.0	9.2	6.2

المتغيرات	لا يستخدم الانترنت	أقل من ساعة	من 1-5 ساعات	من 6-10 ساعات	من 11 - 20 ساعة	أكثر من 20 ساعة
دبلوم متوسط	58.8	4.7	13.3	13.7	5.7	3.8
بكالوريوس	35.9	5.5	25.9	16.2	8.9	7.6
دبلوم عالي	28.6	0.0	21.4	21.4	21.4	7.1
ماجستير فأعلى	5.0	35.0	20.0	10.0	0.0	30.0
العلاقة حسب الحالة الزوجية						
أعزب	32.9	6.1	24.5	14.6	12.3	9.7
متزوج	77.8	3.4	9.1	5.2	2.8	1.8
مطلق	52.9	2.9	14.7	14.7	4.7	0.0
أرمل	95.8	0.0	0.8	2.5	0.8	0.0
منفصل	71.4	14.3	0.0	14.3	0.0	0.0
التأييد السياسي						
يسار منظمة التحرير	50.0	2.8	12.7	10.6	16.9	7.0
فتح	56.8	4.5	14.1	10.4	9.3	4.9
حماس	76.9	1.2	9.9	6.1	1.5	4.4
الجهاد الإسلامي	28.8	1.9	23.1	26.9	3.8	15.4
تنظيمات سياسية أخرى	51.5	6.1	15.2	9.1	6.1	12.1
مستقل إسلامي	56.3	6.3	17.9	7.1	10.7	1.8
مستقل وطني	60.0	5.6	21.1	8.9	2.2	2.2
لا أحد من الفصائل	70.9	4.8	13.1	5.9	3.3	2.1
لا جواب	73.3	4.1	10.0	5.4	3.2	4.1

جدول 28 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب عدد الساعات المحددة
أسبوعيا وبعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	لا يستخدم الانترنت	أقل من ساعة	من 1-5 ساعات	من 6-10 ساعات	من 11 - 20 ساعة	أكثر من 20 ساعة
الحالة العملية						
موظف في القطاع الحكومي	44.5	5.8	22.3	13.1	11.3	3.1
موظف في القطاع الخاص	46.6	5.2	17.3	13.1	7.9	9.9
موظف في هيئة دولية / وكالة غوث	40.0	6.0	20.0	16.0	6.0	12.0
موظف في قطاع غير حكومي	57.1	9.5	9.5	4.8	9.5	9.5
صاحب عمل	78.6	4.0	6.3	3.2	4.8	3.2
يعمل لحسابه	73.6	0.7	8.8	7.4	8.1	1.4
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	69.2	3.8	11.5	11.5	0.0	3.8
يعمل في إسرائيل أو المستوطنات	73.8	6.0	9.5	7.1	2.4	1.2
عاطل عن العمل	62.1	3.8	9.3	12.1	7.9	4.8
طالب متفرغ للدراسة	20.6	6.5	34.6	14.4	11.8	12.1
متفرغ لأعمال المنزل	90.9	2.2	4.6	1.8	0.4	0.1
غير ذلك	58.3	12.5	16.7	0.0	4.2	8.3

جدول 29: توزيع استخدام الانترنت حسب السبب الرئيسي لاستخدامها وبعض المتغيرات المختارة

التسوية	لإجاز أصالي أو جزء منها		بناء علاقات جديدة مع أشخاص لا أعرفهم		للاتصال مع الأقارب والأصدقاء		للبحث عن مجالات عمل جديدة		للحصول على معلومات مفيدة لعملية / أبحاثي		المتغيرات
	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	
50.6	70.4	51.7	49.9	49.6	43.1	50.3	74.4	51.0	33.0	48.7	68.1
16.0	81.3	17.9	62.6	20.6	64.5	16.0	86.9	22.4	52.8	12.5	63.4
100.0	70.0	100.0	48.4	100.0	43.6	100.0	74.4	100.0	32.5	100.0	70.2
المنطقة الجغرافية											
60.1	77.6	47.3	43.4	60.6	48.1	59.3	80.8	55.4	33.6	49.5	61.9
15.8	75.8	18.8	62.7	15.5	45.5	16.2	81.8	17.6	39.4	15.7	71.6
24.1	55.5	33.9	55.1	23.8	33.3	24.6	59.4	27.0	29.0	34.8	77.4
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية											
66.7	71.6	68.9	51.3	68.8	46.0	68.9	78.8	71.0	35.5	64.7	69.7
24.4	76.0	23.2	49.8	23.2	45.2	22.4	74.1	22.8	33.2	21.6	69.8
9.0	50.0	7.9	30.6	8.0	27.9	8.7	52.3	6.2	16.1	13.7	76.8
نوع التجمع السكاني											
68.9	74.7	66.6	50.0	79.2	53.5	66.9	77.2	74.9	37.8	64.1	69.7
31.1	61.2	33.4	45.4	20.8	25.6	33.1	69.6	25.1	23.0	35.9	71.0

تم حذف بند قطاع غزة في الجدول رقم 29 وذلك لأن العينة في القطاع غير ممثلة بالنسبة لهذا السؤال.

جدول 29 (تابع): توزيع استخدام الانترنت حسب السبب الرئيسي لاستخدامها وبعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	التسلية		إحجاز أعصابي أو جزء منها		بناء علاقات جديدة مع أشخاص لا أعرفهم		الاتصال مع الأقارب والأصدقاء		للبحث عن مجالات عمل جديدة		للحصول على معلومات لأجائي		مفيدة لعملي / أبحاثي
	نعم	من المجموع	نعم	من المجموع	نعم	من المجموع	نعم	من المجموع	نعم	من المجموع	نعم	من المجموع	
الفئات العمرية													
18 سنة فأقل	6.2	92.9	3.2	32.6	6.4	58.1	5.3	83.3	4.5	30.2	3.7	54.8	
25-19	52.0	73.9	41.5	41.1	54.2	48.2	49.5	74.8	44.7	29.7	52.9	75.4	
35-26	30.4	72.2	37.8	61.5	32.1	47.2	30.5	76.9	35.7	39.4	28.9	68.8	
45-36	8.3	51.0	13.2	55.3	4.9	18.4	10.7	69.6	10.7	30.1	10.7	65.0	
55-46	2.6	45.7	3.0	37.1	2.1	22.9	3.2	60.0	4.1	34.3	2.9	51.4	
65-56	0.2	16.7	0.5	40.0	0.3	20.0	0.6	80.0	0.3	20.0	0.5	60.0	
66 فما فوق	0.3	50.0	0.7	75.0	0.0	0.0	0.3	50.0	0.0	0.0	0.5	75.0	
المستوى التعليمي													
ابتدائي فأقل	2.2	60.9	1.9	33.3	2.3	37.5	2.1	58.3	1.4	16.7	0.8	21.7	
إعدادي	14.4	77.6	6.7	25.2	14.2	47.8	14.0	80.9	8.9	22.4	7.7	41.7	
ثانوي	42.3	72.9	30.6	36.7	39.9	42.8	39.4	72.4	27.7	22.4	43.4	74.9	
دبلوم متوسط	9.9	70.5	10.2	50.6	9.3	40.9	10.2	78.2	9.2	30.7	8.0	57.5	
بكالوريوس	30.1	67.9	45.9	71.5	32.7	46.0	31.7	75.9	48.3	50.9	36.8	83.0	
دبلوم عالي	0.6	44.4	1.9	100.0	1.3	55.6	0.9	66.7	1.7	55.6	1.4	100.0	
ماجستير فأعلى	0.3	11.1	2.8	63.2	0.3	5.6	1.7	61.1	2.7	42.1	1.9	66.7	

التسليية		إنجاز أعمالها أو جزء منها		بناء علاقات جديدة مع أشخاص لا يعرفهم		الاتصال مع الأصدقاء والأقارب		عمل جديدة		للبحث عن مجالات		للحصول على معلومات مفيدة لعمله / أبحاثه		المتغيرات	
(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم
العلاقة حسب الحالة الزوجية															
60.1	74.1	48.8	41.7	69.9	53.9	59.9	78.5	53.6	30.7	59.1	73.1	أعزب			
37.5	64.8	48.8	58.0	28.8	31.0	37.2	68.6	43.6	34.9	39.0	67.8	متزوج			
1.4	50.0	1.9	44.4	1.0	22.2	1.8	70.6	2.1	35.3	1.8	61.1	مطلق			
0.6	66.7	0.2	20.0	0.0	0.0	0.8	100.0	0.3	20.0	0.2	16.7	أرمل			
0.3	100.0	0.2	50.0	0.3	50.0	0.3	100.0	0.3	50.0	0.0	0.0	منفصل			
الحالة العملية															
22.7	66.8	31.5	63.8	20.4	37.1	21.5	67.1	27.6	37.6	27.1	80.2	موظف في القطاع الحكومي			
12.1	73.5	16.9	71.6	13.1	50.5	11.4	75.2	13.1	37.6	12.3	76.2	موظف في القطاع الخاص			
2.4	50.0	5.6	80.0	3.1	41.4	3.3	75.9	5.2	51.7	4.0	86.2	موظف في هيئة دولية / وكالة غوث			
0.6	50.0	0.9	50.5	0.8	37.5	0.9	66.7	1.4	50.0	1.0	75.0	موظف في قطاع غير حكومي			
3.5	81.5	2.3	37.0	2.6	35.7	3.6	85.7	2.8	28.6	1.3	30.8	صاحب عمل			
4.8	78.9	5.3	60.5	6.2	61.5	5.1	87.2	6.6	50.0	4.3	69.2	يعمل لحسابه			
1.3	80.0	0.2	10.0	0.8	33.3	1.2	88.9	1.7	55.6	0.3	20.0	يعمل لدى الأسرة بدون أجر			
3.2	80.0	2.3	38.5	4.1	64.20	3.0	80.0	4.8	56.0	1.8	42.3	يعمل في إسرائيل أو المستوطنات			
13.8	76.8	7.2	27.7	18.6	64.3	14.3	84.8	15.2	39.3	9.7	54.5	عاطل عن العمل			
26.7	68.0	23.4	41.6	28.4	45.1	27.0	73.4	17.6	20.9	33.7	86.5	طالب متفرغ للدراسة			
7.9	67.1	3.9	23.3	1.5	8.2	7.7	69.9	3.1	12.3	4.0	34.2	متفرغ لأعمال المنزل			

التسليية		إيجاز أعصالي أو جزء منها		بناء علاقات جديدة مع أشخاص لا أعرفهم		الاتصال مع الإقارب والأصدقاء		عمل جديدة		للبحث عن مجالات		للحصول على معلومات مفيدة لعملي / أبحاثي		المتغيرات
(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	(من المجموع)	نعم	
1.0	75.0	0.5	28.6	0.5	25.0	0.9	75.0	1.0	33.3	0.6	50.0	0.6	50.0	غير ذلك
8.3	74.3	8.8	55.1	12.3	68.6	9.0	87.0	8.6	35.7	9.3	82.9	9.3	82.9	التأييد السياسي
39.7	81.3	25.8	36.3	37.8	48.0	36.2	78.8	32.1	30.5	31.5	64.4	31.5	64.4	يسار منظمة التحرير
8.8	64.0	12.1	60.5	6.9	31.4	8.7	68.2	6.9	23.3	9.4	68.6	9.4	68.6	فتح
2.7	47.2	3.7	43.2	5.1	55.6	5.4	100.0	4.8	38.9	5.1	88.9	5.1	88.9	حماس
1.8	64.7	2.1	56.3	3.1	75.0	2.1	87.5	2.1	37.5	1.9	75.0	1.9	75.0	الجهاد الإسلامي
3.4	43.8	6.5	59.6	3.1	25.0	5.1	70.8	6.2	37.5	6.2	81.3	6.2	81.3	تنظيمات سياسية أخرى
3.0	51.4	5.8	67.6	5.1	52.6	5.0	86.8	5.9	44.7	4.3	71.1	4.3	71.1	مستقل إسلامي
25.3	67.8	29.0	53.6	20.3	33.9	22.0	62.7	25.9	32.3	27.0	73.2	27.0	73.2	مستقل وطني
6.9	71.7	6.3	45.0	6.2	40.0	6.5	71.7	7.6	36.7	5.3	55.0	5.3	55.0	لا أحد من الفصائل
														لا جواب

جدول 30: نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالأشخاص والمؤسسات	التوجهات والقيم المشتركة
المنطقة الجغرافية				
باقي الضفة الغربية	50.2	69.8	55.4	46.3
1 محافظة القدس	11.9	20.1	9.4	12.5
قطاع غزة	37.9	10.1	35.1	41.1
الأراضي الفلسطينية	24.8	14.4	39.7	22.5
العلاقة حسب المنطقة الجغرافية				
شمال الضفة الغربية	39.0	47.2	61.2	52.9
وسط الضفة الغربية (بدون محافظة القدس)	19.4	20.0	9.7	18.5
جنوب الضفة الغربية	41.6	32.8	29.1	28.6
نوع التجمع السكاني				
حضر	55.7	52.0	62.0	59.2
ريف	27.1	37.7	23.9	23.4
مخيم	17.2	10.3	14.1	17.4
الجنس				
ذكر	51.3	48.3	51.2	48.1
أنثى	48.7	51.7	48.8	51.9
الفئات العمرية				
18 سنة فأقل	5.2	2.2	2.4	1.4
19-25	25.6	25.6	28.8	26.1
26-35	27.9	26.2	29.6	28.1
36-45	19.6	22.6	18.7	19.5
46-55	12.2	13.6	8.6	12.0
56-65	5.5	5.8	5.7	7.3
66 فما فوق	3.9	3.9	6.1	5.5
المستوى التعليمي				
ابتدائي فأقل	19.5	19.8	19.9	15.0

المتغيرات	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالأشخاص والمؤسسات	التوجهات والقيم المشتركة
إعدادي	22.6	24.9	22.5	23.4
ثانوي	33.5	31.3	28.9	30.8
دبلوم متوسط	8.8	7.8	7.9	9.3
بكالوريوس	13.5	15.9	19.4	20.4
دبلوم عالي	0.8	0.3	0.3	0.5
ماجستير فأعلى	1.3	0.0	0.8	0.5
العلاقة حسب الحالة الزوجية				
أعزب	31.4	31.8	27.9	31.8
متزوج	62.3	60.3	65.2	62.4
مطلق	1.5	0.6	1.6	1.8
أرمل	4.6	7.3	4.9	3.8
منفصل	0.3	0.0	0.3	0.2

جدول 30 (تابع): نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن الأبعاد المشار إليها في الجدول تعتبر الأكثر أهمية حسب بعض المتغيرات المختارة

المتغيرات	المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	الثقة بالأشخاص والمؤسسات	التوجهات والقيم المشتركة
الحالة العملية				
موظف في القطاع الحكومي	14.9	11.0	15.4	21.4
موظف في القطاع الخاص	8.7	9.8	7.6	6.7
موظف في هيئة دولية / وكالة غوث	0.7	3.5	2.9	1.3
موظف في قطاع غير حكومي	0.8	0.6	1.5	0.2
صاحب عمل	4.8	7.2	6.1	3.4
يعمل لحسابه	9.3	8.4	4.5	4.7
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	1.5	0.9	0.6	1.9
يعمل في إسرائيل أو المستوطنات	4.4	4.3	3.3	2.8
عاطل عن العمل	10.7	9.2	12.6	14.9
طالب متفرغ للدراسة	14.6	12.4	13.0	11.5
متفرغ لأعمال المنزل	28.4	32.3	31.5	30.4
غير ذلك	1.2	0.6	1.1	0.9
التأييد السياسي				
يسار منظمة التحرير	3.1	6.1	4.7	9.1
فتح	31.7	24.6	29.5	26.5
حماس	15.8	11.7	14.1	11.5
الجهاد الإسلامي	2.1	1.1	2.1	1.8
تنظيمات سياسية أخرى	1.6	1.7	1.2	1.4
مستقل إسلامي	5.5	6.4	2.6	5.2
مستقل وطني	3.4	4.7	3.5	4.5
لا أحد من الفصائل	30.7	35.2	30.3	33.2
لا جواب	6.0	8.4	12.0	6.8

جدول 31: توزيع أفراد العينة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب عدد الجمعيات التي هم أعضاء فيها والمناطق الجغرافية

المجموع	قطاع غزة	باقي الضفة الغربية				القدس	عدد الجمعيات التي يعتبر أفراد العينة أنفسهم أعضاء فيها
		المجموع	جنوب	وسط (بدون القدس)	شمال		
597 (100) (23.9)	219(36.7) (25.4)	308(51.8) 23.2	95 (30.8) (21.8)	41 (13.3) (19.4)	172 (55.8) (25.1)	69 (11.6) (22.5)	جمعية واحدة
604 (100) (24.2)	219 (36.3) (25.4)	307(50.8) 23.1	104(33.9) (23.9)	54 (17.6) (25.6)	149(48.5) (21.8)	78(12.9) (25.4)	من جمعيتين إلى ثلاث جمعيات
279 (100) (11.2)	55 (19.7) (6.4)	169(60.6) 12.7	45 (26.5) (10.3)	30 (17.6) (14.2)	95 (55.9) (13.9)	55 (19.7) (17.9)	أربع جمعيات فأكثر
1021(100) (40.8)	370 (36.2) (42.9)	546(53.5) (41.0)	192(35.2) (44.0)	86 (15.8) (40.8)	268 (49.1) (39.2)	105 (10.3) (34.2)	غير ذلك *
2500	863 (34.5) (100)	1331(53.2) (100)	436(32.8) (100)	211 (15.9) (100)	684 (51.4) (100)	307 (12.3) (100)	المجموع

✧ غير ذلك تشمل الذين ليسوا أعضاء و الذين لا ينطبق عليهم السؤال والغير متوفر لديهم أو لا يوجد لديهم جواب على السؤال.
✧ الأرقام الواردة بين قوسين تمثل نسباً مئوية.

ملحق رقم (2): منهجية تصميم عينة المسح

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الأفراد الفلسطينيين من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر والمقيمين مع أسرهم بطريقة اعتيادية في كافة الأراضي الفلسطينية، والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.

إطار المعاينة:

يتكون إطار المعاينة من مناطق العد التي تم تحديدها في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العام 1997. وتتكون منطقة العد من مجموعة من المساكن التي تعيش فيها الأسر. وقد تم استخدام مناطق العد كوحدات معاينة أولية.

تصميم العينة:

تم اختيار عينة طبقية عشوائية منتظمة ذات مرحلتين: المرحلة الأولى وتم فيها اختيار 275 منطقة عد، والمرحلة الثانية شملت اختيار 12 أسرة من بداية منطقة العد.

الطبقات:

تم تقسيم المجتمع الى طبقات جزئية تشكل مجتمعات جزئية متجانسة بالنسبة للمؤشرات التي سيتم دراستها. وقد تم اختيار الطبقات كالتالي:

- ✧ المناطق: تم تقسيم المناطق إلى شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية، ووسط الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس (J1).
- ✧ نوع التجمع السكاني: تم تقسيم كل محافظة الى ثلاثة أنواع تجمع وهي المناطق الحضرية، مناطق الريف، مخيمات اللاجئين.

حجم العينة:

تم تقدير حجم العينة على المستوى الوطني لتشمل 3300 أسرة، في كافة الأراضي الفلسطينية.

مستوى نشر البيانات:

يتم نشر البيانات على المستويات التالية:

- ✧ المنطقة (شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس (J1)).
- ✧ نوع التجمع (حضر، ريف، مخيم).

الأوزان:

الوزن هو مقلوب احتمال الاختيار.

تم تعديل الأوزان لمعالجة حالات عدم الاستجابة. وقد تم تعديل الأوزان حسب المنطقة، الجنس، الفئات العمرية. حيث

ملحق رقم (3): استمارة مسح رأس المال الاجتماعي

بيانات تعريفية (a)		
ID0	رقم الاستمارة المتسلسل في منطقة العد	(تستوفى من الباحث) □□□□
ID1	رقم الاستمارة المتسلسل	(تستوفى من قبل مدخل البيانات) □□□□□□
ID2	المحافظة	□□
ID3	التجمع السكاني	□□□□□□□□
ID4	رقم منطقة العد	□□□□□□
ID5	اسم الباحث ورقمه	□□□□□□□□
ID6	اسم مدخل البيانات ورقمه	□□□□□□□□

البعد الأول: المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية

		في المؤسسات التالية، هل أنت:	Q1
□□	1. النوادي الرياضية واماكن الترفيه العامة (مثل المقاهي)/ جمعيات ومراكز الشباب (الكشافة، مراكز الشباب، الخ)	1. عضو نشيط	
□□	2. الجمعيات الثقافية	2. عضو غير نشيط (عضو ولكن لا تشارك في أنشطتها)	
□□	3. الأحزاب والتنظيمات الساسية	3. ليس عضو	
□□	4. المدارس الحكومية أو الخاصة (لجنة الآباء، المدرسين)	88. لا ينطبق	
□□	5. الروابط الاجتماعية المنبثقة عن المساجد/ الكنائس/ (المشاركة في الشعائر الدينية)	89. غير متوفر	
□□	6. جمعيات الأنشطة الاجتماعية/ جمعيات خيرية	99. لا جواب	
□□	7. جمعيات سكان الحي أو المنطقة (بما في ذلك جمعيات الإسكان التعاونية، الخ)		
□□	8. النقابات العمالية المهنية (غرف تجارية، او صناعية، جمعيات زراعية، جمعيات رجال الأعمال، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، الاتحادات والأطر النسائية، الخ)		
□□	9. جمعيات البيئة، التعاون الدولي، الخ		
□□	10. حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (حقوق الأقليات، الدفاع عن المرأة، المعاقين)		
□□	11. مجموعات افتراضية على الانترنت		
□□	12. مجموعات ضغط		
□□	13. مجموعات أخرى/ حدد:.....		

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. جيدة جدا 2. جيدة نوعا ما 3. سيئة نوعا ما 4. سيئة جدا 88. لا ينطبق (لا أعمل) 99. لا جواب	كيف تقيم/ي علاقاتك بمعظم زملائك في العمل	Q2
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	هل أنت مسجل/ة في سجل الانتخابات	Q3
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 88. لا ينطبق 99. لا جواب	هل شاركت بالتصويت في الانتخابات التشريعية الأخيرة للباحث: إذا كانت الإجابة في سؤال Q3 البند 1، غير ذلك سجل 88	Q4
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. موقف سياسي 2. عدم القناعة بالعملية الانتخابية 3. ظروف طارئة (الوجود خارج البلاد أثناء تلك الفترة، المرض، الخ) 4. أسباب أخرى/ حدد:..... 88. لا ينطبق 99. لا جواب	ما هو السبب الرئيسي لعدم المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة للباحث: إذا كانت الإجابة في سؤال Q4 البند 2، غير ذلك سجل 88	Q5
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	خلال الشهور 12 الماضية، هل قمت بتوزيع منشورات سياسية (سواء كانت عبر الإنترنت، البريد الإلكتروني، الجوال، أو يدويا)	Q6
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	خلال الشهور 12 الماضية، هل حضرت اجتماعات/ ندوات سياسية	Q7
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	خلال الشهور 12 الماضية، هل شاركت في مظاهرات أو مسيرات سياسية أو غيرها	Q8

البعد الثاني: الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. زيارة الأقارب في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت او غيرها	بالنسبة للأنشطة التالية ، هل يمكن أن تذكر/ي إن كنت تقوم/ي بهذا النشاط: 1. مرة في الأسبوع 2. مرة أو مرتين في الشهر 3. بضع مرات في السنة 4. لا أقوم بذلك بالمره 88. لا ينطبق 99. لا جواب	Q9
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. زيارة الأصدقاء في فلسطين أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت او غيرها		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. زيارة الجيران أو الحديث معهم سواء على الهاتف أو الانترنت او غيرها		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. الاتصال مع الأهل في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت او غيرها		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	5. الاتصال مع الأصدقاء في الخارج سواء على الهاتف أو الانترنت او غيرها		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	6. دعوة الأصدقاء لزيارتك في البيت		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	7. دعوة الجيران لزيارتك في البيت		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	هل يوجد ديوان للعشيرة (الحمولة، العيلة بالمعنى الواسع) التي تنتمي إليها	Q10

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	Q11	خلال 12 شهرا الأخيرة، هل شاركت في أية أنشطة أو فعاليات دعيت إليها أو استوجبتها العشيبة (الحمولة، العيلة)
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. ذات طبيعة سياسية (انتخابات محلية)	Q12	إذا كانت الإجابة سؤال Q11 بنعم، ما هي طبيعة هذا النشاط ومدى تكراره 1. مرة في الأسبوع 2. مرة أو مرتين في الشهر 3. بضع مرات في السنة 4. ولا مرة في السنة 88. لا ينطبق 99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. ذات طبيعة خدمتية (مناقشة قضية تخص البلدية، خدمة عامة، الخ)		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. ذات طبيعة اقتصادية (صندوق توفير العائلة، الخ)		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. ذات طبيعة اجتماعية (حل خلافات بين أفراد الحمولة، تهنئة بزواج، مناسبة دينية، الخ)		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 88. لا ينطبق 99. لا جواب	Q13	هل أنت عضو في تجمع لأبناء بلدك الأصلية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. دائما 2. غالبا 3. أحيانا 4. نادرا 88. لا ينطبق 99. لا جواب	Q14	للباحث: إذا كان الإجابة في سؤال Q13 بنعم، هل كنت تشارك في اجتماعات هذا التجمع خلال السنة أشهر الماضية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	صديق مقرب 00 لا يوجد لي أصدقاء مقربين	Q15	ما هو عدد أصدقائك الحميمين (المقربين)
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 88. لا ينطبق 99. لا جواب	Q16	هل لك أصدقاء من انتماءات سياسية أو حزبية مختلفة

البعد الثالث: الثقة

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. يمكن الثقة بالناس بصفة عامة 2. يجب ان تكون حذرا عند التعامل مع الناس 99. لا اعرف/ لا جواب	Q17	بصفة عامة، هل تستطيع القول
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. أفراد العشيبة (الحمولة، العائلة بالمفهوم الموسع)	Q18	ما مدى ثقتك بالجهات/ الأشخاص التالية: 1. ثقة كبيرة 2. ثقة متوسطة 3. ثقة قليلة 4. لا توجد ثقة بالمره 88. لا ينطبق 99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. الجيران		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. الأشخاص الذين تعمل معهم		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. رجال الدين		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	5. رجال السياسية		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. الحكومة الراهنة 2. الأحزاب السياسية	Q19	ما مدى ثقتك بالمؤسسات التالية: 1. ثقة كبيرة 2. ثقة متوسطة

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. ثقة قليلة	4. لا توجد ثقة بالمرءة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. المجلس التشريعي	88. لا ينطبق
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	5. مؤسسات السلطة	99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	6. مؤسسة الرئاسة	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	7. النظام القضائي	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	8. الشرطة	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	9. المؤسسات الدينية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	10. الصحافة المحلية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	11. التلفزيون المحلي	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	12. الفضائيات غير المحلية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	13. المنظمات غير الحكومية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	14. النقابات	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	15. النظام التعليمي (المدارس والجامعات)	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	16. الشركات الفلسطينية الكبرى	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	17. المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	18. المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة (البنك الدولي، صندوق النقد)	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	19. الدول المانحة	

البعد الرابع: التوجهات والقيم المشتركة

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	99. لا جواب	2. لا	1. نعم	Q20	خلال الشهر 12 الماضية، هل قمت بعمل تطوعي
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	99. لا جواب	2. لا	1. نعم	Q21	خلال الشهر 12 الماضية، هل تبرعت بنقود أو مواد عينية لأعمال خيرية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>				Q22	ما أهمية الأهداف التالية بالنسبة لك:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			1. تحسين الوضع الاقتصادي لكأو لأفراد أسرتك		1. بالغة الأهمية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			2. التحرر من الاحتلال وبناء الدولة المستقلة		2. مهمة نوعا ما
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			3. محاربة الفساد والمحسوبية		3. غير مهمة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			4. تحقيق الأمن والأمان للمواطن		99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			5. سيادة القانون		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			6. بسط الديمقراطية في حياتنا السياسية		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			7. محاربة الفقر والبطالة		
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>			8. المساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات		

		Q23	باعتقادك، هل يمكن تبرير التصرفات التالية من قبل الآخرين:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. التغيب عن العمل بدون سبب معقول	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. التهرب من دفع الضرائب	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. الحصول على رشوة في مجال العمل	1. يمكن تبريرها 2. يمكن تبريرها أحيانا
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. عدم المشاركة في الانتخابات	3. لا يمكن تبريرها بالمرّة 99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	5. عدم التقيد بقوانين المرور	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	6. شراء بضاعة مسروقة (سيارة أو غيرها)	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	7. شخص يجد محفظة نقود ولا يعيدها لأصحابها ولا يسلمها للشرطة	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. ثقة عالية 2. ثقة متوسطة 3. ثقة متدنية	Q24 ما مدى ثقتك في المستقبل
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. ثقة معدومة 99. لا جواب	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. نعم 2. لا 99. لا جواب	Q25 خلال الشهور 12 الماضية، هل فكرت في الهجرة للخارج
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>		Q26 إذا كانت الإجابة في سؤال Q25 بنعم، ما هي الأسباب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. أسباب اقتصادية	1. نعم 2. لا 99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. أسباب سياسية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. عدم توفر الأمن والأمان	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. أسباب اجتماعية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	5. أسباب أخرى/ حدد:.....	

معلومات شخصية

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. أكثر من 20 ساعة 2. من 11-20 ساعة	Q27 ما معدل عدد الساعات التي تستخدم بها الإنترنت أسبوعياً
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. من 6-10 ساعات 4. من 1-5 ساعات	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	5. أقل من ساعة 88. لا استخدم الإنترنت	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. للحصول على معلومات مفيدة لعملي/ أبحاثي	Q28 ما هي الأسباب الرئيسية لاستخدامك الإنترنت
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. للبحث عن مجالات عمل جديدة	1. نعم 2. لا 99. لا جواب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	3. للاتصال مع الأصدقاء والأقارب	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	4. لبناء علاقات جديدة مع أشخاص لا أعرفهم	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	5. لإنجاز أعمالتي أو جزء منها	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	6. التسلية	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	7. أغراض أخرى/ حدد:.....	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	1. المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	Q29 رتب/ي الأبعاد/المؤشرات التالية حسب أهميتها للمجتمع الفلسطيني:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	2. الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي	

	<input type="checkbox"/>	3. الثقة بالأشخاص والمؤسسات	1. الأكثر أهمية 4. الأقل أهمية
	<input type="checkbox"/>	4. التوجهات والقيم المشتركة	
Q30	<input type="checkbox"/>	العمر بالسنوات الكاملة	سنة _____
Q31	<input type="checkbox"/>	جنس المبحوث (بعياً من قبل الباحث)	1. ذكر 2. انثى
Q32	<input type="checkbox"/>	حالة اللجوء	1. لاجئ 2. غير لاجئ
Q33	<input type="checkbox"/>	ديانة المبحوث	1. مسلم 2. مسيحي 3. ديانة أخرى 99. لا جواب
Q34	<input type="checkbox"/>	الحالة الزوجية للمبحوث	1. أعزب/عزباء 2. متزوج/متزوجة 3. مطلق/مطلقة 4. أرمل/ارملة 5. منفصل/منفصلة 99. لا جواب
Q35	<input type="checkbox"/>	ما هو مؤهلك العلمي؟ (يتم ذكر الإجابة)	1. أمي أو ملم 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي 5. دبلوم متوسط 6. بكالوريوس 7. دبلوم عالي 8. ماجستير فأعلى
Q36	<input type="checkbox"/>	ما هي الحالة العملية لك؟	1. موظف حكومي 2. موظف في القطاع الخاص 3. موظف في هيئة دولية/وكالة غوث 4. موظف في مؤسسات غير ربحية (جمعية، NGO) 5. صاحب عمل 6. يعمل لحسابه 7. يعمل لدى الأسرة بدون اجر 8. يعمل في إسرائيل/المستوطنات 9. متعطل سبق له العمل 10. متعطل لم يسبق له العمل 11. لا يعمل ولا يبحث عن عمل 12. لا يعمل ولا يبحث عن عمل بسبب اليأس 13. متفرغ لأعمال المنزل 14. طالب متفرغ للدراسة 15. عاجز عن العمل (كبر السن، المرض) 16. أخرى/ حدد:.....
Q37	<input type="checkbox"/>	أي من التنظيمات السياسية تؤيد/ي؟ بالأحرى، أنت أقرب على أي من التنظيمات من حيث الاهتمام السياسي؟	1. فتح 2. جبهة شعبية 3. جبهة ديمقراطية 4. فدا 5. حزب الشعب 6. حماس 7. الجهاد الإسلامي 8. جبهة النضال الشعبي 9. جبهة التحرير العربية 10. جبهة التحرير الفلسطينية 11. الجبهة العربية الفلسطينية 12. المبادرة الوطنية الفلسطينية 13. لا أحد من الفصائل/الأحزاب المذكورين 14. مستقل وطني 15. مستقل إسلامي 16. أخرى (حدد) 99. لا جواب